Istanbuli, Daud Ghalib. al-Istiṣlah al-ziraʿi fi ẓl al-mafhum al-Idari

الاستصلاح الزارعي
في ظل المفهوم الاداري الشامل للتنمية الزراعية
بالاراضي الفلسطينية المحتلة

اعداد

داود غالب استانبولي

كانون اول ١٩٩١

[illegible]

المحتويات

الموضوع	صفحة
المدخل	٤
١- الفرضيات الاساسية.	٩
٢- اهمية برامج استصلاح الاراضي.	١١
٣- الاستعمالات الحالية للارض الفلسطينية وامكانات تطوير الموارد الطبيعية	١٣
٣-١ استعمالات الارض من وجهة نظر الاحصاءات الرسمية.	١٣
٣-٢ امكانات تطوير الموارد الطبيعية.	١٥
٣-٣ العوامل المرتبطة بالعلاقة بين الانسان والموارد الطبيعية.	١٧
٣-٤ صلاحية النظام التعاوني لتطبيق برامج استصلاح الاراضي.	٢٠
٣-٥ نوع التنظيم التعاوني المطروح وهيكليته وادواره.	٢١
٤- المتطلبات المسبقة لبرامج الاستصلاح.	٢٦
٥- مرتكزات الاهداف والاستراتيجيات والسياسات الممكنة لتطوير الزراعة.	٢٩
٥-١ العناصر المفقودة في التنمية الزراعية.	٢٩
٥-٢ الاهداف والاستراتيجيات.	٣٠
٦- امثلة توضيحية حول مواقع برامج الاستصلاح.	٣٤
٦-١ استصلاح الاراضي البعلية - زيادة الرقعة الزراعية.	٣٤
٦-٢ استصلاح الاراضي البعلية - زيادة الانتاجية واعادة ترتيب النمط.	٣٦
٦-٣ تطوير زراعات المحاصيل - (اعادة ترتيب النمط).	٣٧

٧- الاستصلاح الزراعي في الاراضي المرتفعة (النموذج الاول) ٣٨

٧-١ تطوير المحاصيل الحقلية الاستراتيجية. ٣٨
٧-٢ استصلاح الاراضي في المناطق المرتفعة. ٤٢
٧-٣ استغلال الاراضي المستصلحة. ٤٣
٧-٤ تقدير كلفة استصلاح الاراضي. ٤٤
٧-٥ فرص العمل المتوفرة. ٤٥

٨- اعادة ترتيب النمط المحصولي في لواء جنين (المثال الثاني) ٤٦

٩- استصلاح وتطوير الاراضي والمياه في قطاع الاغوار (المثال الثالث) ٥٠

٩-١ الوصف العام والاهمية الزراعية النسبية ٥٠
٩-٢ العوامل المعيقة امام خطط الاستصلاح ٥٠
٩-٣ استراتيجيات تطوير قطاع الاغوار ٥١
٩-٤ الخطوط العريضة لبرامج التوسع الافقي ٥٢
٩-٥ الخطوط العريضة لبرامج التوسع الرأسي ٥٦
٩-٦ الخطوط العريضة لاعادة ترتيب النمط الزراعي ٥٧
٩-٧ النمط الزراعي المقترح ٦٢
٩-٨ فرص العمل المتوقع توفرها ٦٥
٩-٩ التعاونيات الانتاجية ٦٦

١٠- ملاحظات هامة على نموذجي خطة التطوير في جنين والاغوار ٦٩

١١- الاستنتاجات. ٧٤

المـــدخـــل

تنبع اهمية القطاع الزراعي بالنسبه للاقتصاد الفلسطيني داخل الاراضي المحتله ليس من كونه يمثل نسبه معينه من الناتج الاجمالي المحلي او بالتالي الدخل الاجمالي فحسب، بل ان اهمية هذا القطاع تنبع من مقدار مساهمته في تلبية الاحتياجات الاستهلاكية الغذائية للشعب الفلسطيني، وفي مدى مساهمته في تغطيته لميزان المدفوعات التجاري، بل وحتى الاهم من هذا وذاك - وفي الظرف الحالي بالتحديد - في مدى مساهمته في زيادة اللحمة العضوية فيما بين الانسان والموارد الطبيعية من ارض ومياه، وفي نسبة استغلال الانسان الزراعي لتلك الموارد بالشكل الاقتصادي الامثل والمضمون الاجتماعي الانسب.

وبالرغم من كون الاقتصاد الزراعي يشكل جزءًا مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالاقتصاد العام، فقد تأثر الاقتصاد الزراعي بعوامل اقتصادية وسياسات واجراءات خارجه عن نطاق المزرعه، وبوتيره قد تكون اشد من القطاعات الاخرى. وتلك العوامل لا تؤثر على الطلب المزرعي فحسب، بل انها تحدد وبشكل مباشر تكاليف العمل المزرعي، وتحد من قدرة الانتاج المحلي على الدخول والمنافسه في السوقين المحليه والخارجيه. وطالما استمرت هذه العوامل والسياسات والاجراءات الخارجيه على وتيرتها الحاليه، تسيطر وبشكل منفرد ومنهجي على الاوضاع الزراعيه، فانه لمن الصعب خلق امكانيه حقيقيه لتطوير فرع الزراعة ليساهم بشكل فعال في تنمية اقتصاديات الاراضي الفلسطينية المحتله.

غير ان تجارب العقدين الماضيين ونيف اثبتت القدرة الخلاقة لدى المزارع الفلسطيني في قبوله للتحدي، وفي وقوفه المنفرد امام كل المعوقات. ولئن ظهرت بعض المحاولات الجادة في الفترة الاخيرة للوقوف الى جانب هذا الانسان، فان تلك المحاولات - على اهميتها - لم تستطع ان توفر الارضية المشتركة نحو اهداف التطور، بل كانت تعتمد في معظمها على محاولات الحلول الجزئية لبعض المشاكل، دونما نظرة شمولية لقضية تطوير العمل الزراعي والانسان الزراعي والموارد.

وقد انتحت هذه الورقة في طرحها لقضايا تطوير الزراعة منحى يمزج بين منظور المزارع الذي يعتبر الزراعة اسلوب حياة، والمنظور التكنولوجي الذي يرى في الزراعة عملية اقتصادية تجارية تتحدد فيها الاستخدامات التكنولوجية بشكل مستمر ومتغير، واخيرا، المنظور "المجتمعي" الذي يعتبر الزراعة وسيلة هامة وحيوية لتوفير الامن الغذائي للمواطنين، وخلق فرص متجددة من العمالة الدائمة والمجزية.
أ- فمشاكل المزارع محددة وثابته وقد تنحصر في محاولاته لتوفير مصدر رزق له ولاسرته - في صراعه من اجل البقاء - وبأقل مخاطرة ممكنه. وعملية البقاء والنمو بالنسبة له هي قضية ادارة مالية بقدر ما هي قضية ادارة انتاج وتسويق. فالزيادة

المتسارعة في كلفة الانتاج، والتقلب المستمر في اسعار منتجاته، تحتم عليه - من اجل استمرارية بقائه - ان يتأقلم مع عدم الاستقرار الاقتصادي في القطاع الزراعي، ومع الوضع التسويقي غير المتكافيء فيما بين المردود الاقتصادي لانتاجه وبين كلفة هذا الانتاج، اضافة الى ندرة مصادر التمويل. وفي التحليل الاخير فلا بد اذن من التركيز على الوحدة المزرعية بشقيها الفني والانساني، لكن اقتصاديات الوحدة المزرعية لا يمكن فصلها عن اقتصاديات فرع الزراعة، فكلاهما مرتبط الواحد بالآخر بطريقة تستحيل معها عملية الفصل، والى درجة ان الاوضاع الاقتصادية العامة والسياسات الزراعية خارج نطاق المزرعة تؤثر بشكل مباشر على وضع الوحدة المزرعية وبنفس التأثير الذي يخلقه ميراث الاجيال الذي يمارس في الوحدة المزرعية. وطالما ان الوحدة المزرعية هي اللبنه الاساسية في تكوين اقتصاديات الزراعة فلا بد ان تبدأ عمليات التطوير الزراعي من الوحدة المزرعية، ومن ثم الانتقال الى القرية حتى تعود كمركز انتاجي بالاضافة الى كونها مركزًا اجتماعيًا ومن بعدها المنطقة الجغرافية او الاقليم الزارعي ونهاية بالقطر باجمعه؛ ومفهوم المزارع الذي يعتبر الزراعة اسلوب حياة، فلعل من الممكن تطوير هذا الاسلوب لا الغاءه، وذلك من خلال ادخال الانماط الزراعية التي تتماشى مع الظروف البيئية في الوحدة المزرعية، ومحدودية الموارد لدى المزارع، وكذلك من خلال تبني انظمة اجتماعية وعلاقات عمل توفر الاستغلال الامثل للارض والموارد مع المحافظة على حقوق الملكية الفردية.

ب - اما من حيث المنظور التكنولوجي، فبالرغم من ان تكنولوجيا الزراعة العصرية، ذات المدخلات المرتفعة التكاليف، توفر انتاجية عالية من وحدة المساحة، فان المعايير المقبولة لدى المزارع، وضمن اقتصاديات السوق، تؤكد في العديد من الحالات صعوبة حصوله على مردود مادي يوازي المدخلات التي صرفها في تطبيقه لتكنولوجيا الزراعة العصرية. كما ان هناك مؤثرات واضحة تبرز بداية التدهور في الاراضي التي تستخدم فيها التكنولوجيا الحديثة، وخاصة في تركيب التربة وزيادة نسبة الملوحة فيها وتلوث البيئة، نتيجة الافراط في الاستخدامات التكنولوجية او بمعنى أخر نتيجة عدم مواءمة تلك التكنولوجيا للحاجات الفعلية لرفع كفاءة الانتاج، وتلك حقيقة تبرز قصور المؤسسات الارشادية. ولا يمكن اغفال حقيقة اعتمادية المزارع في انتاجه على مؤسسات خارجية لتبيعه التكنولوجيا وبالاسعار التي تفرضها، ودون ان يكون له ادنى سيطرة عليها.

ولعل التطور الذي حدث في وسائل الانتاج (ادخال العديد من تكنولوجيات الانتاج الزراعي) يعكس بشكل واضح السياسات والاستراتيجيات التي فرضت على القطاع الزراعي. فالتطور كان - وما زال - يتسم بادخال التغييرات في الانتاج من خلال الموارد الموجودة وبنفس البنية الاساسية، وليس من خلال بذل الجهود لتطوير البنية الاساسية في الموارد او النظم الاجتماعية، عن طريق توظيف الاستثمارات الرأسمالية لاستصلاح الاراضي والموارد المائية او التحول الى تصنيع الانتاج، او تحسين

الانظمة الهيكلية المساعدة من بحثية او ارشادية او تسويقية. بل ان الشواهد تشير الى ان استعمالات الموارد الطبيعية أخذه في النقصان، اما من خلال الاستيلاء على مزيد من الاراضي والموارد او منع الوصول اليها، او من خلال الاهمال الذي يطرأ على استعمالات بعض تلك الموارد، او من خلال تغييب عامل التخطيط الشامل للاستعمال الامثل للموارد.

والتقدم التكنولوجي في وسائل الانتاج - على اهميته لبعض المحاصل الزراعية - يحمل معه بعض الآثار خاصة في كيفية التصرف بالموارد المتوفرة نتيجة استخدام التكنولجيا، او كيفية التصرف بالانتاج الفائض، فاستخدام التكنولوجيا بشكل اسرع من النمو في الطلب سيؤدي الى انخفاض الاسعار وبالتالي انخفاض دخل المزارع. كذلك فان من نتائج ادخال التكنولوجيا حدوث فائض في الموارد، ولا بد ان تكون برامج ادخال التكنولجيا متماشية مع خطط استيعاب او استخدام الموارد الفائضة في الاقتصاد الزراعي نفسه او في فروع اقتصادية اخرى. ولما كان المزارع يعتبر متلقيا للاسعار من حيث المدخلات او المخرجات، فان مسارعته في تبني تكنولوجيا الانتاج ستؤدي الى زيادة في كلفة الانتاج، فعليه بالتالي ان يسارع في تبني تكنولجيات التخزين والتسويق والتصنيع. وتلك قضايا لا يمكنه القيام بها منفردا.

وعليه، فان معالجة قضية التقدم التكنولوجي في الزراعة لا بد وان تتم باعتبار التقدم التكنولوجي مكملا للوحدة المزرعية الصغيرة الحجم نسبيا والتي يصعب فيها التحول من استخدام الجهد البشري كرأسمال استثماري الى تطبيقات التكنولوجيا الانتاجية والتي تؤدي الى كفاءة العمل واستخدام الزمن. ولا بد اذن من ان تطرح قضية التخصصية في الانتاج وفي الاستخدامات التكنولوجية لبعض الانشطة الزراعية وبعض الفروع فيها، وخاصة المحاصيل الحقلية والخضار، وفي الاراضي والمناطق التي تسمح طبيعتها وحجمها بمثل هذا الاستغلال، مع ضرورة مراعاة تبني التخصصية في التنظيمات الاجتماعية ايضا. بينما يلزم ان تطرح قضية التعددية والتنويع في الانتاج كأساس تراثي هام في الوحدة المزرعية التي تتمحور حولها حياة المزارع واقتصاديات القرية الفلسطينية، مع ضرورة مراعاة توفير الخدمات الاساسية، والسياسات والتنظيمات التي تمكن من رفع كفاءة العمل في الوحدة المزرعية.

ج- ومن حيث استراتيجيات الامن الغذائي وتوفير العمالة فان الظروف التي يعيشها المجتمع الفلسطيني تتطلب انتاج بعض المحاصيل الاستراتيجية الممكنة، وزيادة الاهتمام بالمحاصيل الاستراتيجية الحالية - كالزيتون مثلا. وتبقى هناك ضرورة لتوفير بعض الغذاء الاستراتيجي عن طريق الاستيراد. وهذا يتطلب ايجاد نوع من التوازن في ميزان المدفوعات التجاري، وعليه فهناك ضرورة لتوفير او زيادة انتاج بعض المحاصيل الزراعية التي تفيض عن حاجات الاستهلاك، او بمعنى أخر هناك ضرورة للتوجه للتصدير وتوسيع اسواقه.

من هنا تبرز اهمية ادخال التكنولوجيا الزراعية من اجل تطوير بعض الفروع الزراعية حيثما تسمح الظروف البيئية والاجتماعية والموارد الطبيعية بمثل هذا الاستغلال. ولما كان ادخال التكنولجيا وكفاءة استخداماتها تتطلب توفير مساحات كبيرة من الارض، فقد تتوفر مثل هذه المساهمات في بعض المناطق، وقد تكون مملوكة لفرد واحد، لكن غالبية الملكية في الاراضي ذات مساحة صغيرة الى درجة تصعب معها استخدامات التكنولوجيا بالكفاءة المطلوبة. ولعل قضية اختيار الانظمة الاجتماعية ستكون هي الاساس الذي يكفل كفاءة الاستغلال للاراضي والموارد وللتكنولوجيا ودون اجحاف بحقوق الملكية الفردية للاراضي والموارد. ولعل اهم الامثلة على ذلك هي زراعة المحاصيل الحقلية وزراعة الخضار المروية.

وعند مناقشة موضوع الزراعة في الاراضي الهامشية تبرز قضية انتاجية التربة كمعضله اساسية يطرحها واقع الاراضي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ففيما عدا الاغوار والمناطق السهلية في طولكرم وجنين، لم يتبق من اراضي الضفة الغربية سوى المناطق الجبلية الوعرة وبعض الفسحات المنتشرة في تلك الجبال. فالزراعة الهامشية، وبالرغم من ضعف انتاجيتها، تظل عاملا هاما في قضية استغلال الاراضي اذ انها تشكل النسبة الكبرى من تلك الاراضي، وبحيث تصبح الدعوة لتشجيع العزوف عن استغلالها للاسباب الاقتصادية قضية غير واردة. وعلى النقيض من ذلك تطرح هذه الورقة تبنى سياسة استصلاح الاراضي ورفع انتاجيتها من خلال تطبيق المستحدثات العلمية في استغلال الاراضي المرتفعة، ومن خلال الاستغلال التجميعي للارض مع المحافظة على حقوق الملكية الفردية. وفيما عدا الجبال الصخرية ذات الانحدارات الشديدة تصبح تقسيمات الاراضي المخصصة للتحريج والمراعي ولزراعة الاشجار المثمرة برنامجا اساسيا لعمليات الاستصلاح والاستغلال، كما تصبح زراعة الحوليات بين الاشجار - خاصة النباتات العلفية او البقولية - عملية جوهرية للتغلب على ضعف انتاجية الاشجار في تلك الاراضي الهامشية.

أما في كل من قطاع غزة والاغوار فتعتمد خصوبة وانتاجية التربة بشكل خاص على توفر الكميات الملائمة من المياه الصالحة للزراعة. فالمشكلة الرئيسية في هاتين المنطقتين هي الارتفاع المضطرد في نسبة الملوحة في التربة والمياه معا. وتلك معضلة يحتاج حلها الى جهود تتجاوز حدود الامكانات الفردية لمالك الارض، وتتطلب جهدا جماعيا الى درجة تحتم طرح هذه القضية على مستوى ما يمكن تسميته بالقضية القومية الانسانية للسياسة الزراعية.

وتسترعى هذه الورقة اهتماما خاصا ومركزا حول قضية استصلاح الاراضي وتطوير الموارد المائية. وقد طرح موضوع الاستصلاح من عدة زوايا، فهناك امكانية ليست بالكبيرة لزيادة مساحة الرقعة الزراعية في المناطق الجبلية التي تزيد نسبة هطول الامطار السنوية فيها عن ٤٠٠-٥٠٠ ملم في السفوح الغربية من اراضي الضفة

الغربية. لكن تبرز هنا قضايا عمق التربة كأحد العوامل المحددة لانواع الزراعات الممكن إنباتها بشكل ناجح في تلك الاراضي. وهناك امكانية جوهرية نسبيا في استصلاح الاراضي في الاغوار، وتعتمد نسبة الاستصلاح على توفر المياه الصالحة للزراعة. اما في قطاع غزة فان امكانية استصلاح الاراضي بمعنى زيادة الرقعة الزراعية فتبدو ضئيلة وضعيفة الاحتمال. بينما هناك امكانية كبيرة في استصلاح تلك الاراضي في كل من الضفة والقطاع والتي تعتبر مزروعة اساسا من حيث ورودها في الاحصاءات الرسمية. لكن تعتمد امكانية استصلاح هذه الاراضي على وجود نظام اجتماعي يسمح بالاستصلاح ومن ثم الاستغلال.

وبمثل هذه النظرة الشمولية لقضية استصلاح الاراضي بمفهومها الشامل فان هناك ضرورة لاعادة النظر في النمط الزراعي السائد في الاراضي الفلسطينية المحتلة، ليتحول من الزراعة التقليدية والعشوائية الى الزراعة المبرمجة المعتمدة على حاجات الاستهلاك المحلي اولا، وضمن محددات او امكانيات الوصول الى الاعتماد الذاتي خاصة في بعض المحاصيل الاستراتيجية، وضمن معيار الاستغلال الامثل للموارد المحدودة، ومع الاخذ بعين الاعتبار حاجات الاسواق الخارجية وكيفية تلبية تلك الاحتياجات من الزراعات الفائضة عن الاستهلاك المحلي والمواصفات والمقاييس المطلوبه. وتتطلب اعادة النظر في النمط الزراعي ضرورة مراعاة التوازن بين الزراعة النباتية والزراعة الحيوانية، ذلك ان تنمية الثروة الحيوانية تعتبر استراتيجية هامة في قضية الامن الغذائي، وعليه لا بد من تخصيص جزء من الموارد - ارض ومياه - للزراعات العلفية كمتطلب اساسي لتطوير فرع الثروة الحيوانية وخاصة الابقار الحلوب. وكذلك هناك اهمية في قضية اعادة ترتيب النمط الزراعي لتحويل مساحات بعض الزراعات لحساب زراعات اخرى.

ولا بد من التنويه هنا، بان تخصيص هذه الورقة لقضية استصلاح الاراضي وتطويرها، لا ينفى - بل يؤكد - اهمية واولوية تشجيع قيام مؤسسات البحوث الزراعية التطبيقية، كضرورة اولية لعملية التطوير الزراعي وقبل وضع خطط التطوير. وكذلك فهناك اهمية خاصة لتطوير برامج الارشاد الزارعي والتدريب اذ ان تلك البرامج هي الادوات المباشرة في نقل التكنولوجيا وتنظيم العمل الزراعي. اما قضية التسويق فهي المعضلة الاساسية والعملية النهائية التي سيترتب عليها نجاح او فشل برامج تطوير الارض والانتاج فما لم تأخذ نصيبها الوافي من المعالجة، تصبح قضية الاستصلاح جهدا ضائعا.

وغني عن القول ان عملية تطوير الزراعة تعني النظرة الشمولية والمتوازنة من حيث قضية توفير الاستثمارات الرأسمالية لتطوير الموارد الطبيعية وزيادة مساحتها وكفاءة استخدامها، ولتحسين النظم الاجتماعية والبنى التحتية الاساسية المساعدة في عملية التطوير. وهذا يعني تحول جذري في استراتيجيات وبرامج التمويل للعملية الزراعية، بحيث تبدأ بالابتعاد عن استراتيجيات "البقاء المؤقت"، لتتبنى استراتيجيات خلق الفرص التي تسمح للمزارع بالاعتماد على نفسه وموارده، وبحيث يمكن معها احداث بعض التغييرات في البنى التحتية المساعدة للعمل الزراعي، وفي النظم الاجتماعية، ولصالح عملية "البقاء الدائم والمتجدد" للانسان الزراعي.

١- الفرضيات الاساسية

المركز العربي-A.T.F.

تشكل استمرارية تزايد الطلب على الغذاء احدى الحوافز الهامة لزيادة الرقعة الزراعية وتحسين انتاجيتها. فحقيقة ان حوالي نصف المواطنين في الاراضي الفلسطينية المحتلة هم من اجيال ما دون الخامسة عشرة تؤكد تنامي هذا الطلب. ناهيك عن احتمالات عودة نسبة من الشعب الفلسطيني الى وطنهم. واحدى الحوافز الاخرى لزيادة الرقعة الزراعية وتحسين انتاجيتها تنبع من ضرورة توفير فرص العمل الدائم والمجزي للعديد ممن امتهنوا الزراعة كاسلوب حياة.

وبالرغم من محدودية الفرص المتوفرة لزيادة الرقعة الزراعية، لكن تبقى تلك الامكانية قائمة اذا ما اشتمل مفهوم استصلاح الاراضي ليس فقط توسيع الرقعة الزراعية بل رفع قيمة الانتاج من وحدة المساحة، وخلق نوع من التوازن في العلاقة بين مفهوم الملكية للحيازة الزراعية ومفهوم استغلالها.

وقبل الخوض في استراتيجيات وسياسات وبرامج التطوير الممكنة، لا بد من توفر بعض الفرضيات التي تهيء الفرص الايجابية امام تطبيق سياسات وبرامج التطوير. وتتمحور هذه الفرضيات حول القضايا التالية:-

١-١ ان الموارد الطبيعية من الاراضي المستغلة زراعيا او الممكن استغلالها ستبقى ثابته بالنسبة لحقوق السيطرة عليها وحرية استغلالها دون اعاقات او تعقيدات.

١-٢ ان الموارد المائية المستغلة في الزراعة او الممكن استغلالها سترتفع كمياتها بنسبة طبيعية ومتوازنة وبنفس معدلات الزيادة السكانية والزيادة في الاحتياجات لتطوير الزراعة.

١-٣ ان التجارة الزراعية ستتوفر لها الحرية الكافية داخليا ودونما اعاقات، وستحكمها خارجيا الاتفاقات التعاقدية والموازين التجارية الطبيعية.

١-٤ ان الانظمة والسياسات المتعلقة بالقضايا المرتبطة بالزراعة ستؤمن بشكل منطقي وطبيعي قضايا تكوين رأس المال وتحركه، وستخدم الانظمة الضريبية والمكوس ايجابيا عملية التطوير الزراعي. كما ان القوانين والانظمة ستسمح وتشجع انشاء البنى التحتية وتكوين التنظيمات الاجتماعية والفنية الزراعية، واستغلال الموارد بشكلها الامثل ولمصلحة اصحاب تلك الموارد، وستقوم بتوفير مصادر الطاقة المختلفة وتطوير تلك المصادر بشكل يخدم قضية التطور الزراعي.

١-٥ ان التخطيط الاقليمي للاراضي الفلسطينية سيراعي التوازن في تخصيص واستغلال الاراضي فيما بين الاحتياجات المختلفة للسكن والطرق والصناعة والاراضي الزراعية والاراضي الحرجية والمتنزهات لخدمة المواطنين الفلسطينيين.

١-٦ ان برامج التمويل الخارجي - بشكل هبات او قروض - والمخصصة للزراعة ستراعي قضايا التطور الزراعي، وسوف تبدأ بالابتعاد عن استراتيجيات "البقاء المؤقت"، وستتبنى استراتيجيات خلق الفرص التي تسمح للمزارع الفلسطيني بالاعتماد على نفسه وموارده. وبحيث يمكن معها احداث بعض التغييرات الاجتماعية لصالح عملية "البقاء الدائم والمتجدد". وان مسألة التنسيق الاختياري او المطلوب فيما بين مختلف تلك البرامج ستأخذ بعدا عمليا يخدم المصلحة العامة للقطاع الزراعي وضمن السياسات والخطط التطويرية الموضوعة.

١-٧ ان برامج التطوير الزراعي - سواء تلك المتعلقة بزيادة الرقعة الزراعية او برفع الانتاجية من وحدة المساحة - ترتبط بنوع ملكية الارض وبتحديد العلاقة المتوازنة فيما بين حقوق الملكية من جهة وحقوق الاستغلال من جهة اخرى. وستكون قضية اختيار النظم الاجتماعية الاقتصادية هي العامل الاساسي والاهم لتنظيم المزارعين بشكل ديمقراطي في وحدات زراعية انتاجية مع وضع الخطط الزراعية العامة وتوفير التمويل اللازم والخدمات المساعدة الضرورية.

١-٨ ومع الادراك الكامل باستحالة الفصل بين القضايا السياسية والقضايا الاقتصادية الاجتماعية، وبالرغم من ان برامج التطوير الزراعي قد تحمل في طياتها بذور التغيير الاجتماعي في اتجاه محدد، الا ان الفرضية الاساسية هنا ترتكز على امكانيتين الاولى، امكانية الاخذ بنظام اجتماعي قادر على ان يحل مشكلة الانتاج والتوزيع دون ان يتناقض هذا النظام مع حضارة وقيم ومفاهيم المجتمع. والثانية، امكانية الالتقاء بين مختلف الاطر الاجتماعية / السياسية حول تنسيق - ان لم يكن توحيد - جهودها، وتوزيع الادوار والوظائف فيما بينها بشكل تكاملي خدمة للمجتمع الزراعي الواحد وبمختلف شرائحه.

٢- اهمية برامج استصلاح الاراضي في الوطن الفلسطيني المحتل

تتمحور اهمية القيام بوضع البرامج لاستصلاح الاراضي الفلسطينية المحتلة حول عدة مرتكزات تشكل كل منها قاعدة لها تأثيرها الهام بشكل منفرد اضافة الى كونها مجتمعة تضع الارض في موقعها الصحيح والمتقدم كمورد هام من موارد الانتاج والحياة المستقرة.

٢- ١ فقد تنبه العديد من مالكي الارض الى ان عملية استصلاح واستزراع الارض - في الظروف الراهنة - قد تشكل نوعا من الحماية امام الهجمات المحمومة نحو مصادرتها. لكن تلك الجهود المنفردة على عظمتها - بقيت غير قادرة على تغطية معظم الملكيات الفردية، ناهيك عن الحيازات المملوكة ملكية عامة او جماعية. ولم تجد من الدعم القومي المادي او البرمجة العلمية الا فيما ندر. بل ويمكن القول ان مؤسسات الاقراض تتردد في وضع مشاريع الاستصلاح في سلم اولوياتها تحسبا من عدم مقدرة تلك المشاريع على تسديد القروض في مواعيدها.

٢-٢ ان الطبيعة الجبلية لمعظم الاراضي الفلسطينية المحتلة تؤدي الى حدوث عوامل تعرية وانجراف في التربة، اضافة الى فقدان نسبة عالية من مياه الامطار المتساقطة عليها بانسيابها في الاودية شرقا وغربا. ولذا كان ضروريا القيام ببرامج الاستصلاح حماية للتربة والمياه.

٢-٣ لعل من الواجبات القومية الملحة هو القيام ببرامج استصلاح الاراضي لزيادة الانتاج الزراعي في مواجهة الزيادة الطبيعية في عدد السكان او لاستيعاب الاعداد العائدة المتوقعة مستقبلا.

٢-٤ ومن الملاحظات الهامة لوضع الزراعة في العديد من الاراضي تؤكد ان الاهمال قد اصابها نتيجة لبعد اصحابها عنها او لعدم مقدرتهم منفردين على خدمة زراعاتهم وعدم توازن نسبة اجور العمالة الزراعية الى تكاليف الانتاج الاخرى، او لضعف التركيب البنائي للتربة او شح المياه، الامر الذي ادى الى ضعف انتاجية تلك الزراعات. وهذا يستدعي اعادة النظر في الصيغ الاجتماعية التي تربط بشكل متوازن فيما بين حقوق الملكية الفردية للارض وحقوق الاستغلال للحيازات الزراعية.

٢-٥ كذلك فان فقدان عامل التخطيط السليم للزراعة، وندرة الابحاث التطبيقية وبرامج الارشاد الفني، وقلة توفر البنى التحتية الخدماتية بشكل عام ادت جميعها الى ارتفاع نسبة الفاقد الانتاجي من الزراعة. فعلى سبيل المثال

يؤدي تعرض ثمار الخضار والفواكه للامراض والحشرات الى فاقد في الانتاج. والدليل الصارخ على ذلك هو ثمار شجرة التين. كما ان عدم اتباع الاساليب العلمية في قطاف الزيتون وطرق نقله الى المعاصر واستعمال العبوات غير المناسبة يؤدي الى زيادة نسبة الحموضة في الزيت، وبالتالي الى عدم صلاحية نسبة منه للغذاء البشري وهبوط اسعاره. وقلة وعي المزارع بأهمية تدريج الخضار والفواكه او قطفها قبل اكتمال نموها او نضجها المناسب سوف يؤدي الى انخفاض اسعارها وفقدان وتلف كميات من الثمار. كما ان عدم وجود وسائل للتخزين او التبريد ينتج عنها اغراق الاسواق في مواسم محددة وغياب المنتجات في مواسم اخرى، مما ينتج عنه ايضا عدم توازن في تزويد السوق بالمنتجات وتذبذب غير طبيعي في الاسعار. ونتيجة لندرة البحوث العلمية الزراعية، ادت الى اعتمادية المزارع في تعامله مع الارض والموارد البيئية على عامل التقليد، وعلى جهوده الشخصية، وحصيلة الخبرات المتراكمة لديه. وقد يتساءل البعض حول علاقة ذلك كله ببرامج الاستصلاح، لكن المدقق في مفهوم الاستصلاح بصفته الشمولية والتي لا تقتصر على زيادة الرقعة الزراعية بل تتعداها لتشمل الاستغلال الامثل للارض يدرك اهمية العوامل السابقة.

٦-٢ وبنظرة الى البنيان الحيازي للارض يبدو واضحا ان صغر مساحة الوحدات الزراعية قد تشكل عائقا في تطوير انتاجية الارض وادخال التكنولوجيات الحديثة في الزراعة، اضافة الى ارتفاع كلفة الانتاج نتيجة لذلك. ولذا تتضح اهمية قيام اشكال من التنظيم الاجتماعي كأحد العوامل الضرورية للاستخدام المشترك للارض الذي يؤدي الى كفاءة الاستخدام. والقضية المطروحة هنا من وجهة نظر برامج الاستصلاح لا تعني اعادة تجميع الملكيات الزراعية الصغيرة، فالحقوق الفردية في الملكية لا بد وان تبقى مصانة، لكن المطروح هو ادخال اشكال من التنظيم الاجتماعي التي تكفل تطبيق نوع من التعاون في الاستغلال للتغلب على عيوب البنيان الحيازي لملكية الارض ويؤدي الى امكانية تطبيق تكنولوجيات الزراعة وصولا الى كفاءة الانتاج. اما الحيازة الفردية الكبيرة للارض فقد تشكل ايضا عائقا في الاستغلال الامثل للارض طالما عجز اصحابها منفردين عن تسخيرها بشكلها الكامل، او ادت علاقات العمل السائدة الى احجام اصحابها عن استغلالها.

٣- الاستعمالات الحالية للارض الفلسطينية وامكانات تطوير الموارد الطبيعية (الارض والمياه)

٣-١ استعمالات الارض من وجهة نظر الاحصاءات الرسمية:

تشير احدى الاحصائيات المنشورة (١) الى ان السلطة الاسرائيلية المحتلة قد سيطرت او انتزعت - بوسائل وذرائع مختلفة - او تخطط للسيطرة على ما مجموعه ٢،١٥٠،٠٠٠ دونم من اراضي الضفة الغربية، كما تبين هذه الاحصائية ان اجمالي المساحات المخصصة او التي ستخصص للاستعمال الفلسطيني غير الزراعي - بناء، صناعة، طرق، واحتياط، يزيد قليلا عن ستماية الف دونم. اي ان مساحة الاراضي المخصصة للاستعمال الزراعي قد تصل الى ٢،٧١٢،٠٠٠ دونم. لكن تلك الاحصائية تعود فتقسم تلك المساحات الى قسمين، احدهما ويصل الى مليون وسبعماية وخمسين الف دونم فتعتبره تلك الاحصائية اراض مخصصة للمراعي او بور او هامشية، والثاني، ويصل فقط الى اقل من مليون دونم يشمل الاراضي الزراعية الفعلية التي لا تحتاج الى جهود استصلاح. وبمقارنة هذه المعلومات بمساحة الاراضي المزروعة كما تشير اليها الاحصاءات الرسمية ١،٧٥٢،٠٠٠ دونم (٢)، يمكن الاستنتاج بان اكثر من ٤٠٪ من الاراضي المزروعة في الضفة الغربية هي اراض هامشية. ومثل هذه الارقام لا يجوز اخذها كنوع من المسلمات او الحقائق غير القابلة للنقاش، ففي ذلك تضليل وتكريس للامر الواقع. لكن المهم لهذه الدراسة هو الاثبات الرقمي لامكانية، بل ووجوبية قيام برامج لاستصلاح الاراضي وتوسيع الرقعة الزراعية، وبالمفهوم الشامل لعمليات الاستصلاح. والامر الثاني الذي يمكن استخلاصه من هذه الارقام هو هامشية بعض الاراضي، وتلك حقيقة لها مغزاها فتلك عوامل طبيعية لا يمكن انكارها، لكن ابحاث الاراضي الجافة توفر بعض المعلومات حول الاستفادة القصوى من تلك الاراضي، وهذا يدخل ايضا ضمن برامج استصلاح الاراضي. وغنى عن القول ان قضية السيطرة، او التخطيط لها، على تلك المساحات الهائلة من الاراضي (حوالي ٥٠٪)، قد تكمن امكانية التحدي لها في استصلاح المزيد من الاراضي.

وما من شك في ان عامل التوازن الديمغرافي - او عدمه - يلعب دورا رئيسيا في استعمالات الاراضي زراعيا، الامر الذي قد يخلخل العلاقة بين الانتاجية والعمل. وتلك قضية يمكن استدراكها من خلال اعادة التوازن، فالملاحظ مثلا، ان التواجد الانساني المتعامل زراعيا مع الارض يتناقص من حيث العدد في المناطق الوسطى من الضفة الغربية (بيت لحم / رام الله / الاغوار) عما هو عليه في مناطق شمال الضفة الغربية. ويلعب هذا العامل دورا مباشر ا في اهمال المزروعات، او ضعف انتاجيتها، او اهمال الاراضي القابلة للزراعة، هنا يبرز دور هام للمؤسسات الجماهيرية التي تحاول ان توجد لها دورا فاعلا في العمل الزراعي. كما تبرز اهمية ايجاد التنظيمات التعاونية الانتاجية التي يمكن لها ان تحقق التوازن بين حقوق الملكية الفردية من جهة وبين حقوق الاستغلال من جهة اخرى.

وبنظرة متفحصة الى طبوغرافية الارض ونوع التربة ومعدلات سقوط الامطار لمجمل الاراضي البعلية في الضفة الغربية، تتبين بعض الحقائق حول نمط الاستغلال الحالي، وربما طبيعة الاستغلال المستقبلي. فان سلسلة الجبال التي تقسم الضفة الغربية من الشمال الى الجنوب تمثل بشكل عام الحد الفاصل تقريبا فيما بين المناطق المطرية (السفوح الغربية) والمناطق الجافة (السفوح الشرقية). وهذه الحقيقة تحدد اولويات العمل في برامج الاستصلاح نفسها.

وبالرغم من انخفاض انتاجية وحدة المساحة في المناطق البعلية عن معدلاتها العامة بشكل عام وفي معظم الزراعات الشجرية او الحقلية، فيلاحظ ايضا انخفاض تلك الانتاجية بشكل تدريجي من شمال الضفة الى جنوبها. وطبيعي ان تناقص المياه المطرية هو احد العوامل المباشرة في انخفاض الانتاجية، لكن من الممكن المجادلة بان احد العوامل الرئيسية الاخرى يرجع الى قلة نسبة المدخلات الزراعية في جنوب الضفة عنه في شمالها (كاستعمال الاسمدة مثلا). او بمعنى أخر ضعف الخدمات الارشادية المساندة. والامر المؤكد، على اية حال، هو ان مثل هذه الارقام (انظر الجدول رقم -١-) تحتم اعادة النظر في طبيعة استغلال الاراضي مما تتعرض اليه هذه الورقة.

وعلى المدى القصير او البعيد فستظل عملية استصلاح الاراضي بمفهومها الشامل تعتمد على توفر البنى التحتية المساعدة وبشكل متوازن مع برامج الاستصلاح. او بمعنى أخر فان ترك المزارع منفردا يصارع الظروف البيئية والمناخية والسياسات والاجراءات الخارجية دون توفر التمويل المنظم وبرامج البحوث والارشاد والبنى التسويقية، سوف تضعف من امكانات كفاءة استغلال الارض والموارد الطبيعية للعمل الزراعي، ناهيك عن زيادة الرقعة الزارعية.

جدول رقم (١)

انتاجية وحدة المساحة حسب المناطق (١٩٨٩)
(كيلوجرام للدونم) (٢)

نوع الزراعة/المنطقة	الخليل	بيت لحم	رام الله	نابلس	طولكرم	جنين
محاصل حقلية	٥٨	٦٢	٧٥,٥	٧٥,٤	٨١,٧	٨٥,٥
خضار بعلية	٧٠	٨٠	١١٠	١٠٠	١٥٠	١٣٠

ولما كانت العديد من الدراسات قد تناولت استعمالات الاراضي الزراعية من حيث المساحات والانتاج، فليس هناك ضرورة لاعادة التطرق اليها هنا.

٣-٢ امكانات تطوير الموارد الطبيعية "الارض والمياه"

٣-٢-١ تتفاوت الاراضي الفلسطينية المحتلة في طبيعة تداخل المحددات البيئية (من طبيعية / فيزيائية، وحيوية، واقتصادية اجتماعية، وحضارية ثقافية) في العمل الزراعي نفسه، وبالتالي في طبيعة ونمط استغلال تلك الموارد. فاختلاف تكوين التربة وطوبوغرافيتها والعوامل المناخية المختلفة السائدة ادت الى ظهور تقسيمات زراعية مختلفة في الاقاليم الخمسة التي تشكل في مجموعها الصورة الكاملة للزراعة في الاراضي الفلسطينية المحتلة. (اقليم غزة، الاقليم الشمالي الغربي شبه الساحلي، اقليم السلسلة الجبلية الغربية، اقليم السفوح الشرقي، واقليم الاغوار).

كما تختلف التربة من حيث طبيعة تكوينها الفيزيائي والكيماوي والحيوي وكذلك من حيث عمقها في كل اقليم من تلك الاقاليم. وبالتالي تحدد طبيعة التربة تلك انواع الزراعات الممكن نجاحها، وطريقة استصلاحها.

٣-٢-٢ ويبرز معدل سقوط الامطار السنوية كأحد العوامل الهامة في تحديد انواع الزراعات ومدى انتاجيتها في كل من الاقاليم الخمسة، ويتميز توزيع الامطار بعدم انتظامه حتى خلال الموسم المطري الواحد. وتختلف معدلات سقوط الامطار من اقليم الى أخر، بالرغم من المساحة المحدودة نسبيا للمنطقة الجغرافية للاراض الفلسطينية المحتلة، فبينما يتراوح معدل سقوط الامطار فيما بين ٤٠٠-٦٠٠ ملم سنويا في الاقليم الشمالي الغربي، فهو يتدرج في التناقص مع الاتجاه جنوبا وشرقا حتى يصل الى اقل من ١٥٠ ملم سنويا في الاغوار وفي جنوب غزة، ولما كان للماء دور فسيولوجي، وتأثير على مدخلات العناصر الغذائية في التربة، فان مياه الامطار وكمياتها ومعدلاتها وتوزيعاتها خلال الموسم تعتبر العامل المحدد الاساسي لاي نظام زراعي متبع.

٣-٢-٣ وفي ضوء هذه المحددات، اضافة الى الخبرات المتراكمة لدى المزارع الفلسطيني والامكانات المالية والفنية المتاحة له تشكلت الانماط الزراعية المختلفة في كل اقليم. ونظرا للاعتمادية شبه الكاملة على مياه الامطار بالنسبة لاراضي الضفة الغربية، فقد سادت الزراعة البعلية في هذه المنطقة والتي تتذبذب فيها انتاجية وحدة المساحة من موسم لآخر، كما بقيت الزراعة معتمدة في انتشارها على عامل التقليل من نسبة المخاطرة لدى المزارع وعلى عامل التقليد، فتغلبت زراعة المحاصيل الحقلية والخضار على باقي الزراعات في الاقليم الشمالي والشمالي الغربي، وانتشرت زراعة العنب في منطقة الخليل، وغطت اشجار الزيتون السلسلة الجبلية الغربية من الضفة الغربية، وسادت المراعي في السفوح الشرقية، وغطت اشجار الحمضيات معظم اراضي قطاع غزة. ودفع مزارعو الاغوار لزراعة الخضار بشكل خاص.

وحسب المعدلات الاحصائية لعدة سنوات (٤) فقد شكلت المحاصيل الحقلية البعلية ما نسبة ٢٢٪ من المساحات المزروعة في الضفة الغربية، بينما غطت الاشجار المثمرة ما مساحته ٦١،٥٪، وأما الخضار البعلية بما فيها البطيخ فلم تتجاوز مساحتها ٥،٥٪. ويشكل فرع الزيتون المساحة العظمى من الاشجار المثمرة (٨٠٪)، اما في قطاع غزة فما زالت الحمضيات هي المحصول المسيطر على المساحات المزروعة (٥٢،٥٪) تحت الري بالرغم من بداية انحسار مساحة هذا الصنف لحساب زراعة الخضار (٢٥،٥٪).

٣-٢-٤ وبدأت السنوات الست الاخيرة تشهد ارتفاعا مضطردا في كلفة المدخلات الزراعية، في حين انحسرت معظم المنافذ التسويقية للفواكه والخضار، مما ادى بطبيعة الحال الى ضعف امكانية توفر الفرص لزيادة مضطردة في اسعار المنتجات الزراعية بصورة عامة، وبشكل خاص في اسعار الفواكه والخضار. وشهدت السنوات الاربعة الاخيرة تدهورا مستمرا في كمية وقيمة الصادرات الزراعية، بينما قفزت الواردات الزراعية بشكل ملفت للنظر. ويبين هذا العجز فيما بين الصادرات والواردات الزراعية ظاهرة التشتت في البناء التنظيمي للقطاع الزراعي، ومدى الضعف في البنى التحتية اللازمة لعملية التسويق، ودرجة النقص في الاجهزة الفنية والادارية، ومدى تأثير السياسات والاجراءات المفروضة على التجارة الزراعية.

٣-٢-٥ وتوحي الصورة السابقة الى ضرورة وضع الخطط والبرامج الكفيلة بخلق نوع من التوازن فيما بين تكاليف الانتاج واسعار المنتجات الزراعية، وبالتالي توفير المردود المجزي للمنتج. وبرامج تطوير فرع الزراعة بشكل عام والزراعة البعلية بشكل خاص لا بد وان تهدف الى زيادة دخل المزارع، وتوفير فرص العمل المستديم والمجزى له، واهم المقاييس التي تبين درجة الوصول الى هذا الهدف هي في امكانيات زيادة الرقعة الزراعية ورفع الانتاجية من وحدة المساحة، وزيادة نسبة الربحية للمزارع، مع ضرورة مراعاة النظر الى تلك الامكانات مجتمعة.

٣-٢-٦ ولا شك في ان للعوامل الخارجة، عن نطاق الموارد الطبيعية (كانحسار الاسواق وندرة البحوث التطبيقية وضعف الاجهزة الارشادية) اثر مباشر على المردود الاقتصادي للعمل الزراعي. غير ان هناك عوامل تتعلق بالارض والماء تترك اثرا كبيرا على حجم ونوعية الانتاج الزراعي. فزيادة الرقعة الزراعية يعتبر احد العوامل الهامة التي ستساعد على توفير بعض الاحتياجات الغذائية للمجتمع - سواء فيما يتعلق باحتياجات المواطنين الحالية او احتياجاتهم المستقبلية في ضوء الزيادة الطبيعية للنمو السكاني او الممكنات المسقبلية لاحتياجات المواطنين العائدين. ناهيك عن توفير فرص العمل الدائم للعاملين في الزراعة. وبالمثل، فهناك ضرورة ملحة وحيوية لزيادة المصادر

المائية المستعملة في الري. ومن ناحية اخرى فان هناك امكانية متاحة وضرورية لرفع كفاءة الانتاج من وحدة المساحة، خاصة في معظم المحاصيل الحقلية وفي العديد من فروع البستنة الشجرية، الامر الذي يوفر للعملية الزراعية جدواها الاقتصادية وشواهد معدلات الانتاج المتدنية للافرع الزراعية المختلفة تؤكد هذه الحقائق، مثلما تؤكدها بداية التدهور في تركيب التربة وزيادة نسبة الملوحة فيها. اضافة الى ان الطبيعة الجبلية لمعظم الاراضي في الضفة الغربية ادت الى حدوث عوامل تعرية وانجراف في التربة، وكذلك الى فقدان نسبة عالية من مياه الامطار المتساقطة عليها بانسيابها في الاودية شرقا وغربا. كذلك فان من الملاحظات الهامة لوضع الزراعة في العديد من الاراضي - المزروعة او البور - تؤكد ان الاهمال قد اصابها، ليس فقط جراء عدم اتباع اساليب التخطيط العلمي في الزراعة، بل ونتيجة لبعد اصحابها عنها او عدم مقدرتهم منفردين على خدمة زراعاتهم او ضعف التركيب البنائي للتربة او شح المياه.

اما في قطاع غزة فقد ادى شح المياه واستنزاف احتياطي المخزون المائي الى ارتفاع نسبة الملوحة في المياه وبالتالي، التربة واختلاط المياه بمياه البحر والمياه العادمة الامر الذي ينذر بخطورة الوضع المائي وبالتالي الوضع الزراعي والتلوث البيئي بشكل عام. وتلك قضية تستدعي استنفارا وبأقصى سرعة لتدارك الوضع قبل وصوله الى نقطة اللاعودة.

٣-٢-٧ ولا شك في ان كل تلك المعطيات والحقائق تسترعى اهتماما خاصا حول قضية استصلاح الاراضي وتطوير الموارد المائية. وقضية الاستصلاح لا بد وان تأخذ بعدا شموليا. فليس المقصود بالاستصلاح زيادة الرقعة الزراعية فقط بل رفع الكفاءة الانتاجية من وحدة المساحة ايضا، وتحسين خواص التربة واعادة النظر في النمط الزارعي السائد.

٣-٣ العومل المرتبطة بالعلاقة بين الانسان والموراد الطبيعية

٣-٢-١ تركت الظروف التاريخية التي مر بها المجتمع الفلسطيني العديد من البصمات في البناء الاقتصادي الزراعي وفي التركيبة الاجتماعية للمجتمع الزراعي وطريقة تفكيره ونمط سلوكه. وشكلت القرية الفلسطينية المحور الرئيسي للانتاج الزارعي، وبحيث كانت الزراعة في القرية تشكل اسلوب حياة. وتمكن الانسان الزراعي عبر القرون من التجارب من تكوين خبراته في تعامله مع الظروف الطبيعية لتسخير الارض في خدمته ضمن معيار الحد الادنى من الاستثمار المادي والحد الاعلى من الجهد البشري، ومعيار الزراعة الأمنة. وهكذا شكلت الزراعة التقليدية انماطا زراعية متميزة لكل مجتمع قروي او اقليم جغرافي حسب العوامل البيئية وضمن الامكانات المادية المحدودة.

لكن تناقص الموارد الطبيعية - نتيجة الاحتلال - ادت الى خلخلة التوازن بين الانسان والموارد، وبدأت القرية الفلسطينية تفقد اهميتها كوحدة اساسية في الانتاج الزارعي. واصبحت الزراعة تشكل جزءا ليس بالكبير من المكونات الاقتصادية للقرية. ونتيجة خلخلة ذلك التوازن بدأت تظهر علاقات اجتماعية جديدة تربط بين مالك الارض والموارد وبين العامل على تلك الارض. كذلك ظهر تخلخل في هذه العلاقة بالنسبة للتوزيع الديمغرافي. وان حقيقة وجود هذه الخلخلة الديمغرافية وعلاقاتها بالارض وبالعمل، او نتيجة لبعد بعض المالكين عن مواقع اراضيهم، فتلك قضايا لها كلفتها الاجتماعية والاقتصادية، واشكالاتها بالنسبة لتوازن العلاقة بين مفهومي العمل الزراعي والحيازة الزراعية، وكذلك بالنسبة لقضايا التطور وادخال التكنولوجيا، اضافة الى خطورتها بالنسبة لمجرد المحافظة على الارض.

٣-٣-٢ وتتمثل صورة العمل الزراعي في ثلاثة مجموعات رئيسية فهناك مجموعة صغار المزارعين والتي تمثل نسبة عالية من العاملين في الزراعة حيث حجم الحيازة صغير ومبعثر وحيث يتكثف العمل اليدوي نتيجة لصعوبة او تعذر ادخال الميكنة الزراعية، وهناك مجموعة اخرى، أخذة بالازدياد المضطرد، تتخذ من بعض فروع الزارعة عملا مكملا وجانبيا لدخلها، وخاصة في مجال تربية الاغنام والابقار والدواجن والحدائق المنزلية، اما المجموعة الثالثة فتتألف من رجال الاعمال الزراعيين الذين يوظفون نسبة عالية من رأس المال والتنظيم والتكنولوجيا والعمالة المأجورة في حيازات زراعية قليلة العدد كبيرة الحجم نسبيا.

وتمثل هذه الصورة المتنوعة من العمل الزارعي قطاعا متنوع الاحجام مختلف التكاليف، متعدد الحاجات، وغير منتظم من حيث الكفاءة الانتاجية. وتظهر هذه الصورة مدى الصعوبة في محاولات وضع سياسة مزرعية موحدة يمكنها ان تواجه تلك الحاجات المتنوعة.

كما يلاحظ في مجال العمل الزراعي، ان نصف العاملين في الزراعة في الضفة الغربية وربع العاملين في قطاع غزة هم من جيل خمسة وخمسين عاما او اكثر. كما ان الغالبية العظمى منهم لم يحصلوا اكثر من ست سنوات تعليمية. وتلك قضايا لها اهميتها بالنسبة لبرامج الارشاد الزارعي، خاصة فيما يتعلق بتبني الافكار الجديدة المتعلقة بتطوير الزراعة.

٣-٣-٣ ويوحي هذا الوصف للحيازات الزراعية وللعمل، بان الانتاج الزارعي قائم على مبدأ الاستغلال الفردي للارض، سواء من قبل صاحب الارض وعائلته، او بواسطة مستغلين لتلك الارض عن طريق انظمة اجتماعية تحكم

العلاقة بين الملكية والاستغلال. كما تشير هذه الحقائق الى ان المشكلة الفعلية للملكية التي يعاني منها القطاع الزراعي قد لا تختص بحجم الحيازة او بعدد المالكين لها، بل بالقدرة على استغلالها بشكل اقتصادي وضمن مفهوم اجتماعي متوازن. ففي الملكيات ذات الحيازات الفردية الكبيرة قد يعجز اصحابها عن استغلالها بسبب ضعف الامكانات المادية لديهم، او بعدهم عنها، او قيام سوق العمل باستغلال اوضاعهم بحيث يطغى عامل ارتفاع اجور العمل على جميع عوامل الانتاج الاخرى مما يؤدي الى عزوف المالك عن استغلال ارضه. وفي الحيازات صغيرة الحجم، فقد يمنع صغر حجمها من استغلالها بشكل اقتصادي الامر الذي يحتم على المالك ان يبحث له عن مصدر رزق أخر، وقد يعيق حق الملكية هنا الاستغلال المجدي للارض. والى ان تتوفر الظروف الموضوعية في ايجاد صيغ اجتماعية تضمن التوازن في العلاقة بين حقوق الملكية وحقوق الاستغلال، فلسوف تبقى امكانات تطوير الزارعة مرهونة بتوفر تلك الظروف.

٣-٣-٤ وعليه، فان اي تطوير له اثره في العملية الزارعية لا بد وان يأخذ تلك الحقائق بعين الاعتبار. وطالما ان التطوير يجب ان يبدأ في الوحدة المزرعية، فان تنظيم العاملين في تلك الوحدة - سواء اكانوا مالكين لها او عاملين فيها- يصبح اساسا لتطوير العمل الزراعي. وتصبح قضية اختيار النظام الاجتماعي/ الاقتصادي هي العامل الاهم لتنظيم المزارعين وتطوير الزراعة. ويصبح تطبيق اهداف التطوير مرتكزا على وجود مثل هذا النظام اولا، وعلى وضع الاستراتيجيات والخطط الانتاجية والتسويقية والتمويلية ثانيا، وعلى توفر الخدمات المساعدة ثالثا، وعلى التزام العضو بالتنظيم والخطط رابعا، وعلى ما يمكن تسميته بالتنظيم المحصولي للحقول الزراعية خامسا.

٣-٣-٥ وقد يكون نظام التعاونيات الانتاجية هو الاقدر على ايجاد الحلول المرضية والدائمة لمشكلة العلاقة فيما بين ملكية الموارد وبين حقوق استغلالها، وبحيث يمكن تخطي مشاكل تفتت الملكيات او مشاكل عدم القدرة على استغلال الملكيات الكبيرة بصورة فردية. وقد يتطلب الامر اجراءات ضم الاراضي او توحيد العمل فيها لتناسب متطلبات تطوير الاعمال الحقلية المختلفة ولضمان تنفيذ الخطط الانتاجية وادخال التكنولوجيات الحديثة والتقليل من كلفتها.

ويبدو ضروريا طرح بعض المفاهيم حول صلاحية النظام التعاوني لتطبيق برامج الاستصلاح الزارعي من خلاله، وحول نوع التنظيم التعاوني المطروح.

٤-٣ صلاحية النظام التعاوني لتطبيق برامج استصلاح الاراضي

قد يثور بعض الجدل حول صلاحية النظام التعاوني وامكانيته في رفع كفاءة الانتاج الزارعي، نظرا للشواهد العديدة التي يستدل منها علىان العديد من المؤسسات التعاونية المنتشرة في قرى ومحافظات الضفة الغربية لم تستطع ان تؤثر تأثيرا ايجابيا على الانشطة الزراعية للاعضاء او تحسين عملية التسويق او تقديم الخدمات الفنية او الائتمانية او حتى مجرد التوريد. فكيف يراد للتعاونية الان ان تقوم بعملية ابعد اثرا واكثر تعقيدا؟ الا وهي وظيفة رفع الكفاءة الانتاجية للعملية الزراعية والقيام بمهمة الاستصلاح وبمفهومها الشامل؟ وللحقيقة، فان اخفاق التعاونيات الزراعية وبشتى صورها عن احداث التغييرات المطلوبة لا يعتبر اخفاقا للنظام نفسه، بل هو اخفاق في الفهم التعاوني وفي تطبيقات هذا النظام. فهناك من الشواهد القريبة من المجتمع الفلسطيني او البعيدة عنه في شتى انحاء العالم مما يؤكد نجاح النظام التعاوني. وتبين بعض الدراسات الجادة في تقييم اعمال التعاونيات الزراعية ان النظام التعاوني الناجح يرتكز على عدة عوامل من اهمها خلق الحوافز الانتاجية وبث الوعي التعاوني بين الاعضاء ليشكل التزامهم بخطط الانتاج وارشادات الفنيين حجر الزاوية في عملية رفع الكفاءة الانتاجية للزراعة. ولن يتم ذلك الا اذا قامت التعاونية بالتخطيط السليم المبني على الحاجات وبتشغيل الكوادر الفنية المدربة، وبقيامها بتوفير الائتمان للاعضاء وبتأمين قنوات التسويق. (٥)

وتخصيص هذه الورقة لبحث عملية الاستصلاح بمفهومها الشمولي والتكاملي يقتضي عدم الاسهاب في المسائل النظرية لمفهوم التعاون. لكن يبدو من الضروري - ومن ناحية عملية - طرح سؤال هام لا بد من الاجابة عليه. ويتعلق هذا السؤال في قضية التطبيق العملي لبرامج الاستصلاح، اذ يستلزم تطبيق اي برنامج (مهما كبر او صغر، ومهما كان مبسطا او معقدا من النواحي الفنية) وجود نظام اجتماعي قادر على استيعاب وتطبيق ذلك البرنامج واحداث التغييرات المطلوبة على ارض الواقع بشكل ناجح ودائم. نظام لا يتناقض مع حضارة ومفاهيم وقيم المجتمع. ويبدو ان النظام التعاوني هو النظام الاقدر - ضمن الاوضاع الحالية وحتى مستقبلا - على مواجهة الظروف الموضوعية التي يحياها المجتمع الفلسطيني، وهو النظام الاصلح في تقديمه للحول المرضية والدائمة لمشكلة كفاءة الانتاج الزراعي وعدالة التوزيع. وان كانت الارض - كاحدى اهم وسائل الانتاج - وملكيتها الفردية وقضايا استصلاحها واستزراعها هي القضية المطروحة على بساط البحث، فان النظام التعاوني هو الاقدر على حل قضايا الملكية الفردية للارض كحق مقدس مع ضمان كفاءة استغلالها من خلال علاقات العمل وبشكل متوازن يكفل عدالة التوزيع. ويتصف الحل

التعاوني في كونه يقع متوسطا بين حلول مشكلة كفاءة الانتاج الزراعي فلا هو جهاز مركزي يمارس سلطة فرض التغيير (مثل برامج الاصلاح الزراعي واعادة توزيع الملكيات التي تفرضها الحكومات). ولا يترك عملية التغيير مرهونة بمزاج وقرار فرد او مجموعة من افراد المجتمع. ونتيجة لتمتع النظام التعاوني بمظلة قانونية حيث تكون السطلة فيه لاعضاء التعاونية، فان احداث التغيير المطلوب يصبح بأيدي الاعضاء انفسهم وبمقدار قناعتهم وحاجتهم للتغيير، مع وجود رقابة قانونية ومساءلة دائمة. كما يتسم النظام التعاوني في القدرة على وضع الاسس للانتقال من الانتاج الفردي واليدوي الى الانتاج الاكبر والجماعي احيانا مع حرية استعمال الآلة والتقنية بشكل انجع اقتصاديا، وتتوفر الفرصة المثلى لاستغلال الموارد بصورة اكثر كفاءة.

٣ـ٥ نوع التنظيم التعاوني المطروح وهيكليته وادواره

٣ـ٥ـ١ يتلخص نوع التنظيم التعاوني المطروح، او ما تمت تسميته بالتعاونيات الانتاجية، في ان يرتكز دور التعاونية في المساعدة على احداث تغييرات جوهرية في تطوير الانتاج الزراعي بطريقة تعاونية. فزيادة الانتاجية من وحدة المساحة، وتحسين وسائل الانتاج، وترشيد استخداماتها وبالتالي التقليل من كلفتها، وزيادة الرقعة الزراعية المستغلة، وتقليل مخاطر التسويق وتحسين قنواته، لا بد وان تكون هي الاهداف، او بعضها، التي تتطلع التعاونيات الى تحقيقها.

وان تحقيق تلك الاهداف يتطلب وضع الاستراتيجيات والخطط والبرامج المتفق عليها من قبل اعضاء التعاونية انفسهم وبشكل ديمقراطي. كما ان تنفيذ الخطط والبرامج يرتبط ارتباطا وثيقا بتوفر الموارد المالية قصيرة الاجل لتلبية احتياجات تكاليف الانتاج الزراعي، والموارد المالية المخصصة للاستثمار طويل الاجل، والمتعلقة بتنفيذ وتأسيس البنى التحتية اللازمة، والموارد البشرية - من ادارية وفنية - المدربة والقادرة على مساعدة العضو لتطوير انتاجه. اي ان نوع التعاون المطروح لا يترك اجراءات زيادة الانتاجية من وحدة المساحة لمجرد الصدفة او لمجهودات المزارع العضو الفردية - على اهميتها - بل ان التنظيم التعاوني هو الذي يتولى مهام وضع الخطط التفصيلية للانتاج والمبنية علىاحتياجات السوق، ويتبعها بخطط مالية، وخطط موارد بشرية. ومن ثم تطرح تلك الخطط على الاعضاء لمناقشتها ثم تبنيها والالتزام بتنفيذها. وبعد ذلك تقوم تعاونية الانتاج بربط عمليات الاقراض بالاعضاء الملتزمين بالخطة، وتوفير الاجهزة الادارية والفنية التي ستقوم بارشاد الاعضاء ورقابة تنفيذ الخطط.

وتتوقف تلك الخطط بطبيعة الحال علىنوع الدورة الزراعية ودرجة تفتت الحيازة والتركيب المحصولي والمناخ السائد ونوع التربة ومتوسط حجم الحيازات التي تقع تحت سيطرة التعاونية. كما يتوقف نجاح تلك الخطط على مدى التزام الاعضاء بها. خلاصة القول ان قضية الاستصلاح الزارعي بالمفهوم الشامل لا يمكن ان تحدث بمعزل عن تنظيم الانسان الزارعي، وعن ربط نشاطه في الانتاج وفي استخدام الارض بالخطة الشاملة - التي قد تحتفظ بطريقة الاستغلال الفردي للارض في معظم الاحيان.

٣ـ٥ـ٢ وعليه، فيرتكز تطبيق خطط وبرامج تطوير الزراعة بمفهومها الشامل، وصولا الى الاهداف الموضوعة، على وجود تلك التنظيمات التعاونية اولا، وعلى وضع الخطط الانتاجية والتسويقية والتمويلية ثانيا، وعلى توفر الكوادر الادارية والفنية المؤهلة ثالثا، وعلى التزام العضو بها رابعا، وعلى ما يمكن تسميته بالتنظيم المحصولي للحقول خامسا. ولسوف تصطدم برامج التطوير تلك بالعقبة الاساسية التي لا بد من حلها قبل تطبيق تلك البرامج، وهي العلاقة فيما بين ملكية الارض والموارد المائية كحق فردي مقدس، وما بين حقوق استغلال تلك الموارد. وستبرز قضية تفتيت الملكية في الحقول الزارعية كأحد العقبات الجوهرية. ولذلك فان اجراءات ضم الاراضي وتوحيدها، بطريقة تناسب متطلبات العمل التعاوني في الاعمال الحقلية المختلفة سوف تشكل احدى الصعوبات الاساسية لضمان تنفيذ الخطط الانتاجية وتحسين وسائل الانتاج والتقليل من كلفتها. وعليه، فان السؤال الذي تجب الاجابة عليه سيدور حول امكانية تحقيق نوع من الوحدة في نظام التركيب المحصولي للحيازات الزراعية دون اللجوء الى اجراءات ضم وتوحيد الاراضي. واذا امكن ذلك فقد تتهيء الظروف اللازمة لتطبيق برامج التطوير والاستصلاح المطروحة. وسوف تختلف الاجابة على هذا السؤال من منطقة الى اخرى حسب نوع الحيازات وحجمها، وكذلك حسب نوع البرنامج المطروح، لكن هناك بعض الامور المتعلقة بالافكار المطروحة التي قد تشكل اساسا ايجابيا لعملية تطوير الانتاج الزراعي تعاونيا:-

أـ هناك امكانية لتطبيق برامج استصلاح الاراضي وبالتالي تنفيذ خطط الانتاج الزراعي دونما حاجة لعمليات. تجميع الملكيات الفردية، وذلك ينطبق بشكل خاص على استغلال الاراضي الوقفية او الاراضي ذات الحجم الكبير المملوكة فرديا أو مؤسسيا.

ب ـ غني عن القول ان نوع الزارعة هو الذي يحدد ضرورة تجميع الاراضي. فالتجميع مطلوب فقط في الاراضي التي ستخصص لزراعات المحاصيل الحقلية اما البستنة الشجرية فلا تدخل اصلا في مثل هذا الاسلوب. اذ يلزم لزراعة

المحاصيل الحقلية توحيد وتكثيف الزراعة المميكنة. وقد يلزم اتباع هذا الاسلوب في بعض المناطق من لواء جنين بوجه التحديد او بعض المناطق في محافظة الخليل.

ج - تتجه طريقة الزراعة المتبعة بالاغوار الى تقسيم القطع بين المزارعين وباسلوب زراعي لتخصيص انواع الزراعات لا يؤدي احيانا الى تسهيل العمليات الزراعية وتوحيد انواع الزراعات في القطع المتجاورة، وينتج عن ذلك بالضرورة زيادة في التكاليف فالبرنامج المطروح لمثل هذه المنطقة هو تجميع المحاصيل وليس تجميع الملكيات الزراعية.

د- ليس شرطا ان يطلب من المزارع العضو في التعاونية تخصيص كل ارضه لبرامج الاستصلاح عن طريق تجميع الاراضي. بل المطروح هو ذلك الجزء من ارضه التي ستقع ضمن مشروع الاستصلاح. وتترك للعضو حرية العمل في الاجزاء الاخرى من ارضه. وقد ينطبق هذا الاسلوب على الفسحات السهلية ضمن سلسلة جبال الضفة الغربية.

هـ- لا بد وان تراعي البرامج التي تتطلب تجميع الاراضي طبوغرافية الارض اضافة الى الحيازات وكذلك كيفية تأثير برنامج التجميع والتوزيع الجديد على اقتصاديات العمل.

و- كما يتطلب نجاح برامج الاستصلاح بواسطة تجميع الاراضي شرطين رئيسيين اولهما الا تقل مساحة الارض التجميعية عن حد معين (مايتي دونم مثلا)، وثانيهما الا تقل فترة التزام العضو الطوعي بالبرنامج التجميعي عن فترة محددة (ثلاث سنوات فاكثر لاتمام دوره زراعية واحدة)، وقد يتطلب الامر التزام ابناء العضو بالبرنامج.

ز- ومن الممكن ان تطرح التعاونية اسلوبا أخر لتطوير الانتاج يتم التجميع في فرع زراعي معين على اساس التشغيل وليس على اساس تجميع الاراضي. ومثال ذلك الاشجار المثمرة وخاصة الزيتون. وهنا يكون برنامج الجميعة مركزا حول قيامها نيابة عن المزارع او بمساعدته في برامج تحضير الارض، والتسميد، والوقاية، وعمليات القطاف.

كما ان مثل هذا الاسلوب سوف ينطبق على بعض الاراضي المستصلحة حديثا والتي ستديرها الجمعية بنفسها وخاصة فيما يتعلق بزراعة البرسيم او المحاصيل الصناعية. فعمليات التشغيل التعاوني التجميعي لفروع محددة لا شك انها تعين صاحب الارض في التقليل من كلفة العمل والمواد وتساعده على

مزاولة. مهنته الرئيسية دونما اهمال لحقوله. كذلك فانها توفر الارضية الانسب - في زراعة المحاصيل الحقلية - لما يسمى بالاقتصاديات ذات الحجم الكبير "نسبيا"، خاصة في الاراضي المستصلحة حديثا.

ح - ومن الممكن ايضا طرح هذا الاسلوب في الاراضي البعيدة عن اماكن سكن اصحابها والتي بدأ يصيبها الاهمال نتيجة لذلك. فيمكن استغلال تلك الاراضي عن طريق التشغيل من قبل التعاونية (مع المحافظة على حقوق الملكية) حتى ولو كان اصحابها يمتهنون الزراعة، اذ يمكن تفرغهم لزراعة اراضيهم الواقعة ضمن زمام القرية، بينما يزداد دخلهم نتيجة مشاركتهم باراضيهم البعيدة عن القرية في المشروع التشغيلي المشترك الذي تديره التعاونية. ولعل جدوى هذا الاسلوب ستظهر بصورة ابعد تأثيرا عند تطبيقة على الاراضي المملوكة من قبل افراد مبتعدون جغرافيا او مهنيا عن اراضيهم، فيمكن ان تقوم التعاونية بالتعاقد معهم لاستغلال تلك الاراضي. وقد ينطبق هذا التوجه على اراضي المناطق الوسطى من الضفة الغربية بشكل خاص.

ط - اما بالنسبة لفرع الثروة الحيوانية، فانه لا يتطلب تجميعا للملكيات الزراعية، بل تطويرا لاساليب العمل الفردي. ففي فرع تربية الاغنام يمكن النظر تعاونيا من حيث تنظيم المراعي، او من حيث البرامج الخدماتية مثل تحسين السلالة، والرعاية الصحية وتوريد الاعلاف، وتصنيع الحليب، بينما تبقى عملية التربية فردية. او قد ترى التعاونية واعضاؤها تطبيق برامج تسمين الخراف تعاونيا، اما بواسطة وضع علامات مميزة عليها لتدل على اصحابها، او بواسطة بيعها للتعاونية التي تقوم بتسمينها لحسابها. وقد يكون جزء من ثمن تلك الخراف تسديدا لثمن الاعلاف التي تقوم التعاونية بتزويدها للعضو مربي الاغنام. اما في فرع تربية الابقار، فبالاضافة الى البرامج التعاونية سابقة الذكر، فستبقى القضية الرئيسية هي في التمييز بين التربية الفردية وبين تصنيع الحليب الذي يجب ان يسند الى التعاونية.

اما فرع تربية الدواجن، فقد اثبتت تجربة جميعة مربي الدواجن في رام الله جدواها مع امكانية زيادة الوعي التعاوني. وستظل عملية تكامل الحلقة الاقتصادية لهذا الفرع مرهونة باربعة عوامل على الاقل، وتدخل جميعها ضمن الادوار التعاونية لا الفردية:

أ- التخطيط الاقتصادي لتنمية هذا الفرع حتى الوصول الى الاكتفاء الذاتي حسب حاجة الاسواق المحلية.

ب - انشاء مزارع الامهات والمفرخات لتزويد المربين بافراخ التربية سواء لانتاج اللحوم او البيض.

ج - تقديم الخدمات البيطرية المتكاملة بما فيها مختبرات للدواجن.

د- انشاء الصناعات المكملة مثل كرتون البيض، المسالخ والتبريد والتجميد. على سبيل المثال لا الحصر.

وعليه، فان نوع الادارة والتنظيم التعاوني المطروح كأساس لتطوير الانتاج الزراعي يكمن في مفهوم التخطيط والادارة السليمة للعمل الزراعي، عن طريق تفعيل الدور التعاوني بحيث يشمل تطوير الانتاج. فادارة التعاونية تقوم بالتخطيط والارشاد الزراعي، وتوفر القروض ضمن المبدأ الاساسي في المساعدة الذاتية، ولا يتم الاقراض الا للاعضاء الذين يقبلون باختيارهم الدخول في برامج الخطة المطروحة، ويتبعون الارشادات المقدمة لهم. وليس شرطا ان يتم ذلك من قبل موظفين خارجيين، بل المفضل والمطلوب ان يتولى ادارة التعاونية والعمل فيها اولئك المزارعين الرواد او ابنائهم. ويشكل هؤلاء حلقةالاتصال - وعلى فترات متقاربة - فيما بين المؤسسات الفنية او البحثية المختصة وبين اعضاء التعاونية.

ضمن هذه المنطلقات تطرح هذه الورقة النظام التعاوني كاطار، تنظيمي واداري واجتماعي، يصلح من خلاله تطبيق برامج الاستصلاح بمفهومها الشمولي والتكاملي.

٤ـ المتطلبات المسبقة لبرامج الاستصلاح:

٤ـ١ التمويل:

لا بد وان تتوفر المصادر الكافية لتمويل مشاريع الاستصلاح ضمن برامج ائتمانية "اقراض"، مع مراعاة تخصيص جزء من التمويل للاستثمارات متوسطة او طويلة الاجل - الطرق الزارعية واستصلاح الاراضي والبنى التحتية اللازمة للعملية الانتاجية الزارعية - وجزء اخر لرأس المال التشغيلي الموسمي. ولعل ايجاد جهاز تمويلي تعاوني مركزي واحد يعتبر الشكل الانسب لعمليات التمويل. كما قد يكون مناسبا ان يتم تقديم القروض عينيا في بعض الاحيان. وكذلك الحال بالنسبة لسدادها مما سيتم التنويه عنه في بعض البرامج - الامثلة المطروحة لاحقا.

٤ـ٢ التسويق:

تفرض برامج الاستصلاح المطروحة زيادة الانتاج الزراعي. ولا يمكن ان تتحقق زيادة الانتاج بصورة اقتصادية ما لم تتوفر عملية تطوير جذرية لنظام التسويق وايجاد الاسواق التي تستوعب تلك الزيادة في الانتاج بما في ذلك من اقامة المنشأت التخزينية والتصنيعية والعبوات ومحطات التدريج ووسائط النقل الملائمة. وكذلك انظمة المعلومات التسويقية.

٤ـ٣ التخطيط:

ان قيام برامج الاستصلاح ضمن النظام التعاوني بما في ذلك من ادخال للنظم الزراعية التجميعية (كما سيلي ذكره) لا بد وان يشترط فيه التزام العضو التعاوني بالخطط الانتاجية والتعليمات الفنية التي تضعها ادارة التعاونية. فالاساس في البرامج المطروحة يكمن في قيام خطط تفصيلية لبرامج الاستصلاح وانواع الزراعات والارشادات الفنية، وطبقا لتلك الخطط والبرامج توضع الموازنات التي يقوم بتمويلها الجهاز التعاوني المركزي. وهذا يكفل ويضمن عملية الاشراف على القروض والالتزام بتسديدها من خلال التعاونية. كما يفترض هنا عند التزام العضو بالخطة والارشادات الفنية التزامه ايضا بجزء من التمويل من مدخراته الخاصة. ولا بد وان تستند الخطط والبرامج الى البحوث التطبيقية والفنية التي تتلقاها الجمعيات من المؤسسات البحثية المتخصصة بما يتلاءم وظروفها الخاصة.

٤-٤ الكفاءة الانتاجية وادخال التكنولوجيا:

تتطلب عملية الاستصلاح ادخال التكنولوجيا الحديثة في الزراعة، وكفاءة استخدام التكنولوجيا تتطلب توفير مساحات واسعة من الارض خاصة في حالة استخدام المكننة الزراعية. لكن ادخال التكنولوجيا يجب ان يعني اولا وقبل كل شيء ملاءمتها للاوضاع الزراعية السائدة من النواحي الاجتماعية والبيئية والطبوغرافية والحيازة الزراعية، كما يجب ان يعني تحوير تلك التكنولوجيا وتوطينها وليس مجرد نقلها في حالتها التي بنيت عليها في بلد المنشأ وان كانت المكننة الزراعية مثلا ستخفف من كلفة العمل وتمكن من استغلال الزمن وتحسن من صفات التربة، فهي تخلق معها مشكلة توفير اعمال اخرى للعمالة الزائدة، ومشكلة المعرفة بالالات وطرق صيانتها، ومشكلة الزيادة في الانتاج. ويتطلب هذا الامر ضرورة دعم برامج البحوث العلمية التطبيقية.

٤-٥ تنظيم المزارع التعاونية وتحديد احجامها:

لا بد من التأكيد على ضروة الاتفاق حول تحديد الحجم الامثل بالنسبة للمزارع التعاونية التي ستشترك في عملية الاستصلاح وزيادة الكفاءة، وكذلك مراعاة وجود نوع من التناسق في الجماعات المشتركة في المشروع، اذ ان التناسق والتوافق بين الاعضاء يزيد من فرص التعاون الاوثق فيما بينهم، خاصة اذا ما تطلب الامر دمج الملكيات الزراعية او اجزاء منها لحسن وكفاءة اداء العمل. كذلك فمن الضروري عند التخطيط للاستصلاح مراعاة التكامل في مختلف فروع الانتاج حسب طبيعة الارض والبيئة حتى يوجد نوع من التوازن في العمل. اذا ان تنويع الانتاج سوف يخلق نوعا من تقسيم العمل وتخصيصه فتزداد انتاجية وكفاءة العمل. وهذا يتطلب ايضا وجود نوع من التوازن بين حجم المزارع في التعاونية وعدد اعضائها.

٤-٦ كلفة ومفهوم العمل في النظام التعاوني:

غالبا ما يسود اعتقاد خاطيء لدى العديد من الاوساط بان النظام التعاوني يشترط في العمل ان يكون تطوعيا، وان التعاونية اقرب الىالجمعية الخيرية، وينتظر منها ان تقدم الخدمات لاعضائها بسعر التكلفة. ويذهب البعض الاخر في تفسيره لتلك الفقرة في النظام التعاوني التي لا تجيز لاعضاء الادارة تقاضي الاجور على اعمالها، الى تعميم تطبيقها على بعض انشطة الجميعة والى الحد الذي يصيب تلك النشاطات بالشلل التام. وفي احيان اخرى تقوم الجميعة بتوظيف العديد من العاملين للقيام بانشطتها المختلفة بينما ينتظر الاعضاء الارباح في نهاية كل عام. لكن العجز الناشيء عن الزيادة في تقدير

كلفة العمل سوف يؤدي بطبيعة الحال الى تقليل الارباح ان لم يصل الى حد الخسائر المباشرة. وخسارة الجمعية تعني في النهاية ان يتحمل العضو جزءا من تلك الخسارة. لكن المنطق الاقتصادي في المفهوم التعاوني يقتضي ان تؤخذ كلفة العمل بالحسبان كأحد التكاليف لاي نشاط اقتصادي. والقضية الجوهرية في العمل التعاوني من حيث ارتباطه بحسن وكفاءة استغلاله في تطوير الاراضي. فان تقدير كلفة العمل يمكن احتسابها على اساس كمية الانتاج. بمعنى ان زيادة الانتاج من وحدة المساحة سوف تؤدي الى زيادة متناسبة في تقدير كلفة العمل المتشابه. ولا بد ان تحرص تعاونية الانتاج على صرف كلفة العمل على دفعات. بحيث يصرف للعضو العامل دفعات محددة لتغطية نفقاته العاجلة ولا يصرف الرصيد المتبقي الا بعد انتهاء الموسم الزراعي وظهور بيانات الارباح والخسائر. وفي هذه الطريقة دافع مباشر لحسن وكفاءة العمل من جهة، واشعار للعضو بأنه شريك في الانتاج من جهة ثانية.

٥- مرتكزات الاهداف والاستراتيجيات والسياسات الممكنة لتطوير الزراعة

٥-١ العناصر المفقودة في التنمية الزراعية:

٥-١-١ لعل احد العناصر المفقودة في التنمية الزراعية هو الادراك التام والفهم الواضح لمعنى كلمة "التنمية". ومن الضروري الادراك والاتفاق على ان زيادة الانتاجية من وحدة المساحة - بالرغم من اهميتها وحيويتها - لا تشكل بمفردها تنمية حقيقية. فالتنمية الزراعية تعني ايضا التغيير الايجابي في الموارد البشرية والمادية وفي الانظمة والخدمات المساعدة، وذلك يعني زيادة المساحات المزروعة، زيادة كميات المياه المستعملة في الري، زيادة في الانتاجية، وفي الربحية. ومعنى التنمية الزراعية الحقيقية هو ادخال التغييرات من خلال الجهود البناءة لتحسين البنى الاساسية في الموارد، وفي الانظمة الاجتماعية، وفي الخدمات المساعدة.

٥-١-٢ والعنصر المفقود الثاني هو الادراك التام والفهم الواضح بان تحقيق التنمية الزراعية يتم من خلال الجهود، على المستوى القطري، لوضع استراتيجات وسياسات التنمية المرتكزة على اهداف بعيدة المدى ومتفق عليها. ومحاولات التنمية من خلال الجهود الجزئية - فردية او مؤسسية - ستكون لها اهميتها طالما انها تشكل جزءا من الاهداف والاستراتيجيات والسياسات العامة. فاهداف التنمية البعيدة والقريبة، واستراتيجيات التنمية وسياساتها بحاجة الى اجهزة ومؤسسات لها صفة قانونية "ديمقراطية" على المستويين القطري واللوائي، لتقوم بوضع تلك الاهداف والاستراتيجيات، ومن ثم تشرف على تطبيقها.

٥-١-٣ واما العنصر المفقود الثالث فيتعلق بالعلاقات غير المتوازنة التي تحكم ملكية الموارد (ارض ومياه) من جهة وحقوق استغلال تلك الموارد من جهة اخرى. ومن المعتقد ان المعضلة الرئيسية للتنمية الزراعية لا تتعلق بحجم الحيازات بل بتلك العلاقات بين الحيازة والعمل فيها. وان تنظيم مثل هذه العلاقات الاجتماعية / الاقتصادية، وبشكل متوازن ينصف طرفي العلاقة تكمن في ما يمكن تسميته بالتعاونيات الانتاجية على مستوى القرية - او عدة قرى مجتمعة، فقد ثبت نجاح مثل هذه التجربة في العديد من المجتمعات القريبة او البعيدة. ومثل هذه التنظيمات الاجتماعية - المبنية على مشاركة العاملين في الوحدات المزرعية تكون نواة صالحة لها احتمالات نجاح قوية لتنفذ من خلالها برامج التنمية الزارعية، بما فيها الاستصلاح الزراعي. ومن المحتمل ان برامج التنمية المرتكزة على الوحدة المزرعية ستعيد للقرية الفلسطينية مكانتها كوحدة انتاجية، وستوفر فرص عمل مستديم ومجد، وستحقق ربحية افضل للمزارع المنتظم فيها.

٥-١-٤ والعنصر المفقود الرابع هووجود برامج اقراض تدعم استراتيجيات التنمية. ان كل برامج التمويل الحالية تعمل دونما تنسيق فيما بينها وتحكمها النظرة الاجتماعية. وطالما لم تتوفر الظروف لايجاد مرجعية فلسطينية لمؤسسات التمويل تلك، فستظل تعمل وفق سياساتها واهدافها. وتأسيس جهاز مركزي للتخطيط يمكن ان يربط عمليات التمويل ببرامج التنمية. ويصبح المزارع الملتزم بالبرنامج هو المخول لتلقي التمويل اللازم. ومثل هذه السياسة سيكون له تأثير ايجابي على برامج الاقراض وعلى تحصيل القروض المستحقة. ويصبح دور الجهاز المركزي ايضا هو توجيه المنح لتدعم بشكل اساسي البنى التحتية والاجهزة المساعدة للعمل الزراعي.

٥-١-٥ اما العنصر الخامس المفقود في عملية التنمية الزراعية فهو الادراك الكامل والفهم الواضح لضرورة وجود ذلك الخيط الرفيع الذي يفصل فيما بين الايديولوجيات السياسية والقضايا الاقتصادية والفنية. فمن الملاحظ ان هناك سلسلة قد تصعب رؤية نهايتها من توالد التنظيمات الاجتماعية الاقتصادية ذات الخلفية السياسية الايديولوجية والتي تدعي لنفسها تمثيل المزارع الفلسطيني واحقيتها في تقديم الخدمات له. وعلى الرغم من اهمية مساعدة المزارع، لكن جهود تلك المؤسسات وادوارها لا بد لها في نهاية المطاف من ان تنسق وتحدد بحيث تنعدم المنافسة فيما بينها بل تتكامل جهودها.

٥-٢ الاهداف والاستراتيجيات

٥-٢-١ الاهداف:

قد توحي العناصر المفقودة (او المعيقات) السابقة، اضافة الى الاجراءات الاسرائيلية المثبطة، باستحالة القيام بعمليات تنمية حقيقية في الاراضي الفلسطينية المحتلة. لكن من الواضح ان هناك تحديا كبيرا، ومسئولية، وامكانية للقيام ببرامج تنموية زراعية، بدلا من اضاعة الجهود ومصادر التمويل على قلتها في برامج متناثرة هنا وهناك وقد تحصل فيها انواع من الازدواجية، وانه لمن الحيوي توظيف كل الجهود محليا واقليميا، ودوليا نحو تحقيق الهدف الاعلى في تجذير الانسان الزراعي فوق ارضه، وتمكينه من استغلال موارده بافضل طريقة ممكنة.

ولعل من الممكن تلخيص اهداف التنمية الزراعية البعيدة المدى في تحقيق نوع من الاعتماد الذاتي، والامن الغذائي النسبي، وخلق فرص عمل مستديم ومجد،وفي استعادة القرية الفلسطينية لدورها كمركز انتاجي.

٥-٢-٢ الاستراتيجيات:

لعل اهم المقاييس التي تبين درجة الوصول الى تلك الاهداف بعيدة المدى هي في امكانات ومؤشرات الزيادة في الرقعة الزراعية، ورفع انتاجية وحدة المساحة، وزيادة الربيحة للعائلة الزراعية. وتبدو المرتكزات التالية اساسية في تحديد ملامح استراتيجية التنمية المطلوبة:

أ- الاهمية النسبية للفروع الزارعية المختلفة

لا بد وان يؤخذ بعين الاعتبار قضايا التوزان الاجتماعي والبيولوجي والبيئي عند التخطيط التنموي. وبيحث تخصص نسب محددة من الاراضي للحاجات والاغراض المختلفة، مثل الاسكان، والصناعة، والطرق. وكذلك فلا بد للتخطيط التنموي من ان يأخذ في اعتباره التوازن والربط البيئي فيما بين الزراعة النباتية والزراعة الحيوانية. اي فيما بين امكانات استعمالات وتخصيصات الاراضي لتطوير الغابات، الزراعة الرعوية والزراعة العلفية، اضافة الى الزراعة الشجرية والخضار والمحاصيل.

كذلك لا بد من مراعاة الاهمية النسبية للفروع الزراعية المختلفة وامكانات التوسع الافقي والعمودي لكل فرع، ونسبة اسهام كل من هذه الفروع في قيمة الانتاج وصولا الى تحقيق نوع من الاعتماد الذاتي. مع عدم اغفال اهمية ارتباط التوسع المطلوب في كل فرع على ضوء المتغيرات السياسية والتسويقية، وارتباط ذلك بنسبة المواطنين المعتمدين في معيشتهم على فرع معين. كذلك فمن المهم ان تعتمد علميات التوسع الافقي والعمودي لكل فرع على:

- مساهمته النسبية في قيمة الانتاج.
- تأثيره على ادخال نوع من التحول من الانتاج الاولى الى الانتاج الذي يؤمن حاجات التصنيع الزراعي، او تلك الاصناف التي تعتمد على تقليل نسبة استيرادها لسد احتياجات الاستهلاك المحلي.
- احتماليات تسويق ذلك المنتج داخليا وخارجيا.
- اهميته النسبية في تحقيق نوع من الامن الغذائي.
- ملاءمته من حيث نوع التربة والظروف المناخية.

ب- البعد الاجتماعي المرافق لبرامج التنمية الزراعية.

والمقصود به تركيز الاهتمام بمحورة الانتاج حول الوحدة المزرعية في القرية، واستمرارية اعتبار العمل الزراعي كاسلوب حياة مع امكانات تطويره، اضافة الى جدواه الاقتصادية في الوحدة المزرعية الواحدة. اي ان الوحدة المزرعية ستوفر وسائل العيش الكريم والمقبول للاسرة الزراعية القائمة عليها. ولا بد وان يراعى مدى الاستعداد لخلق ودفع التنظيمات الاجتماعية الزراعية التي ستنضم اليها الوحدة المزرعية (تعاونيات الانتاج). وطالما ان السياسات الزراعية لا بد وان تتكامل في مدلولاتها واثارها لتصل الى الاهداف الموضوعة لتحقيق الاستغلال الامثل للموارد ضمن الوحدات المزرعية، فان تأسيس المجالس الزراعية المتخصصة على المستوى القطري والمبنية من القاعدة الى القمة لها اهميتها الجوهرية في تحديد معالم السياسة الزراعية والاشراف على تطبيقها من خلال المؤسسات الاجتماعية / الانتاجية التي تضم الوحدات المزرعية.

ج- المحاصيل الحقلية:

- ان اولى الاستراتيجيات الممكن رؤية اهميتها بالنسبة للمحاصيل الحقلية تتعلق بقضية التوازن المقاس فيما بين التخصيصات من الاراضي للزراعة الحيوانيةوالزارعة النباتية.
- وعليه فان نسبة معينة من الاراضي لا بد وان تخصص للزراعات العلفية في كلا النوعين البعلي والمروي.
- يجب ان تأخذ البقوليات حصة اكبر من تخصيصات الاراضي. ولا شك بان لمثل هذه الاستراتيجية تأثيرها على توفير الغذاء وعلى الدورة الزارعية.
- مواءمة المساحات المزروعة بالبصل والثوم لحاجات الاستهلاك.
- ادخال النباتات الطبية والعشبية (البهارات) في الوحدات المزرعية بالنظر لوجود سوق لها اولا، ولتوفيرها لفرص عمل ثانيا.
- زيادة المساحات المزروعة بالسمسم وادخال زراعة عباد الشمس لمقابله حاجات الاستهلاك والتصنيع اضافة الى اهميتها في الدورة الزراعية في الاراضي البعلية.

د- البستنة الشجرية:

- لا شك بان فرع الزيتون له من الاهمية القصوى بمقدار ما يمثله من مساحة، فهو فرع استراتيجي هام بالنسة للامن الغذائي والاقتصاد الزراعي اضافة الى كونه قد اثبت اكبر نجاعة بالنسبة لزراعته في الاراضي الهامشية. وعليه فلا بد من ان يأخذ موقع الصدراة في الجهود البحثية والارشادية فيما يتعلق بالاصناف، والاساليب الزراعية، ومقاومة الآفات، ومواسم القطاف وطريقتها، وفي عصيره، وتسويقه.
- ولا بد ان يرتبط تصدير الزيتون والزيت بجهاز تسويقي متخصص ومؤسس على المستويين اللوائي والقطري.

د-١ الحمضيات:

ان العامل المحدد لتثبيت مساحات الحمضيات - لا زيادتها - يتعلق في الفرق الايجابي فيما بين الدخل من هذا الفرع وكلفة الانتاج. ويجب ان ترتبط استراتيجيات هذا الفرع في قضايا تخفيض كلفة الانتاج وزيادة منافذ التسويق. ان تغيير الاصناف بتلك التي تلقى رواجا اكبر في الاسواق قضية تحتاج الى زمن طويل وكلفة قد تتأثر مستقبلا بحاجات الاسواق. ولعل الاستراتيجية الحالية لا بد وان تبنى على اساس تحويل جزء من التصدير الى منتجات عصيرية.

د-٢ الاشجار متساقطة الاوراق:

- تتضمن برامج استصلاح الاراضي واستراتيجيات الاعتماد الذاتي الحاجة الى تشجيع هذه الاصناف خاصة غير المتوفرة منها حاليا كالتفاحيات والخوخ. وستحدد الظروف البيئية وعمق التربة وحاجات الاسواق المساحات والمواقع والاصناف من تلك الاشجار.
- اما من حيث قضية الاربحية والمتعلقة بالانتاجية اساسا، وكذلك برامج التصنيع الزارعي سوف تتطلب جميعها ربما تغيير بعض الاصناف من الاشجار متساقطة الاوراق او خلع البعض الأخر.
- كما يمكن ان تستدعى عملية ادخال بعض التكنولوجيات في الاساليب الزراعية التغيير الهيكلي في بعض الحقول. ومثل هذه الاستراتيجية لا تصلح الا في الاراضي المستصلحة حديثا. لكن استراتيجيات الوحدة المزرعية تتطلب التنويع في الاصناف ولو كان على حساب عدم المقدرة على ادخال التكنولوجيا، تحسبا من هبوط اسعار صنف معين.
- ولعل زراعة بعض الحوليات فيما بين الاشجار المتساقطة الاوراق لها تأثيرها على رفع انتاجية الارض. ومثل هذه الاستراتيجية بحاجة الى ابحاث قبل تطبيقها.

هـ - الخضار: ترتبط الاستراتيجية بعيدة المدى لفرع الخضار.

- بتشجيع التحول التدريجي من الزراعة التقليدية الى الزراعة المعتمدة على حاجة الاسواق المحلية والخارجية.
- وستعتمد على الزيادة الرأسية في الانتاج بدلا من الزيادة الافقية. وتتطلب مثل هذه الاستراتيجية زيادة في الاستثمارات الرأسمالية والتدريب علىطرق الزارعات المحمية لاصناف محددة من الخضار. لكن الوفورات التي ستتحقق من اتباع هذه الاستراتيجية خاصة في المياه وفي الاراضي يمكن استخدامها في المحاصيل الحقلية والبستنة الشجرية.
- وستشجع الاستراتيجيات المقترحة زيادة المساحات المزروعة بالبطاطا وبعض الخضار الاخرى المستوردة.
- وستعطى اهتماما وجهدا اكبر لتكنولوجيات ما بعد الانتاج.
- وستوفر بعض البحوث التطبيقية المتعلقة بالزراعة البيولوجية والزراعة المتداخلة (زراعة محصولين في نفس وحدة المساحة).

٦ امثلة توضيحية حول مواقع برامج الاستصلاح

حاولت هذه الورقة فيما سبق وضع الارضية المناسبة وابراز اهمية عمليات الاستصلاح ضمن المفهوم الشامل الذي يعني زيادة الرقعة الزارعية ورفع الانتاجية، وتحقيق الربحية، واعادة ترتيب النمط، وضمن المفهوم الاجتماعي الذي ينظم العلاقات المتداخلة في العمل الزراعي بما تمت تسميته بالتعاونيات الانتاجية. وستتطرق الصفحات التالية الى وضع بعض الامثلة التوضيحية في مجال تطبيق أستراتيجيات وبرامج الاستصلاح. لكن لا بد من التأكيد هنا على انه ليس من العدل او المنطق او الامانة العلمية الادعاء بالوصول الى الخطة التنموية الشاملة لقضية الاستصلاح، فكل ما ذكر او ما سوف يذكر الأن ما هو الا محاولة تصور مبدأي للخطوط العريضة للاستراتيجيات العامة لقضية استصلاح الاراضي والتنمية الزراعية المبنية على بعض الدراسات في هذا المجال وعلى الخبرة والمعاناة الميدانية. وان الاساس المنطقي والعلمي والموضوعي للخطة التنموية الشاملة بما فيها استصلاح الاراضي فسوف تتطلب مجموعة مستفيضة من الدراسات القطاعية المتخصصة والبحوث التطبيقية والدراسات الاقتصادية والاجتماعية.

٦-١ استصلاح الاراضي البعلية - زيادة الرقعة الزراعية

حاولت الصفحات السابقة ان تطرح بعض المعيقات امام تنمية الزراعة خاصة في الاراضي البعلية. حيث تم التنويه الى ان احد صفات اراضي الضفة الغربية بشكل عام هي طبيعتها الجبلية والانحدارات الشديدة احيانا بها. ولذا فان تعرية التربة هي احد العوامل الهامة التي تعيق الاستخدام الامثل للاراضي. ونظرا لاعتمادية الزراعة على مياه الامطار فان المحاصيل الحقلية والبستنة الشجرية تتذبذب انتاجيتها تبعا للمواسم المطرية. ومن السهل ملاحظة ان حجم الحيازات الزراعية او علاقات العمل، اضافة الى فقدان عامل التخطيط، قد اثرت سلبيا على الزراعة، الامر الذي ادى الى عزوف المزارع في كثير من الحالات عن ارضه، والسعي الى ايجاد مصدر رزق له في اماكن اخرى من الفروع الاقتصادية.

وعليه، فان بذل الجهود لوضع الاستراتيجيات والخطط لتنمية الزراعة البعلية تأخذ المقام الاول في الفكر التنموي. ولا بد وان تساعد تلك الاستراتيجيات على الوصول الى اهداف زيادة دخل المزارع، وتوفير فرص العمل الدائم له. ولعل اهم المقاييس للوصول الى هذه الاهداف هي زيادة الرقعة الزراعية، ورفع انتاجيتها، وتحسين ربحيتها. لذا، فان استصلاح الاراضي هو من اهم الاستراتيجيات التنموية خاصة في الاراضي البعلية التي تشكل النسبة العظمى من الاراضي في الضفة الغربية. وتكمن اهمية زيادة الرقعة الزراعية في امكانات توفير الاحتياجات الغذائية الحالية او المستقبلية للمجتمع الفلسطيني.

ومن الجدير التنويه بان جهودالمزارع الفلسطيني الفردية في استصلاح ارضه قد بدأت قبل حقبة ليست قريبة من الزمن. كذلك فان بعض التعاونيات الزراعية قد وفرت التسهيلات لتجريف وقلابة بعض الاراضي الصخرية واستزراعها خاصة في لواء الخليل ومحافظة نابلس. لكن استصلاح الاراضي لا يعني مجرد تجريف وقلابة الارض، بل انه برنامج فني متكامل، يأخذ بعين الاعتبار قضايا الزراعة الكنتورية، وعمق التربة ونسبة الرطوبة فيها وتحديد نوع الزراعات الملائمة لها.

ولعله من الممكن، واعتمادا على الاحصاءات الرسمية المتوفرة والخبرات العملية، الخروج باستنتاج عام مفاده ان زيادة الرقعة الزراعية في الاراضي البعلية للضفة الغربية قد تنحصر في المنحدرات الغربية التي تزيد معدلات سقوط الامطار فيها عن ٤٠٠ ملم سنويا.

واذا ما تهيأت الظروف لقيام المؤسسات، وتوفر التمويل، واذا ما ابدى المزارعون تفهمهم واستعدادهم للدخول في برامج استصلاح الاراضي، فانه من الممكن الدفاع عن الرقم الذي يدعو الى امكانية استصلاح ما لا يقل عن خمسين الف دونم ضمن برنامج سنوات خمس. اما المناطق التي يمكن ان تأخذ مكان الاولوية في دراسة امكانات استصلاح اراضيها فيمكن ان تقع ضمن المناطق التالية:

أ- المثلث الجبلي الذي يقع فيما بين اراضي صوريف، وبيت اومر / حلحول وبيت كاحل في لواء الخليل.

ب- المنحدرات الغربية من حيازات دير البلوط وعابود وشقبا ورنتيس في لواء رام الله.

ج- المثلث الواقع فيما بين المغير وجالود وقريوت وترمس عيا وابو فلاح في كل من لوءا رام الله ومحافظة نابلس.

د- الفسحة المنحدرة من اراضي دوما، مجدل بني فاضل، قصرا، جوريش، عقربا قوصرين وقبلان في محافظة نابلس.

هـ- المثلث المحيط بقرى عقابا، الكفير، الربعة، تلفيت والزبابدة في لواء جنين.

٢-٦ استصلاح الاراضي - زيادة الانتاجية واعادة ترتيب النمط الزراعي في الاراضي البعلية:

ينطوي الاسلوب التنموي لزيادة الانتاجية واعادة ترتيب النمط على عدة وجوه، فهو يشمل ليس فقط توفر الابحاث الزراعية التطبيقية والارشاد الزراعي والبنى والمنافذ التسويقية، بل الاهم من ذلك فانه يشمل درجة المخاطرة التي على المزارع ان يتقبلها باختياره لتغيير اتجاهاته من الزراعة التقليدية الى الزراعة المبرمجة، وكذلك فيشمل الاسلوب التنموي المطروح استعداد وتقبل المزارع على الدخول في الملكية المشتركة للموجودات، وعلى مقدار وعيه والتزامه للمشاركة في العمل الاقتصادي وتحمل المخاطرة كفرد في مجموعة. ذلك ان تأسيس تعاونيات الانتاج هو ضرورة تكاد تصل الى الحتمية لتنفيذ البرنامج التنموي المطروح.

واذا ما اخذت كل العوامل السابقة بعين الاعتبار فلعل دراسة المناطق المذكورة تاليا تتسم بنوع من اولوية العمل، ومع الادراك التام بان هذه الاقتراحات يمكن ان تتغير، بعد القيام بدراسات متعمقة. وعلى اية حال فمن المعتقد، حسب الخبرة الفردية، ان لهذه الاقتراحات شيء من المصداقية، خاصة وان المناطق المعنية هي الفسحات او السهوب الواقعة في المناطق الجبلية في الضفة الغربية. ذلك ان اعادة ترتيب النمط تختص في الاراضي المستغلة للمحاصيل الحقلية الشتوية والصيفية.

أ - المناطق شبه السهلية لاراضي بت اولا، ترقوميا، ادنا في محافظة الخليل.
ب - سهول اراضي بيت الروش،البرج/البيرة، والظاهرية في محافظة الخليل.
ج - الاراضي المنبسطة في قرى الجيب بيتونيا رافات الجديرة في لواء رام الله.
د - سهل اللبن الشرقية / الساوية في محافظ نابلس.
هـ - سهل حوارة في محافظة نابلس.
و - سهل دير شرف / عنبتا في محافظة نابلس / لوء طولكرم.
ز - سهول عقابا، سير، المسلية في لواء جنين.
ح - مرج صانور في لواء جنين.
ط - سهل عرابة في لواء جنين.
ي - سهل جنين الشمالي الغربي.

وتجدر الاشارة الى ان اختيار هذه المناطق يعطى مثالا لعل من الممكن اتباعه. لكن هذا الاختيار مبني على احتمالية اقتصادية عالية لهذه المناطق، ونظرا لتمثيل كل منها لمساحات معقولة فانها تبرر ادخال برامج زيادة الانتاجية واعادة تزتيب النمط الزراعي بها. وما لم يتوفر لدى مزارعي هذه المناطق، او بعض منها، الاتجاه والاستعداد لتحمل المخاطرة في المشاركة في تعاونيات الانتاج، فان احتمالية عدم نجاح برامج التنمية تكون واردة بغض النظر عن الاحتمالية الاقتصادية العالية لنجاحها. ولا بد من اعادة التأكيد على ان الاختيار النهائي للمناطق سوف يعتمد على نتائج الدراسات الميدانية المتعمقة.

٣-٦ تطوير زارعات المحاصيل (اعادة ترتيب النمط)

تتطلب اعادة ترتيب النمط المحصولي في المناطق البعلية:

أ - دراسة تركيب الاراضي وعمق التربة ومعدلات سقوط الامطار.
ب - تركيز الاهتمام نحو المحاصيل التي تساهم في تحقيق استراتيجيات الامن الغذائي.
ج - دراسة الجدوى الاقتصادية لكل صنف من أصناف المحاصيل الحقلية.
د - مراعاة التوازن البيئي من حيث تخصيصات الاراضي، خاصة فيما يتعلق بين تخصيصات الحراج، والمراعي، والمحاصيل الحقلية، بما في ذلك التوازن بين الزراعات النباتية والزراعات الحيوانية (الاعلاف).
هـ - مراعاة الدورة الزر اعية حفاظا على توازن العناصر في التربة وبالتالي انتاجيتها الطبيعية.
و - تلبية نسبة معقولة من الطلب على محاصيل محددة.
ز - مراعاة ادخال المحاصيل الصناعية، ومحاصيل النباتات العشبية والطبية.
ح - الاستفادة المثلى من المياه المتوفرة وبالتالي ادخال الزراعة تحت البيوت البلاستيكية او انتاج الاعلاف الخضراء بطريقة "Hydroponics".

ولعله من الممكن - في ضوء كل ما سبق - اقتراح التغييرات الرئيسية التالية خاصة في تلك المحاصيل التي تتميز باهمية خاصة في الضفة الغربية بوجه التحديد. وزيادة في الايضاح فقد تم وضع تصور شامل لاعادة ترتيب النمط المحصولي في منطقة جنين، وتطوير واعادة ترتيب النمط الزراعي في الاغوار كمثالين قد تكون لهما اهميتهما الخاصة.

٧- الاستصلاح الزارعي في الاراض المرتفعة (النموذج الاول)

٧-١ تطوير المحاصيل الحقلية الاستراتيجية:

تم التطرق فيما سبق الى نموذجين لتطوير الزراعة والاستصلاح، وفي منطقتين تحتلان الاهمية القصوى في عملية التنمية الزراعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة. فنموذج قطاع الاغوار يعتبر فريدا، ويأخذ مقام الاولوية في العمل، وتصعب محاكاته في اي من اراضي الضفة الغربية. ويعتمد هذا النموذج على محورين رئيسيين من محاور التطوير والاستصلاح وهما زيادة الرقعة الزراعية من خلال استصلاح الاراضي وتوفير كميات مياه الري اللازمة، واعادة ترتيب النمط الزراعي فيما يتعلق بالبستنة والمحاصيل الحقلية والخضار والثروة الحيوانية. اما المحور الثالث، والمعني به رفع الكفاءة الانتاجية من وحدة المساحة، فلم يتم احتساب نتائجه من اجل قياس الاثر المباشر لتطبيق المحورين الرئيسيين. وواقع الامر ان تطبيق المحور الثالث (رفع الكفاءة الانتاجية) سوف يؤدي دون شك الى زيادة المساحة المحصولية وبالتالي رفع الكفاءة الانتاجية من وحدة المساحة الارضية. وطبيعي ان يؤثر ذلك على عامل الربحية.

وفي لواء جنين، فقد ركز النموذج هنا على اعادة ترتيب النمط المحصولي (وليس الزراعي عموما) ولكل من المحاصيل الحقلية والخضار، كما تم احتساب رفع الكفاءة الانتاجية من وحدة المساحة في بعض محاصيل الخضار. ولم يتطرق هذا النموذج الى زيادة وحدة المساحة (استصلاح الاراضي) او استصلاح مصادر المياه - على اهمية بل وامكانية ذلك بالنسبة للواء جنين - وذلك من اجل ابراز امكانية تطبيق هذا النموذج على الفسحات السهلية في بعض المناطق الجبلية المرتفعة من اراضي الضفة الغربية، والتي تتم فيها زراعة المحاصيل الحقلية والخضار البعلية. وفي كلا النموذجين، او اي نموذج آخر، تم التركيز على الاطار الاجتماعي التنظيمي لعملية التطوير والاستصلاح الزراعي، وعلى نجاعة البنى التحتية المساعدة.

وقد يتساءل البعض عن مصدر الزيادة في مساحة الاراضي التي ستخصص لاعادة ترتيب النمط المقترح للمحاصيل الحقلية في الضفة الغربية، وفيما اذا كانت مثل هذه الزيادة نتيجة لمشروع استصلاح الاراضي (زيادة الرقعة الزراعية). وللاجابة على هذا التساؤل، يجدر الاطلاع على الجدول المقترح لاعادة ترتيب النمط المحصولي لبعض المحاصيل ذات البعدالاستراتيجي (جدول رقم ٢)، ومقارنة ذلك بنموذجي جنين والاغوار. اذ يلاحظ ان الزيادة العامة في مساحة الاراضي البعلية المخطط لها في هذا النموذج تساوي ٥٥,٥٥٠ دونم، منها ٢٤,٠٠٥ دونم في جنين، حيث بينت الخطة المقترحة في جنين كيفية التصرف بتلك الاراضي. واما مساحات الاراضي المروية فقد ازدادت في الخطة بمساحة حوالي ١٩٠٠٠ دونم، منها حوالي ١٤٠٠٠

جدول رقم (٢)

نموذج اعادة ترتيب النمط لبعض المحاصيل

الاستراتيجية في الضفة الغربية

المنطقة / الصنف	حمص		فول ناشف		عدس		سمسم		عباد الشمس		بيتيا		ذرة حمراء		برسيم صنوي	
	حالي	مخطط	حالي	مخطط	حالي	مخطط	حالي	مخطط	حالي	مخطط	حالي	مخطط	حالي	مخطط	حالي	مخطط
جنين	١٩٠٠٠	١٩٠٠٠	٩٨٠	٢٥٠٠	١٦٢٥٠	١٦٠٠٠	٦١٥٠	٧٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	٢٦٥	١٢٠٠٠	---	٣٠٠٠	---	---
طولكرم	٩١٩	٢٥٠٠	٢٧٣٨	٣٠٠٠	٢٨٢٠	٣٠٠٠	٢١٣٧	٣٥٠٠	٢٠٠	٦٠٠	٤٨٠٥	٥٠٠٠	---	---	---	---
نابلس	٣٧٩٦	٥٠٠٠	١٣٨٥	٢٥٠٠	٢٠٧٠	٤٠٠٠	١٠٣٠	٤٠٠٠	٣٠٠	١٠٠٠	٤٣٢٠	٤٠٠٠	---	١٥٠٠	---	٥٠٠
رام الله	٢٢٢٥	٣٠٠٠	١٠١٧	٢٥٠٠	١٣٥١	٣٥٠٠	٤٢	٢٥٠٠	١٠٠	١٠٠٠	٨٦١	١٥٠٠	---	١٠٠٠	---	---
بيت لحم	٣٦٦	٥٠٠	٥٣	٣٠٠	٢٧٣٤	٣٠٠٠	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
الخليل	٢٢٣٣	٢٥٠٠	٦٥	١٥٠٠	١٤٥٣٠	١٥٠٠٠	٤٨٣	١٥٠٠	---	---	١٩٠	٥٠٠	٢٠٩٤	٣٠٠٠	---	---
الاغوار ري	---	١٠٠٠	---	---	---	---	---	---	---	١٠٠٠	---	---	---	١٣٠٠	---	٢٠٠٠
مجموع المساحة البعلية الحالية	٢٨٥٣٩	---	٦٢٣٨	---	٣٩٧٥٥	---	٩٨٤٢	---	١١٠٠	---	١٠٤٤١	---	٢٠٩٤	---	---	---
مجموع المساحة البعلية المخططة	---	٣٢٥٠٠	---	١٢٣٠٠	---	٤٤٥٠٠	---	١٩٠٠٠	---	٣٦٠٠	---	٢٣٠٠٠	---	٧٥٠٠	---	---
مجموع المساحة المروية الحالية	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
مجموع المساحة المروية المخططة	---	١٠٠٠	---	---	---	---	---	---	---	١٠٠٠	---	---	---	١٣٠٠	---	٢٥٠٠
مجموع الانتاج الحالي طن	١٤٤٤		٣٦٧		١١٤٤		٣٤٤		٥٥		٤٧١		١٠٥		---	
مجموع الانتاج المخطط طن	١٩٤٥		٧٢٦		١٥٦٦		٦٦٥		٣٤٨		١٣٠٥		٦٣٥		١٠٠٠٠	
التغيير النسبي في المساحة	٪١١٨		٪١٩٧		٪١١٢		٪١٩٣		٪٤١٧		٪٢٢٠		٪٤٢٠		صنف جديد	
التغيير النسبي في الانتاج	٪١٣٤,٧		٪١٩٧,٨		٪١٣٦,٩		٪١٩٣		٪٦٣٢,٧		٪٢٧٧		٪٦٠٤,٧		صنف جديد	

تابع جدول رقم (٢)

المنطقة / الصنف	برسيم ممصر		بصل				بطاطا				بندورة صناعية				مجموع عام			
	حالي	مخطط	حالي	مخطط	حالي	مخطط	حالي	مخطط	حالي	مخطط	حالي	مخطط	حالي	مخطط	حالي		مخطط	
	(ري)		بصل		ري		بصل		ري		بصل		ري		بصل	ري	بصل	ري
جنبن	---	---	١٠٨٥٠	١٢٠٠٠	٤٠٠	١٠٠٠	---	---	٣١٠٠	٥٠٠٠	---	---	---	---	٥٣٩٩٥	٣٥٠٠	٧٨٠٠٠	٧٠٠٠
طولكرم	---	---	٢٠٥٥	٢٠٠٠	٢٨٠	---	٥٠٠	١٥٠٠	٣٠٥٠	٤٠٠٠	---	---	---	---	١٧١٧٤	٣٣٣٠	٢٠١٠٠	٤٠٠٠
نابلس	---	---	٦٥٨	٥٠٠	١٢٤	---	٣٤	---	٤٠٠	١٠٠٠	---	---	---	---	١٣٥٩٣	٥٢٤	٢٣٥٠٠	١٥٠٠
رام الله	---	---	٩١٨	٢٥٠٠	---	---	٢٨٧	---	---	---	---	---	---	---	٦٨٠١	---	١٨٠٠٠	---
بيت لحم	---	---	٨٩	٥٠٠	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	٣٢٤٢	---	٤٣٠٠	---
الخليل	---	---	٤٤٠	٢٥٠٠	---	---	١٠	---	---	---	---	---	---	---	٢٠٠٤٥	---	٢٦٥٠٠	---
الاغوار ري	٥٠٠	٤٠٠٠	---	---	١٣٠	١٥٠٠	---	---	٣٠٠	٢٠٠٠	---	---	---	٢٠٠٠	---	٩٣٠	---	١٤٨٠٠
مجموع المساحة البعلية الحالية	---	---	---	---	---	---	١٨٣١	---	---	---	---	---	---	---	١١٤٨٥٠	---	---	---
مجموع المساحة البعلية المخططة	---	---	---	٢٠٠٠٠	---	---	---	٥٠٠	---	---	---	---	---	---	---	---	١٧٠٤٠٠	---
مجموع المساحة المروية الحالية	٥٠٠	---	---	---	٩٣٤	---	---	---	٦٨٥٠	---	---	---	---	---	---	٨٢٨٤	---	---
مجموع المساحة المروية المخططة	---	٤٠٠٠	---	---	---	٢٥٠٠	---	---	---	١٢٠٠٠	---	---	---	٣٠٠٠	---	---	---	٢٧٣٠٠
مجموع الانتاج الحالي طن	٢٠٠٠		١٨٢٠٨		٣١٥٧		٨٧٨		١٤٧٦٩		----		----		٤٢٩٤٢			
مجموع الانتاج المخطط طن	١٦٠٠٠		٢٥٠٠٠		٧٥٠٠		٢٥٠		٢٧٦٠٠		٧٥٠٠		١٠٥٠٠		----		١١١٥٤٠	
التغيير النسبي في المساحة	٨٠٠٪		١٤١٪		---		١٧٨٪		---		----		صنف جديد		----		١٦٢,١٪	
التغيير النسبي في الانتاج	٨٠٠٪		١٥٢٪		---		١٧٨٪		---		----		صنف جديد		----		٢٦٠٪	

دونم في الاغوار، حيث من المقترح زيادة كميات المياه هناك، ومنها ايضا ٢٥٠٠ دونم في جنين، حيث تظهر خطة جنين ان اجمالي استغلال المياه سوف ينقص (يرجى مراجعة جدولي الخطة في جنين والاغوار).

ولعل هذا التحليل يعطى مؤشرات واضحة الى ان الزيادة المقترحة في النموذج الخاص بتطوير بعض المحاصيل الحقلية الاستراتيجية، وبعد خصم المساحات المخصصة لمنطقتي جنين والاغوار، هي زيادة ممكنة وعملية. وان امكانية توفير المساحات المقترح زيادتها ليست بعيدة المنال، خاصة وان الخطة تقترح التقليل من مساحة الاراضي المزروعة بالكرسنة، والاستفادة من الاراضي المهملة وخاصة في كل من لواء رام الله ومحافظة نابلس.

وعلى اية حال، فان الزيادة المقترحة في مساحات الأراضي لا تتجاوز ٩،٦٪ من المساحةالفعلية المخصصة حاليا للمحاصيل الحقلية والخضار البعلية في الضفة الغربية (مجموع مساحات اراضي الخضار والمحاصيل الحقلية هي ٦١٦٩٤٤ دونم حسب احصائية ١٩٨٩).

ولعل اهم ما يميز هذه الخطة - بشكلها العام والمبدأي - هو انها تطرح زيادة مساحة الرقعة الزراعية المخصصة للمحاصيل الاستراتيجية بنسبة ٦٢٪، في حين ان توقعات الانتاج سوف ترتفع الى ١٦٠٪. اضافة لذلك، فتقترح الخطة ادخال زراعات محصولية جديدة لها اهميتها القصوى من حيث استراتيجيات الغذاء، وتنمية فرع الثروة الحيوانية، والتوازن البيئي، والمحافظة على خواص التربة، مع بداية في التحول الى بعض المحاصيل التصنيعية، واطالة فترات التسويق في حالة توفر وسائل التخزين والتبريد الملائمة - خاصة بالنسبة للبصل والبطاطا.

وبالاختصار فان الزيادة في المساحة المقترحة في الخطة هي اقرب الى الزيادة في التخصيصات لبعض المحاصيل على حساب محاصيل اخرى منها الى زيادة الرقعة الزراعية نفسها، وهي اقرب الى احداث التوازنات الضرورية في انواع الزراعات حسب المناطق الجغرافية المختلفة والبيئة المناخية ونوع التربة، وهي محاولة للتغلب على مشكلة الزراعة التقليدية التي تؤدي الى احداث اختناقات تسويقية، علما بان واقع الامر يشير الى ان الامكانات الطبيعية المتوفرة للانسان الفلسطيني حاليا لا يمكن ان توصله الى درجة الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الحقلية الاستراتيجية.

٧-٢ استصلاح الاراضي في المناطق المرتفعة:

سبقت الاشارة الى ان المعلومات الاولية توحي بامكانية زيادة الرقعة الزراعية في الاراضي الجبلية للضفة الغربية، وبالرغم من قساوة الظروف الطبيعية فقد استطاع الانسان الزراعي الفلسطيني ان يستصلح تلك الاراضي الوعرة ويخضعها للاستغلال الزراعي، كما تشير الاحصاءات الرسمية الى ان المزارع الفلسطيني يستغل ما يقارب ٣٠٪ من الارض المتاحة حاليا له، وتلك نسبة اعلى من نسب استغلال الاراضي للزراعة في كل من اسرائيل والاردن، بالرغم من تفاوت الامكانات المتاحة لدى كل من الاطراف الثلاثة، حيث ان امكانات المزارع الفلسطيني هي الامكانات الادنى.

وعلى اية حال يمكن افتراض وجود امكانية لاستصلاح ما يقارب خمسين الف دونم، ووضعها تحت الاستغلال الزراعي. بينما تظل قضية استغلال الاراضي الهامشية هي اهم القضايا التي تواجه المزارع الفلسطيني. ولعل اهم المعايير، لاختيار الاراضي ضمن اولويات برنامج الاستصلاح، تتلخص فيما يلي:-

أ - المعدلات السنوية لسقوط الامطار، اذ ان رطوبة التربة هي العامل المحدد لنجاح عملية الاستغلال الزراعي وبالتالي استصلاح الاراضي. ومن المقترح ان تتحدد برامج الاستصلاح في السفوح الغربية من سلسلة جبال الضفة الغربية والتي لا تنقص فيها المعدلات السنوية لسقوط الامطار عن اربعماية وخمسين ملمترا.

ب - نوع الصخور ودرجة تفتتها (تحولها البنائي الجيولوجي) هي العامل المحدد الثاني في عملية اختيار الاراضي لبرامج الاستصلاح. والمقترح الطبيعي هو اختيار تلك الاراضي التي تكون فيها الصخور متناثرة ومتفتتة.

ج - وتعتبر درجة انحدار المناطق تحت الاستطلاح هي المعيار لتحديد كلفة الاستصلاح ونوع الآليات المستعملة في عمليات الاستصلاح.

د - اما عمق التربة في الاراضي التي سيتم استصلاحها فيعتبر المعيار الاساسي لاختيار انواع الزراعات التي سيتم استغلالها.

هـ - غير ان العقبة الرئيسية التي تعترض عمليات استصلاح الاراضي خاصة في منطقتي بيت لحم ورام الله - والتي لا بد من ايجاد الصيغ الاجتماعية الملائمة لحلها - تكمن في بعد اصحاب الاراضي عن اراضيهم. ومن هنا تبرز اهمية ربط برامج استصلاح الاراضي بالمفاهيم التنظيمية الاجتماعية التي تكفل التوازن فيما بين حقوق الملكية وحقوق الاستغلال.

٩ - وطبيعي ان تعتمد برامج استصلاح الاراضي على توفر التمويل الاستثماري اللازم لها، وتوفر الخدمات الفنية في طريقة استصلاحها ونوعية استغلالها.

٣-٧ استغلال الاراضي المستصلحة:

لعل اهم البرامج التي تلي عملية استصلاح الاراضي هي قضية استغلال تلك الاراضي، واختيار انواع الزراعات الملائمة لتلك الاراضي. وتبرز هنا القضايا الاقتصادية جنبا الى جنب مع طبيعة الاراضي من حيث التربة (عمقها وخصوبتها) ودرجة احتفاظها بالرطوبة.

ان اختيار الاصناف لزراعتها في الاراضي المستصلحة سيعتمد في الاساس على دراسات متعمقة من فنية واقتصادية، وعموما لا بد من الاشارة الى اهمية تخصيص نسبة معينة من تلك الاراضي للزراعات الرعوية (كالبيقيا مثلا)، خاصة في تلك الاراضي التي لا يزيد عمق التربة فيها عن ٣٠ سم. وتأتي شجرة التين لتلعب الدور الرئيسي في الزراعات المختارة للاراضي المستصلحة، فالتين كشجر الزيتون يصلح في الاراضي التي يصل عمق التربة فيها الى ٥٠سم، اضافة الى ان امكانية تصنيع ثمار التين تعطى هذه الشجرة بعض الاولوية عند اختيار البدائل المطروحة. اما تخصيص جزء من الاراضي المستصلحة لزراعة التفاحيات - نظرا لحاجة الاسواق لها - فسيعتمد على عمق التربة (اكثر من ٧٠ سم) وارتفاع المنطقة المستصلحة (٨٠٠م) ومعدلات سقوط الامطار، او امكانات توفر ريات محددة في فصل الصيف. ولا يمكن الادعاء هنا بالمقدرة على طرح برنامج تفصيلي لانواع الزراعات التي ستستغل في الاراضي المستصلحة، اللهم الا فيما تم التلميح اليه في المحاصيل الثلاثة السابقة، وفي التأكيد على ان معظم البرامج لا بد وان تراعي الزراعات البستنية والرعوية والحرجية، في تخصيصات الاستغلال للاراضي المستصلحة.

وقد افترضت حسابات كلفة استصلاح الاراضي الواردة فيما يلي ان جميع الاراضي المستصلحة ستستغل في زارعة الاشجار المثمرة. وستختلف هذه الكلفة اذا ما تم تخصيص مساحات (وهذا طبيعي) لزراعات رعوية او حرجية. حيث ستنخفض كلفة استصلاح الدونم تبعا لذلك. وعليه فقد تم تقسيم كلفة الاستصلاح الى قسمين استصلاح الاراضي نفسها، وتلك كلفة ثابتة مهما كان نوع الزراعة عليها. وكلفة الزراعة (الاستغلال) وتلك كلفة متغيرة حسب نوع الزراعات التي ستقترح ضمن الخطة المدروسة.

٤-٧ تقديرات كلفة استصلاح الاراضي:

ستختلف كلفة عمليات استصلاح الاراضي من منطقة الى اخرى، تبعا لعدة عوامل منها درجة تفتت الصخور ودرجة الانحدار في المرتفعات. لكن حصيلة التجارب المتوفرة في هذا المجال تشير الى ان كلفة استصلاح الدونم الواحد ستتراوح بين ٢٥٠-٣٥٠ دولار، بما في ذلك زراعة الدونم بالاشجار المثمرة. وقد اعتمدت هذه الدراسة رقم ٣٠٠ دولار لاحتسابه في كلفة استصلاح الدونم بناء على المعطيات المذكورة لاحقا. ولا يمكن اغفال اهمية عمليات التسوية الكنتورية للاراضي المستصلحة، محافظة على رطوبة التربة، وبناء الجدران الاستنادية، منعا لانجراف التربة، وانشاء الطرق الزراعية تسهيلا للوصول الى الاراضي المستصلحة والقيام بالعمليات الزراعية المختلفة.

وعليه يمكن تقدير حسابات كلفة الاستصلاح حسب المعطيات التالية، وبناء على الاسعار المتعارف عليها حاليا:

نوع العملية	الكلفة بالدولار للدونم الواحد	
١- عمليات تجريف لازالة الصخور، بكلفة ١٠ دولار لكل ساعة عمل، وتقدير ٧ ساعات عمل للدونم	٧٠	
٢- عمليات التسوية، بكلفة ٥ دولار للدونم	٥	
٣- انشاء الجدران الاستنادية، وبتقدير احتياجات الدونم الى ٢٥ م طولي وبكلفة ٣ دولار لكل متر طولي	٧٥	
٤- طرق زراعية (تجريف وتسوية فقط) باعتبار ٧٥ م طولي لكل عشرة دونمات	١,٧٥	
	١٥١,٧٥	
٥- كلفة زراعة اشتال والعناية بها لمدة ٤ سنوات للدونم	١٥٠,٠٠	
وعليه تكون كلفة الاستصلاح الاجمالية		٧,٦٠٠,٠٠٠
وكلفة العناية بالاشتال		٧,٥٠٠,٠٠٠
الكفلة الاجمالية للبرنامج		١٥,١٠٠,٠٠٠

٥ـ٧ فرص العمل المتوفرة:

سيوفر البرنامج كما هو متوقع فرص العمل التالية:

١- عمل زراعي مباشر ومستديم باعتبار ٤٠ دونم للوحدة الزراعية حوالي ١٢٠٠ فرصة عمل.
٢- اعمال التجريف: هناك حاجة لتشغيل ٢٧ جرافة لكي تعمل ٢٥٠ يوم عمل في السنة (بمعدل انجاز ١،٥ دونم في اليوم للجرافة) وبسعر ٧٠ دولار للدونم.
٣- اعمال التسوية: سيحتاج المشروع الى ٥ تراكتورات تعمل ٢٥٠ يوم عمل في السنة (وبمعدل انجاز ٨ دونم في اليوم للتراكتور وبسعر ٥ دولار للدونم).
٤- عمال بناء الجدران الاستنادية: سيوفر المشروع ٢٠٠ فرصة عمل، للعمل لمدة ٢٥٠ يوم عمل في السنة، وبحيث يقوم العامل ببناء خمسة امتار طولية من الجدران يوميا وبكلفة ١٥ دولار في اليوم.
٥- فرص عمل غير مباشر للمساحين والمهندسين الزارعيين واصحاب المشاتل.

اي ان برنامج استصلاح الاراضي المطروح سيوفر ١٢٠٠ فرصة عمل زراعي مستديم. ٢٣٢ فرصة عمل لفترة البرنامج (خمس سنوات) وسيوفر عمل غير مباشر.

٨- اعادة ترتيب النمط المحصولي في لواء جنين (المثال الثاني)

يعتبر هذا اللواء من انسب المناطق لزراعة المحاصيل البعلية بالضفة الغربية، حيث تغلب الاراضي السهلية على اراضيه، اضافة الى معدلات سقوط الامطار المناسبة في معظم تلك المناطق السهلية. ويشكل لواء جنين حوالي ٣٥٪ من مساحة الاراضي البعلية في الضفة الغربية، وحوالي ٢١٪ من مساحة الاراضي المروية. وتقل فيه نسبة الاراضي الهامشية مقارنة مع باقي اراضي الضفة الغربية. وعليه فان امكانات التطوير الزراعي في هذا اللواء كبيرة وواعدة. لكن اهم المعيقات لعمليات التطوير هي قلة الموارد المالية، واعتمادية المزارع في زراعاته على عامل التقليد، وضعف البنى التحتية من بحثية وارشادية وتسويقية، وفقدان عوامل التخطيط والتنظيم والادارة.

لذا، فان من اولويات عمليات التطوير واعادة ترتيب النمط المحصولي تكمن قبل كل شيء - في تنظيم الانسان الزراعي ضن تعاونيات انتاجيةكما ورد ذكره بشيء من التفصيل في صفحات سابقة.

وتراعي خطة اعادة ترتيب النمط المحصولي المقترحة عدم زيادة الاراضي المخصصة للمحاصيل الحقلية بشكل كبير، بينما تقترح زيادة في اصناف اخرى من المحاصيل الحقلية لدرجة ان جزءا من هذه الزيادة يأتي على حساب تخفيض المساحات المزروعة تحت الري. ولتعديل معدلات الانتاج في الزراعات المروية، فمن المقترح ادخال زراعة الخضار المحمية (بيوت وانفاق بلاستيكية) كما يلاحظ من الجدول التالي (جدول رقم ٣). ولا شك في ان اهم العوامل التي تمت مراعاتها في الخطة المقترحة تكمن في اعادة الاهتمام بزراعة البطيخ لسد الاحتياجات الاستهلاكية المحلية، وزيادة مساحة البطاطا (على حساب المياه المتوفرة من تخفيض مساحات الخضار المروية)، والثوم، بينما تقترح الخطة تحويل ٤٠٪ من مساحات البندورة البعلية الى زراعة البندورة الصناعية.

اما في المحاصيل الحقلية الشتوية والصيفية فبينما تستبقي الخطة مساحات القمح والشعير والحمص والعدس كما هي، فهي تركز على زيادةمساحة الفول اليابس على حساب زراعات الكرسنة. وتشجع الخطة بشكل رئيسي انتاج السمسم، والذرة الحمراء (السورجوم) والبيقيا على حساب ذرة المكانس. وبالاختصار فان اعادة ترتيب النمط لا تشكل زيادة ملحوظة بالنسبة لمساحة الاراضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية (حبوب او خضار)، بل تحدث نوعا من التوازن المحصولي والبيئي، وتوفر قدرا اكبر من التنويع في المحاصيل (شتوية او صيفية)،وتشكل انطلاقة - ولو محددة - لاحداث الانتقال من الزراعة المبنية على التقليد الى الزراعة المبينة على احتاجات السوق، وتعطى مؤشرات لبداية الاهتمام بالمحاصيل التصنيعية. وهذا الاتجاه له اهميته في استيعاب القوى العاملة خارج نطاق المزرعة، وفي زيادة احتمالية الاربحية في الوحدات المزرعية بالنسبة للمحاصيل الحقلية خاصة اذا ما اتبع نظام تعاونيات الانتاج.

وبالنسبة لزراعة الخضار البعلية والمروية في منطقة جنين، فان اعادة ترتيب النمط يركز على تقليل تلك المساحات من الخضار التي تنافس اصنافها منتجات الالوية الاخرى من الضفة الغربية او قطاع غزة، الامر الذي يؤدي بطبيعة الحال الى انخفاض الاسعار بشكل عام. لكن الخطة تعطي اهتماما خاصا لتلك المحاصيل من الخضار التي تجود زراعتها في منطقة جنين، وتلبي احتياجات الاستهلاك المحلي، ولا تشكل منافسة كبيرة لنفس المنتجات في الاسواق. فزارعة البطيخ بعلا، هو المحصول الطبيعي لهذه المنطقة، ويصعب انتاجه في مناطق اخرى من الضفة الغربية او قطاع غزة. بينما زراعته ريا قد تؤدي الى منافسته لمحصول البطيخ من منطقة الاغوار مثلا. اي ان الخطة تقترح ايجاد نوع من التكامل المحصولي فيما بين مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. وتشجع الخطة المقترحة للخضار المروية الاستثمار في تأسيس البيوت البلاستيكية والانتقال الى الزراعةالمحمية فبالرغم من زيادة كلفة الانتاج، فان هذا الاسلوب في الزراعة سيوفر بلا شك من استهلاك المياه، ومن مساحات الاراضي المزروعة بينما يعطي انتاجا موازيا للمساحات الكبيرة من الارض في حالة انتاجها باسلوب الزراعة المروية العادية، اضافة الى اطالة موسم القطاف.

وتركز الخطة على تشجيع زراعات النباتات الطبية والعشبية والبهارات كجزء رئيسي من الزراعات في الوحدات المزرعية، ذلك ان هذه الزراعات توفر جزءا من احتياجات السوق المحلي الذي عادة ما يلبيها عن طريق الاستيراد، وتؤمن دخلا اضافيا ومجزيا للعاملين في الوحدة المزرعية، وتتناسب مع العمالة العائلية في الوحدات المزرعية.

وتجدر الاشارة ان الخطة المقترحة لم تزد في مساحة الرقعة الزراعية للمحاصيل الحقلية البعلية والمروية بأكثر ٢،٩٪ من اجمالي المساحة، بينما تتوقع زيادة الانتاج الكلي من تلك المحاصيل بواقع حوالي ٢١٪. مع عدم اغفال ان الخطة المقترحة توفر ١٠٪ من الاراضي المروية، وبالتالي توفر من كميات المياه المستغلة لحسات زراعات الاشجار المثمرة.

الكلفة المباشرة للمشروع

ومن الملاحظ ان مشروع اعادة ترتيب النمط المحصولي يقترح ادخال زراعات بعض اصناف الخضار في دافئات محمية، توفيرا للمياه والاراضي من ناحية، وزيادة للانتاج من وحدة المساحة، وحماية للنباتات من ناحية اخرى. وتقترح الخطة انشاء الف وثلاثماية دونم من الدافئات، وتلك هي الكلفة المباشرة التي تحتاج الى رصد الموازنات الخاصة بها كقروض متوسطة الاجل وتقدر تلك الكلفة خلال مدة الخطة سبعة ملايين وثمانماية الف دولار

١٢٠٠ دونم بكلفة ٦٠٠٠ دولار / دونم = ٧،٨٠٠،٠٠٠ دولار

جدول رقم (٣)

خطة تطوير واعادة ترتيب النمط المحصولي في لواء جنين

	نوع المحصول	بعل		ري		نسبة الاستغلال %	بعل		ري		تغيير المساحة %	تغيير الانتاج %
		المساحة الحالية دونم	المساحة المتوقعة دونم	المساحة الحالية دونم	المساحة المتوقعة دونم		الانتاج الحالي طن	الانتاج المتوقع طن	الانتاج الحالي طن	الانتاج المتوقع طن		
١-	المحاصيل الحقلية											
	قمح	٤٣١٥٠	٤٣٠٠٠			٢٢,٩	٦٤٧٢	١٥٠٥٠				
	شعير	٢٤٣٧٠	٢٤٠٠٠			١٢,٨	٤٨٧٤	٦٠٠٠				
	حمص	١٩٠٠٠	١٩٠٠٠			١٠,١	٩٥٠	١٣٣٠				
	فول ناشف	٩٨٠	٢٥٠٠			١,٣	١٤٧	٣٧٥				
	كرسنة	١٧٠٠					١٠٢					
	عدس	١٦٢٥٠	١٦٠٠٠			٨,٥	٣٢٥	٦٢٠				
	سمسم	٦١٥٠	٧٥٠٠			٤	٢٤٦	٣٠٠				
	تبغ	٢٢٥					١١					
	ذرة		٣٠٠٠			١,٦		٣٠٠				
	سورجوم ذرة	٤٢٠٠	١٠٠٠			٠,٥	٤٦٢	١١٠				
	مكانس											
	بيقيا	٢٦٥	١٢٠٠٠			٦,٤	٧	٧٢٠				
	نباتات	١٠٠٠	٤٥٠٠			٢,٤	٢٠	١١٢				
	محاصيل اخرى	١٥٢٣٠	٤٠٠٠			٢,١	٣٤١٦	٨٨٠				
	المجموع	١٣٢٥٢٠	١٣٦٥٠٠			٧٢,٦	١٧٠٣٢	٢٥٧٩٧			٣	٥١,٥

تابع جدول رقم (٣)

	نوع المحصول	بعل		نسبة الاستغلال %	ري		نسبة الاستغلال %	بعل		ري		تغيير المساحة %	تغيير الانتاج %
		المساحة الحالية دونم	المساحة المترقعة دونم		المساحة الحالية دونم	المساحة المترقعة دونم		الانتاج الحالي طن	الانتاج المترقع طن	الانتاج الحالي طن	الانتاج المترقع طن		
٢-	الخضار												
	بطيخ	١٧٢٥	١٢٥٠٠	٦,٦	١٠٠			١٧٩٢	١٥٦٢٥	٢٥٠			
	شمام	١٨١٥	٢٥٠٠	١,٣		٥٠٠	٤,٥	٢٠٦٢	٣١٢٥		٤٠٠٠		
	بطاطا				٣١٠٠	٥٠٠٠	٤٥,٣			٦٨٢٠	١١٠٠٠		
	بندورة	١٣٢٩٠	٥٠٠٠	٢,٧	١٥٦٥	٣٠٠	٢,٧	١٣٢٩٠	٦٢٥٠	٨٣١٢	٣٦٠٠		
	بندورة صناعية		٥٠٠٠	٢,٧		١٠٠٠	٩,٠		٦٢٥٠		٣٥٠٠		
	خيار				٢٢٨٠	٣٠٠	٢,٧			٤٨٠٠	٢١٠٠		
	باذنجان				١٦٣	٢٠٠	١,٨			٥٧٠	٨٠٠		
	فلفل				١٣٥	٢٠٠	١,٨			١٧٥	٢٥٠		
	كوسا	٤٦٦٥	٣٠٠٠	١,٦	١٩٩٠	٥٠٠	٤,٥	١٥١٠	١٢٠٠	٢٧٥٥	٤٠٠		
	بمل ناشف	١٠٨٥٠	١٢٠٠٠	٦,٤	٤٠٠	١٠٠٠	٩,٠	١٦٢٧٥	١٨٠٠٠	١٦٠٠	٤٠٠٠		
	ثوم	٨٠٠	٢٥٠٠	١,٣	٩٠	٥٠٠	٤,٥	٤٨٠	١٨٧٥	١٣٥	٧٥٠		
	بامية	٧٦٥٥	٦٠٠٠	٣,٢				٢٦٧٩	٢٤٠٠				
	ملفوف				٣٦٥	٢٠٠	١,٨			١٤٦٠	٨٠٠		
	ترنبيط	١٠٠٠			١٠٥٠	٥٠٠	٤,٥	٥٠٤		٢٦٢٥	١٢٥٠		
	فقوس	٣٠٥٥	١٥٠٠	٠,٨				٦١١	٤٥٠				
	فول اخضر	٤٥٠			١٤١			٩٠		١٢٧			
	فاصوليا				١٧٥	٢٠٠	١,٨			١٢٣	٦٠٠		
	ملوخية				١٦٠	١٥٠	١,٤			٦٤٠	٦٠٠		
	فلفل حلو					٢٠٠	١,٨				٣٠٠		
	اخرى	٣٢٧٥	١٥٠٠	٠,٨	٥٩٨	٣٠٠	٢,٧	٦٢٣	٣٠٠	١٣٩٤	٧٥٠		
	المجاميع	٤٨٥٨٠	٥١٥٠٠	٢٧,٤	١٢٣١٢	١١٠٥٠	١٠٠	٣٩٩١٢	٥٥٤٧٥	٣١٧٨٦	٣٤٧٠٠	٦	٣٩
	المحاصيل والخضار	١٨١١٠٠	١٨٨٠٠٠	١٠٠	١٢٣١٢	١١٠٥٠	١٠٠	٥٦٩٤٤	٨١٢٧٢	٣١٧٨٦	٣٤٧٠٠	٣,٨	٤٣

٩- استصلاح وتطوير الاراضي والمياه في قطاع الاغوار (المثال الثالث)

٩-١ الوصف العام والاهمية الزراعية النسبية:

تعتبر اراضي الاغوار مستوية بشكل عام مع تدرج بطيء في الانحدار. ويندرج غور الفارعة ضمن منطقة الاغوار نظرا لتماثل الظروف البيئية بينهما. ويتميز غور الفارعة بانحدار اكبر نسبيا وفي الاتجاه الشرقي. وتربة الاغوار رملية بشكل عام مع نسبة ملوحة تزداد كلما تم الاتجاه جنوبا وشرقا، وقلوية التربة مرتفعة نسبيا. ومن ناحية تصنيف التربة، فالغالبية العظمى من الاراضي ذات تربة رملية، تمتزج فيها التربة الطينية ببطء. وعموما فان الاراضي في عين البيضاء والجفتك وغور الفارعة وفصايل والعوجا واريحا تعتبر ذات تربة جيدة وصالحة للزراعة وتتوفر فيها نسبة عالية من اراضي الدرجة الاولى من حيث التصنيف.

وتتميز الظروف المناخية في هذه المنطقة عن باقي الاراضي الفلسطينية بارتفاع درجةالحرارة صيفا واعتدالها شتاءا، الامر الذي يوفر فرصة فريدة لزراعة النباتات الصيفية شتاءا مما يؤدي الى تحقيق نوع من التكامل، ويزيد من فرص منافسة هذه المحاصيل في الاسواق الدولية.

واذا كانت منطقة الاغوار تقع ضمن المناطق الجافة من حيث تساقط الامطار، فهي من اغنى المناطق من حيث توفر المياه الجوفية والينابيع. وتعتبر الخزان المائي الشرقي للضفة الغربية. وعليه، فان امكانات تطوير الزراعة في هذه المنطقة عالية، ولها اهميتها الاستراتيجية البالغة من حيث الامن الاقتصادي والغذائي للمواطن الفلسطيني، ومن حيث امكانات توفير العمالة المستديمة والاستقرار البشري.

٩-٢ العوامل المعيقة امام خطط الاستصلاح الزراعي والتطوير في الاغوار

لا يشكل حجم الحيازة (الملكية) الزراعية من الناحية النظرية اية مشكلة امام التطور الزراعي وادخال التكنولوجيا، اللهم الا عامل التوازن في العلاقة الاجتماعية / الاقتصادية التي تحكم حقوق الملكية الفردية - او المؤسسية - للموارد وحقوق استغلال تلك الموارد. ويعتبر ابتعاد الملاك عن اراضيهم او قلة توفر الامكانات المادية لديهم عاملا معيقا أخر.

وبالنظر لتغييب التخطيط السليم لانواع الاستغلال الزراعي في منطقة الاغوار فقد احدث الاستغلال المبني على الاجتهادات الفردية الى تذبذب في الاسعار وعدم الاستقرار - ناهيك عن النمو - الاقتصادي لمعظم انواع الزراعات فيما عدا زراعةالموز.

وقد كان لفرض الاستراتيجيات بعيدة المدى في توجيه النمط المحصولي المتبع في الاغوار، ولفرض السياسات والاجراءات التي تثبط تطوير البنى التحتية اللازمة لتوفير فرص الحياة الكريمة والعمل المستديم، اثرها البالغ في احداث خلل خطير في التوازن بين الانسان والموارد من جهة، وبداية الاهمال للعديد من مساحات الاراضي والمصادرالمائية من جهة ثانية، وبداية التدهور في خصوبة التربة وزيادة الملوحة في المياه من جهة ثالثة، وكذلك بداية ظهور نوع من التلوث البيئي من جهة رابعة.

٣-٩ استراتيجيات تطوير قطاع الاغوار، والعوامل المساعدة على تحقيقها:

لا شك في ان من يمعن النظر الى هذا القطاع سوف يصل الى نتيجة ايجابية من حيث توفر الفرص العملية لامكانات تطوير الزراعة افقيا وعموديا، فهناك امكانية عملية لزيادة الرقعة الزراعية لاكثر من ٥٠٪ من المساحة المزروعة حاليا (حوالي ٤٥ الف دونم) وزيادة المصادر المائية الصالحة للزراعة، خلال فترة زمنية ليست طويلة، ودونما تحدّ "لحقوق" احد في الموارد، سواء اكانت دعاوى "الحقوق" تلك مكتسبة ام مغتصبة.

كما ان هناك امكانية عملية لتحسين وزيادة الكفاءة الانتاجية للموارد المستغلة حاليا او الممكن استغلالها وبنجاعة اقتصادية تبرر تخصيص الاستثمار فيها.

وتحقيقا لاستراتيجيات الامن الغذائي والاقتصادي، والاعتماد الذاتي، وخلق المزيد من فرص العمل الدائم والمجزي، فلا بد من اعادة ترتيب النمط الزراعي في قطاع الاغوار. وهناك ضرورة عند التخطيط لاعادة ترتيب النمط الزراعي لان تراعي حاجات الاسواق المحلية والخارجية، وان تتوفر فيه النقلات العلمية نحو انتاج المحاصيل الصناعية والعلفية، وكذلك مراعاة التقليل من مخاطر التلوث البيئي والمحصولي، اضافة الى دراسة احتمالات الاربحية من العمل والانتاج الزراعي. وحفاظا على التوازن البيئي وتوفير الغذاء الحيواني لا بد وان يشمل اعادة ترتيب النمط دراسة امكانيات ادخال الثروة الحيوانية وخاصة الابقار ضمن الخطة الزراعية.

ولكي تتحقق هذه الاستراتيجيات الممكنة لا بد من تهيئة الفرص القانونية / السياسية، والمادية / المالية، والتنظيمية / الادارية التي تسهل وتساعد على تنفيذ برامج الاستصلاح الافقي والعمودي. وعليه فلعل القضايا التالية تأخذ اهميتها في اولويات العمل:

٩-٣-١ خلق الفرص المناسبة لتأسيس مجلس تطوير قطاع الاغوار يضم في عضويته ممثلين عن المجالس البلدية والقروية اضافة الى متخصصين وممثلين عن القطاعات ذات العلاقة. ويعني هذا المجلس بقضايا الصحة والتعليم والثقافة والخدمات الاجتماعية، اضافة للاسكان والطرق والكهرباء والمياه. ويفرز من خلاله سلطة مختصة لتطوير المصادر الطبيعة وصيانتها. وسلطة مختصة للرقابة الادارية والمالية. وسلطة مختصة للمواصفات والمقاييس.

٩-٣-٢ تهيئة الظروف لانضمام المزارعين في تعاونيات انتاجية حسب الاسلوب الذي تم تفصيله مسبقا، وتوفير الكوادر الادارية والارشادية المدربة لخدمة الاعضاء.

٩-٣-٣ العمل على ان تشكل ادارات هذه التعاونيات الانتاجية الهيئة العامة لتعاونية التسويق الزراعي. وتجدر الاشارة الى ان هذا الاقتراح لا يعني الغاء دور جمعية اريحا التعاونية لتسويق الحاصلات الزراعية، بل اعادة ترتيبها من الداخل لتفعيل دورها، وتوفير الفرص العملية لها لتحقيق اهدافها.

٩-٣-٤ السعي لانشاء مؤسسة مالية - او تهيئة الفرص للمؤسسات القائمة - للاقراض الزراعي، وتشجيع المؤسسات الداعمة على رفد هذه المؤسسة بالمخصصات المالية اللازمة. والتصور المطروح يقضي بان تقوم هذه المؤسسة بتوفير الاموال للتعاونيات الانتاجية وفقا للخطط المالية التي تضعها تلك التعاونيات.

٩-٣-٥ تشجيع مؤسسات التأمين القائمة على تبني برنامج تأمين المحاصيل ضد الكوارث.

٩-٣-٦ بذل الجهود الحثيثة وبشتى الوسائل المتاحة لاعادة تشغيل محطتي اريحا والفارعة الزراعيتين بحيث تخدمان برامج البحوث العلمية التطبيقية، وتجارب تطوير الاساليب الزراعية التي تساعد على تخفيض كلفة الانتاج (بما في ذلك اساليب الري) والتي تهيء الفرص الافضل للتوازن البيئي والمحصولي، والتي تعمل على زيادة الانتاجية من وحدة المساحة. وفي حالة عدم نجاح هذه الجهود او عدم تغيير الظروف السياسية السائدة فلا بد من قيام معهد الابحاث الزراعية التطبيقية بتأسيس فرع متخصص له في الاغوار ورفده بالوسائل الفنية والكوادر البحثية لتنفيذ برامج البحوث.

٩-٣-٧ تخصيص الموازنات - ضمن مشروع اقراض استثماري طويل الاجل - لصالح مجلس تطوير الاغوار لتنفيذ برامج تحسين وتطوير البنى التحتية الضرورية للحياة الكريمة والمستديمة في الاغوار (مياه شرب، كهرباء، اسكان، خدمات صحية واجتماعية، وخدمات التعليم) وتخصيص الموازنات لصالح المؤسسة المالية المقترحة لتنفيذ برامج تحسين وتطوير البنى التحتية اللازمة لخدمة عملية الانتاج والتصريف الزراعي وخدمة استصلاح الاراضي وتطوير مصادر وشبكات الري.

٩-٣-٨ السعي لان تشكل مؤسسات البحث الزراعي والتمويل وتعاونية التسويق مجلسا مختصا للتخطيط الزراعي. وتناط به سلطة وضع الاهداف والاستراتيجيات والخطط والسياسات العامة للاستصلاح الزراعي وتطوير الزراعة معتمدا على المعلومات الواردة اليه من تعاونيات الانتاج ودراسات السوق وتوفر الاموال.

٩-٣-٩ لا بد من التنويه هنا بان ادوار التعاونيات الانتاجية على المستوى المحلي سواء اكانت رسمية او غير رسمية ستشكل نواة وبداية التعاونيات الانتاجية. وليس مطروحا الغاء ادوارها بل تفعيلها وتكامل ادوارها.

٤-٩ الخطوط العريضة لبرامج التوسع الافقي:

١-٤-٩ في زيادة الرقعة الزراعية:

بناء على المعلومات الاحصائية والخبرات الشخصية، يمكن افتراض ان هناك امكانية عملية لاستصلاح ما مساحته خمسة وعشرين الف دونم من اراضي الاغوار ضمن خطة استصلاح خمسية، شريطة توفر التمويل اللازم "كبرامج اقراض طويل الامد"، والعوامل الادارية والتنظيمية والفنية الاخرى. وتوحي المعلومات المتوفرة الى امكانية زيادة الرقعة الزراعية في منطقة اريحا بما يقارب ثلاثة عشر الف دونم، وفي العوجا بحوالي ثلاثة الاف دونم، وفصايل خمسماية دونم، والجفتلك سبعة الاف وخمسماية دونم، والمالح خمسماية دونم والفروش خمسماية دونم.

وتختلف طرق الاستصلاح من منطقة الى اخرى، فقد تعتمد برامج الاستصلاح لمنطقة محددة على كشط سطح التربة، وحفر قنوات الصرف، وازالة الملوحة في التربة عن طريق افاضة مياه الوديان الجارية بها، وتحسين خواص التربة فيزيائيا وكيماويا وعضويا. وقد تعتمد البرامج الاخرى على عمليات تسوية بسيطة وتوفير المياه. وعليه فان كلفة الاستصلاح للتربة ستتروح ما بين ماية دينار الى اكثر من مايتين وخمسين دينار للدونم اعتمادا على المواقع واجراء الفحوصات الاولية وقرب تلك الاراضي من الوديان او بعدها عنها، وعلى الاساليب اللازمة لعمليات استصلاح الاراضي.

وتعتمد زيادة مساحةالاراضي التي يمكن استزراعها في الاغوار على توفر كميات من المياه الصالحة للاستخدام الزراعي تكفي نسبة الزيادة في الارض المستصلحة. وبالتالي لا يمكن تصور امكانية عملية لزيادة المساحات الارضية الا اذا ترافقت معها او سبقتها برامج زيادة كميات مياه الري. وبالرغم من المعيقات والاجراءات المتبعة لتثبيط اي نشاط يرتكز حول زيادة كميات المياه، فهناك امكانات عملية، وضرورات حيوية تستوجب بذل اقصى الجهود لتذليل اية معيقات تقف في طريق زيادة كميات مياه الري.

وفي منطقة الاغوار، فقد تحددت الكميات المسموح باستغلالها من مياه الري، عن طريق قراءة ما تم استغلاله من المياه في موسم محدد قبل اكثر من خمسة عشر عاما. وظلت هذه الحسابات قائمة دونما مراعاة للتطور الطبيعي للاحتياجات لاية مجتمعات سكانية. والتصور المطروح في امكانات زيادة كميات المياه المستعملة للري ينسجم مع الممكنات العملية **ولا يشكل اية سابقة بالنسبة لقضايا حقوق استغلال المياه. فقضايا الحقوق ليست مطروحة اطلاقا في هذا التحليل** وعند افتراض امكانات زيادة الرقعة الزراعية، وبرامج اعادة ترتيب النمط فقد ادى هذا التحليل الى ضرورة توفر حوالي خمسة وخمسين مليون متر مكعب من المياه سنويا. في حين ان بعض الاحصاءات تشير الى ان الاستغلال الحالي لمياه الري

في قطاع الاغوار يصل الى ثلاثة واربعين مليون متر مكعب من المياه سنويا. اي ان نسبة الزيادة الواجب توفرها خلال برنامج السنوات الخمسة المطروح هو حوالي ٢٨٪ او ١٢ مليون متر مكعب. وتطرح الافكار التالية الاساليب والمشاريع التي يمكن من خلالها توفير تلك الكميات من المياه، مع مراعاة نجاعة الاستغلال اقتصاديا وفنيا.(٦)

٩-٤-٢ الاستفادة من المياه المفقودة في الوديان، او برامج انشاء المصائد المائية في الاودية لتخزين مياه الفياضانات في موسم الامطار والتي عادة ما تنساب دونما استغلال حتى نهر الاردن ومحدثة بعض الاضرار احيانا. وفي حديث خاص مع احد خبراء المياه ذكر انه قد تم قياس تدفق مياه وادي القلط في يوم مطره غزير، حيث وصل هذا التدفق إلى نصف مليون متر مكعب في ذلك اليوم الواحد. وهناك ضرورة لاجراء الدراسات الفنية لاختبار امكانات وحجم وتكاليف مثل هذه المصائد المائية (او ربما السدود)، والبحث عن مصادر تمويلية لها، واجراء الدراسات القانونية المطلوبة. ولعل انشاء مثل هذه المصائد على وادي القلط، والنويعة، ووادي العوجا في الاغوار الجنوبية، ووادي فصايل والفارعة والمالح في الاغوار الشمالية سيعمل على تحقيق عدة اهداف:

اولا: الاستفادة من كميات المياه المتجمعة لاغراض الري.
ثانيا: المساعدة على رفع منسوب المياه في الآبار المجاورة.
ثالثا: التقليل من نسبة ملوحة المياه في تلك الآبار.

ولعل من الاهمية بمكان ان يتم التطرق الى قضية استصلاح الاراضي في العوجا، فالافتراض هنا ان مياه عين العوجا هي المصدر الرئيسي لري الاراضي، وعلى الرغم من الطاقة العالية لتدفق المياه من هذه العين، الا ان نسبة هذا التدفق تعتمد اعتمادا مباشرا على معدلات سقوط الامطار في المواسم المختلفة، وبالتالي فقد تمت ملاحظة - في بعض السنوات - اضطرار المزارعين لتجفيف بيارات الحمضيات ومزارع الموز نتيجة النقص الشديد في تدفق مياه عين العوجا.

وعليه، فان خطة الاستصلاح والتطوير الزراعي في هذه المنطقة سوف تعتمد ليس فقط على تحويل نقل مياه العين في القنوات المفتوحة الى القنوات المغلقة، بل وربما الاهم من ذلك على ضرورة حفر بئر عميقة مملوكة ملكية عامة وبتدفق لا يقل عن ٥٠٠م مكعب في الساعة (حسب ما يذكره احد الخبراء) وبحيث تكون كاحتياط لاستعمال مياهها في اواخر موسم الصيف او في حالة شح مياه عين العوجا.

ونتيجة للملاحظات الميدانية حول مشكلة مياه العوجا فلعله من الضروري الاشارة الى ان اية عمليات استصلاح في المنطقة يجب ان تسبقها وترافقها حملات ارشاد وتوعية حول المشاريع المقترحة، وكذلك اجراء دراسات اجتماعية مرافقة لدراسات المشاريع، لضمان تفهم المزارعين وادراكهم لفائدة المشروع واستعدادهم لتقبل المشروع الجديد.

٩-٤-٣ تطوير الآبار الموجودة، بالاغوار- زيادة الكفاءة الانتاجية وتقليل كلفة المياه

تقدر معظم الاحصاءات المتوفرة عدد الابار الموجودة بالاغوار ما بين ١١٢-١٢٩ بئرا. لكن الابار العاملة منها لا تتجاوز ٩٢ بئرا، وتضخ حوالي ١٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا. (٧)

وقد حفرت غالبية هذه الابار خلال السنوات العشر ١٩٥٧-١٩٦٦. وواضح ان مضخات هذه الابار قد وصلت من العمر الانتاجي ما يمكن الافتراض معه بانها بحاجة الى استبدال، او ترميم، او صيانة على اضعف تقدير، سواء من حيث عمليات تنظيف الابار من الرواسب او استبدال المضخات والمواسير او من حيث استبدال مصادر الطاقة التشغيلية الى مصادر اقل كلفة. وواضح ان عمليات الصيانة والاصلاح والاستبدال تلك سوف تؤدي الى زيادة كفاءة انتاجية الآبار، والتقليل من الفاقد الذي كان يضيع في عمليات الضخ.

ونظريا، فان زيادة كميات المياه التي تضخ من بعض تلك الآبار هو امر ممكن، ودون الاضرار بالمخازين المائية، خاصة اذا ما تم تطبيق مشاريع المصائد المائية. وعمليا، فان كفاءة عمليات ضخ المياه سوف ترتفع و بالتالي ستنخفض كلفة ضخ المياه وتلك عملية لها اثرها على اجمالي كلفة انتاج المحاصيل الزراعية.

٩-٤-٤ تطوير الينابيع - زيادة كميات المياه (التقليل من الفاقد المائي ومن الكلفة)

تشير الاحصاءات المتوفرة الى وجود عشرة ينابيع مياه حلوه رئيسية في منطقة الاغوار، وتنتج "نظريا" حوالي ٧٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا، اعتمادا على معدلات المواسم المطرية. (٨) ويتم استغلال مياه هذه الينابيع في الشرب والاستخدامات المنزلية وفي الري. وتجري جميع مياه تلك الينابيع (عدا قناة الفارعة) في قنوات اسمنتية مفتوحة، الامر الذي يؤدي الى فاقد مائي نتيجة لعمليات التبخر، ونظرا لطول المسافة التي تقطعها هذه الينابيع، ورداءة تبطين القنوات. واستعمال مياه هذه الينابيع في الري يتطلب تجميعها في برك اولا، ثم ضخها في شبكات الري، وبديهي ان تطوير عمليات وصول مياه هذه الينابيع الى المزارع المختلفة بواسطة شبكات ريّ مغلقة - كما يجري حاليا في قناة الفارعة - سوف يؤدي دون ادنى شك الى امكانات زيادة المياه المتوفرة والتي كانت تضيع في القنوات المفتوحة وفي التبخر، ويقلل من كلفة ضخ هذه المياه. اذ ان عمليات الانحدار والانسياب الطبيعي للمياه داخل الشبكات المغلقة سوف يولد الضغط الكافي لاستعمالها المباشر في عمليات الري دونما حاجة الى اعادة الضخ.

٥-٩ الخطوط العريضة لبرامج التوسع الزراعي الرأسي في قطاع الاغوار

تشمل برامج التوسع الرأسي تلك الجهود الفنية الارشادية المبنية على الابحاث التطبيقية، والتي تؤدي الى رفع الكفاءة الانتاجية من وحدة المساحة، سواء عن طريق زيادة الانتاجية: بذور محسنة، تسميد، زراعة محمية، او عن طريق استخدام الاساليب التي تقلل من كلفة الانتاج، او برامج التقليل من الفاقد بعد عملية الانتاج، او برامج التنظيم الاداري والاجتماعي التي تكفل كفاءة استخدامات التكنولوجيا وتدريب العاملين الزراعيين، بما في ذلك ترشيد الادارة المالية وادارة الموارد. وعليه:-

أ- فان اعادة تشغيل محطتي التجارب الزراعية في اريحا والفارعة لخدمة برامج البحوث الزراعية التطبيقية، واختيار اصناف البذور او التقاوي ذات الانتاجية العالية او الصفات المقاومة والتي تناسب الظروف البيئية للاغوار لهو ضرورة ملحة لا بد وان تأخذ مكان الاولوية. وطبيعي ان تشمل برامج تلك المحطات تجارب على الاساليب الزراعية الحديثة وطرق الري وكفاءته.

ب- ولا شك في ان ادخال برامج تدريب المزارعين ضمن خطة التأهيل الفني الزراعي في جمعية المشروع الانشائي العربي مثلا سيكون لها اثرها في تحسين كفاءة الايدي العاملة. وبالمثل فلا بد ان تنطوي برامج التوسع الرأسي على تدريب الكوادر الفنية والادارية التي ستقوم على ارشاد المزارعين حول الاساليب الفنية الحديثة، وعلى كفاءة عمليات التسويق، وعلى ترشيد القرارات الادارية والمالية.

ج- وستلعب التعاونيات الانتاجية دورا كبيرا في تخطيط وتنظيم العمل الزراعي وفي عدالة التوزيع، وفي ادارة الوحدات المزرعية المنضمة في عضويتها، وفي تقديم الخدمات الفنية والادارية والمالية لها. وكذلك تنظيم وادارة وترشيد برامج خدمات التوريد والتسويق وخدمات الآليات الزراعية. وبالمثل فستلعب باقي التنظيمات الاجتماعية / الاقتصادية / الفنية ادوارا تدعم عملية زيادة الكفاءة الانتاجية.

٩-٦ الخطوط العريضة لاعادة ترتيب النمط الزراعي في الاغوار:

٩-٦-١ العوامل المحددة:

أ - ان اهم العوامل المحددة لبرامج اعادة ترتيب النمط الزراعي في الاغوار تكمن في قساوة الاحوال المناخية صيفا، وما يرافق ذلك من صعوبة العيش المستديم في هذه المنطقة دون توفر شروط المعيشة الكريمة، وعلى الاخص توفر الخدمات الرئيسية من كهرباء او مياه شرب او سكن ملائم، اضافة للخدمات التعليمية والصحية. واستراتيجيا، لا بد من الاشارة الى اهمية وحيوية اعادة اسكان قطاع الاغوار، وعمليا، فسيكون من الصعب تنفيذ برامج الاستصلاح بما في ذلك ترتيب النمط الزراعي دون دفع الكلفة الضرورية اولا، والمبررة اقتصاديا ثانيا، لخلق نوع من التوازن فيما بين القوى البشرية والموارد الطبيعية.

ب - التعقيدات الناجمة عن حقوق الحيازة (ارض ومياه) في مقابل حقوق الاستغلال. ولئن سادت بعض المعادلات والمفاهيم في تحديد تلك العلاقة وخاصة فيما يتعلق بمفهوم الزراعة، فان اعادة ترتيب النمط الزراعي سوف تصطدم بتلك العقبة، فهناك مفهوم ملكية ساعة المياه في مقابل "بعد الاستصلاح" المتر المكعب من المياه. كذلك فان ترتيب النمط قد تتم محاولات اخضاعه لرغبات كل من المالك والمزارع. فالمالك يرغب في زراعة تلك المحاصيل التي تستنفذ عمالة اكبر وموارد اقل، بينما المزارع سيهتم بتلك المحاصيل ذات المزايا التي تخفف من جهده البشري.

من هنا تدرك اهمية وجود الانظمة الاجتماعية - تعاونيات الانتاج - كأحدى الصيغ التي تكفل ادخال برامج اعادة ترتيب النمط بشكل متوازن مع مفاهيم العمل وحقوق الملكية السائدة وبأقل كلفة اجتماعية ممكنة.

ج - تحديد مستويات الدخل اللازم لاعالة العائلة الزراعية، وبالتالي تحديد المساحة المعقولة للوحدة المزرعية. فالمعدل السائد حاليا لمساحة الارض المخصصة للمزارع في انتاج الخضار هو عشرون دونما. وقد تواجه برامج اعادة ترتيب النمط الزراعي مقاومة من طرف المالك تجاه زيادة مساحة الوحدة المزرعية اذا ما دلت المؤشرات الاقتصادية على ضرورة ذلك، خاصة وانه من الضروري تقدير قيمة دخل العائلة الزراعية بجميع افرادها العاملين في الزراعة، ذلك ان الوحدة المزرعية من المفترض ان تحقق دخلا معقولا للعائلة تكفي لاعالتها، وتفيض لتسديد اقساط القروض طويلة الاجل التي تستحق على العائلة نتيجة توفير خدمات الاسكان والكهرباء والمياه.

د ـ تتطلب برامج اعادة ترتيب النمط الزراعي تجميع المحاصيل من الصنف الواحد، لكن العادة المتبعة في نظام المزارعة السائد تتجه الى تقسيم قطع الاراضي بين المزارعيين بشكل لا يؤدي الى تسهيل العمليات الزراعية وبالتالي زيادة التكاليف. ولا بد من وصول كل من المالك والمزارع الى قناعة بجدوى توحيد بعض انواع الزراعات لتقليل الكلفة وزيادة كفاءة استخدام الالآت والمواد.

هـ ـ كما تتطلب برامج اعادة ترتيب النمط الزراعي، قيام التعاونية بنفسها وعن طريق اسلوب التشغيل ببعض البرامج الزراعية خاصة في انتاج المحاصيل الصناعية او النقدية المميكنة. وهذا يتطلب تجميع بعض الاراضي المملوكة للافراد. او الاكتفاء بتنفيذ تلك البرامج في الاراضي المستصلحة حديثا للتخفيف من الاشكالات الاجتماعية التي قد يصعب حلها.

٩ـ٦ـ٢ القواعد العامة المتبعة في اعادة ترتيب النمط الزراعي

لعل اهم القواعد التي يجب ان تتبع في برامج اعادة ترتيب النمط الزراعي تكمن فيما يلي:

أ ـ الاستفادة المثلى من الظروف المناخية والامكانات البيئية الفريدة التي حباها الله لقطاع الاغوار، وبحيث يمكن توفير الفرص الافضل لنمو، ولازدهار هذه المنطقة والمقيمين العاملين فيها.

ب ـ التحول من الزراعة المعتمدة على مبدأ التقليد والمبادرات الفردية - على اهميتها - الى الزراعة المبنية على حاجات الاستهلاك المحلي ومتطلبات الاسواق الخارجية، وكذلك التحول الى المحاصيل التي تلائم الظروف الموجودة والتي توفر دخلا جيدا للمزارع.

ج ـ توفير فرص العمل المستديم - وزيادة تلك الفرص - للعائلات الزراعية، وبالتالي اعادة توطين الاغوار من الشمال الى الجنوب.

د ـ ايجاد نوع من التوازن البيئي خاصة فيما بين الزراعة النباتية والحيوانية.

هـ ـ التقليل من خاطر تلوث البيئة.

و ـ وتتطلب القواعد الثلاثة الاخيرة ادخال الزراعة الصناعية، وزيادة مساحة الاشجار المثمرة، وزيادة اعداد الثروةالحيوانية، وادخال الزراعة البيولوجية، والزارعة المتداخلة في وحدة المساحة.(Inter_ cropping)

٣-٦-٩ برامج اعادة ترتيب النمط الزراعي:

يعتمد التصور المطروح على عدة فرضيات اساسية اهمها توفر الظروف التي تسمح بقيام مجلس لتطوير قطاع الاغوار - اسكان، مياه، كهرباء، وخدمات اجتماعية- وبانشاء تعاونيات انتاجية، تشكل اداراتها الهيئة العامة لتعاونية التسويق، ووضع الخطط وبدء التنفيذ لتطوير البنى التحتية والموارد بما في ذلك زيادة الرقعة الزراعية، وكميات المياه الصالحة للري، ومحطات البحوث الزراعية، والاجهزة الادارية والفنية الارشادية وتوفير مصادر التمويل، وكل ذلك ضمن برنامج سنوي مدته خمسة سنوات. وبناء على ذلك، فان الفرضية المطروحة والتي تقوم عليها كل الحسابات التالية تفترض ان مساحة الاراضي المخطط لاستغلالها ستبلغ حوالي ٧٠ الف دونم. وان كميات المياه التي ستتوفر لذلك الاستغلال ستبلغ حوالي ٥٥ مليون متر مكعب، وسيتم توفيرها من انشاء المصائد المائية على الوديان، ومن تطوير مياه الينابيع اساسا.

وعلى ضوء ذلك فان مقومات الخطة التطويرية في اعادة ترتيب النمط الزراعي في الاغوار ستراعي القواعد العامة سالفة الذكر، وستعتمد على منطلقين رئيسيين اولهما اعادة ترتيب النمط للاراضي المستغلة حاليا (٤٠-٤٥ الف دونم)، وثانيهما وضع تصور للنمط المحصولي في الاراضي المستصلحة الجديدة (حوالي ٢٥ الف دونم).

ولعله من الممكن افتراض بان الوحدات المزرعية سوف تندرج ضمن فئات اربع حسب النمط المحصولي الغالب عليها، وتبعا لاختيارات المزارعين وافضلياتهم التخصصية لاستغلال الوحدات المزرعية (سواء اكانوا ملاكا لها او عاملين فيها)، وبحيث تتوافق الاختيارات مع طبيعة التربة ونوعية المياه:-

أ - وحدات مزرعية تغلب عليها البستنة الشجرية كفرع اقتصادي رئيسي. ومنها ما هو قائم حاليا، كمزارع الحمضيات ومزارع الموز، ومنها ما سيدخل ضمن وحدات مزرعية جديدة.

ب - وحدات مزرعية تغلب عليها زراعة محاصيل الخضار، والعديد منها قائم اساسا.

ج - وحدات مزرعية تغلب عليها تربية الابقار اساسا والثروة الحيوانية عموما كتخصص اساسي، واغلب هذه الوحدات مستحدثة.

د - وحدات مزرعية تغلب عليها المحاصيل النقدية والصناعية، واغلب هذه الوحدات- هي جماعية ومستحدثة وتدار تعاونيا.

ספרים האוניברסיטאי ירושלים

جدول (رقم ٤)

خطة تطوير واعادة ترتيب النمط الزراعي في قطاع الاغوار

	نوع المحصول	المساحة الحالية	المساحة المتوقعة	نسبة الاستغلال	احتياجات المياه م٣/دونم	المياه اللازمة مليون م٣	الانتاج الحالي طن	الانتاج المتوقع طن	تغيير المساحة %	تغيير الانتاج %
١-	بستنة الشجرية									
	موز	٣٧٠٠	٦٥٠٠	٩,٣	١٥٠٠	٩,٥٠٠	٩٢٥٠	١٦٢٥٠	١٧٦	١٧٦
	حمضيات	٢٩٠٠	٢٥٠٠	٣,٦	١٢٠٠	٣,٠٠٠	٦٤٠٠	٦٢٥٠	٨٦	٩٧
	نخيل بلح	٥٠٠	٣٠٠٠	٤,٣	٥٠٠	١,٥٠٠	١٠٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠	٦٠٠
	عنب	٢٠٠	١٠٠٠	١,٤	١٢٠٠	١,٢٠٠	٣٠٠	١٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠
	اسكدنيا	٢٠	٥٠٠	٠,٧	١٢٠٠	٠,٦٠٠	٢٠	٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠
	اشجار شبه استوائية	٢٠٠	١٥٠٠	٢,١	١٢٠٠	١,٨٠٠	٣٠٠	٢٢٥٠	٧٥٠	٧٥٠
	المجاميع	٧٥٠٠	١٥٠٠٠	٢١,٤		١٧,٦٠٠	١٧٢٧٠	٣٢٧٥٠	٢٠٠	١٨٩
٢-	المحاصيل النقدية									
	بطاطا	٣٠٠	٢٠٠٠	٢,٩	٥٠٠	١,٠٠٠	٦٠٠	٤٤٠٠	٦٦٦	٧٣٣
	بصل	١٣٨	١٥٠٠	٢,١	٥٠٠	٠,٧٥٠	٣٨٦	٤٠٠٠	١٠٣٨	١٠٣٨
	ثوم	٥٠	٥٠٠	٠,٧	٥٠٠	٠,٢٥٠	٧٥	٧٥٠	١٠٠٠	١٠٠٠
	بندورة صناعية	---	٢٠٠٠	٢,٩	٧٠٠	١,٤٠٠	---	٧٠٠٠	--	--
	ذرة صفراء	---	٧٠٠	١,٠	٥٠٠	٠,٣٥٠	---	١٠٥٠	--	--
	جزر	٢٠٠	١٣٠٠	١,٩	٥٠٠	٠,٦٥٠	٣٠٠	١٩٥٠	٦٥٠	٦٥٠
	المجاميع	٦٨٨	٨٠٠٠	١١,٥	---	٤,٤٠٠	١٣٦١	١٩١٥٠	١١٦٢	١٤٠٠

تابع جدول (رقم ٤)

	نوع المحصول	المساحة الحالية	المساحة المتوقعة	نسبة الاستغلال	احتياجات المياه م٣/دونم	المياه اللازمة مليون م٣	الانتاج الحالي طن	الانتاج المتوقع طن	تغيير المساحة %	تغيير الانتاج %
٣-	المحميل الحقلية									
	قمح	٣٧٧٠	١٠٠٠	١,٤	٣٥٠	٠,٣٥٠	٩٤٥بعل	٥٠٠ ري		
	شعير بعل	١١٤٠	٢٠٠٠	٢,٩	٣٥٠	٠,٧٠٠	٢٢٨بعل	٧٠٠ ري		
	حمص	—	١٠٠٠	١,٤	٣٥٠	٠,٣٥٠	—	١٧٠		
	ذرة سورجوم	—	١٣٠٠	١,٩	٥٠٠	٠,٦٥٠	—	٢٦٠		
	حشيشة سودان	—	١٢٠٠	١,٦	٥٠٠	٠,٦٠٠	—	٣٠٠٠		
	عباد الشمس	—	١٠٠٠	١,٤	٥٠٠	٠,٥٠٠	—	١٥٠		
	برسيم سنوي	—	٢٠٠٠	٢,٩	٧٥٠	١,٥٠٠	—	٨٠٠٠		
	المجاميع	٤٩١٠	٩٥٠٠	١٣,٦٨	—	٤,٦٥٠	١١٧٣	١٢٧٨٠	١٩٣%	١٠٩٠%
٤-	برسيم مصر									
	برسيم مصر	٥٠٠	٤٠٠٠	٥,٧	١٥٠٠	٦,٠٠٠	—	١٦٠٠٠		

	نوع المحصول	المساحة الحالية	المساحة المتوقعة	نسبة الاستغلال	احتياجات المياه م٣/دونم	المياه اللازمة مليون م٣	الانتاج الحالي طن	الانتاج المتوقع طن	تغيير المساحة %	تغيير الانتاج %
٥-	الخضار									
	بطيخ	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٧,١	----	----	١٢٠٠٠	١٥٠٠٠	----	----
	شمام	٤٠	٣٠٠	٠,٤	----	----	٦٠	٤٥٠	----	----
	بندورة	٧٠٠٠	٧٠٠٠	١٠,٠	----	----	٢١٠٠٠	٢١٠٠٠	----	----
	خيار	٤٠٠٠	١٥٠٠ *	٢,١	----	----	٦٠٠٠	٢٢٥٠	----	----
	باذنجان	٣٠٠٠	٣٥٠٠	٥,٠	----	----	٧٥٠٠	٨٧٥٠	----	----
	فلفل	١٢٠٠	١٢٠٠	١,٦	----	----	١٠٨٠	١٠٨٠	----	----
	كوسا	٤٥٠٠	٢٣٠٠ **	٣,٣	----	----	٥٨٥٠	٢٩٩٠	----	----
	بامية	٦	٣٠٠	٠,٤	----	----	٢,٤	١٢٠	----	----
	ملفوف	٥٠	٤٠٠	٠,٦	----	----	١١٠	٨٨٠	----	----
	زهرة	٦٠٠	٥٠٠	٠,٧	----	----	١٣٢٠	١١٠٠	----	----
	فول اخضر	١٣٠٠	١٥٠٠	٢,١	----	----	٧٨٠	٩٠٠	----	----
	فاصوليا	١٥٠٠	١٥٠٠	٢,١	----	----	١٢٠٠	١٢٠٠	----	----
	ملوخية	١٠٠٠	١٥٠٠	٢,١	----	----	٢٧٠٠	٤٠٥٠	----	----
	اخرى	٣٥٠٠	٣٥٠٠	٥,٠	----	----	٤٥٥٠	٤٥٥٠	----	----
	المجموع ***	٣١٦٩٦	٣٠,٠٠٠	٤٢,٥	٧٠٠	٢١,٠٠	٦٤١٥٢,٤	٦٤٣٢٠.	٩٥,٦	١٠٩,٥
٦-	.ارامي بور/ تحت التحضير	---	١٠٠٠	١,٤						
٧-	مباني/قنوات صرف/طرق	----	٢٥٠٠	٣,٦						
	المجموع العام	٤٤٧٩٤	٧٠٠٠٠	%١٠٠	----	٥٣,٦٥٠	٨٣٩٥٦,٤	١٤٠٩٦٠.	١٥٦	١٦٨

* المساحة المحصولية للخيار ٤٠٠٠ دونم منها ٢٥٠٠ دونم محملة مع البندورة
** المساحة المحصولية للكوسا ٤٠٠٠ دونم تزرع عروة رئيسية ثانية بنفس الارض.
*** ويزيد اجمالي المحصولية عن اجمالي المساحة الارضية . وكمثال على ذلك فان انتاج المساحة المحصولية من الخيار والكوسا فقط سيزيد ٥٩٦٠ طن

٩-٧ النمط الزراعي المقترح:

واذا ما اخذت استراتيجيات الاستصلاح واعادة ترتيب النمط بعين الاعتبار، فيبدو ان احدى التصورات للنمط الزراعي في الاغوار سوف تتشكل على النحو التالي ومدتها سنوات البرنامج الخمسة:-

٩-٧-١ البستنة الشجرية:

ستشهد البستنة الشجرية زيادة في مساحتها بحوالي ١٠٠٪ تصل من حوالي ٧٥٠٠ دونم الى خمسة عشر الف دونم، كما ستشهد تنويعا في الاصناف المزروعة. وستراعى الخطة نوع المياه والتربة في اختيار مواقع الزراعات خاصة فيما يتعلق بالموز. ويلاحظ في الخطة انها لم تزد من مساحة الحمضيات. واكبر نسبة لزيادة المساحة اعطيت لاشجار نخيل البلح حيث هناك تزايد شديد في الطلب المحلي على ثماره وكذلك لامكانية استغلاله في الاراضي الرملية المائلة للملوحة، ولقلة احتياجاته من المياه. ويلي ذلك الموز حيث تدل الاحصاءات لسنوات متتالية على ثبات اسعاره وحسن مردوده، كما ان الطلب على استهلاكه محليا وخارجيا في ارتفاع مضطرد. واعطي العنب والاشجار شبه الاستوائية الاخرى اهتماما خاصا لتلبية احتياجات طلبات استهلاكه من قطاعات اجتماعية معينة، حيث يتم استيراد هذه الاصناف حاليا. وبالتالي يعتبر توفير مثل تلك الاصناف كبديل عن الاستيراد. ومن حيث المواقع فيفضل ان تتركز اغلب زراعات الموز في مناطق اريحا والعوجا والجفتلك لتوفر المياه الحلوة. بينما والاسكدينيا في فروش بيت دجن، والاشجار شبه الاستوائية في الجفتلك واريحا بشكل خاص. اما النخيل فمن المرغوب فيه لو انتشرت زارعته على طول منطقة الاغوار مع التركيز في نسبة معينة منه للاراضي المستصلحة حديثا والتي تزيد نسبة الملوحة فيها عن غيرها.

٩-٧-٢ الخضار:

قد يبدو للوهلة الاولى ان الخطة المقترحة لم تعط اهتماما لزيادة مساحة الخضار، وهذه حقيقة، لكن المقترح في الخطة بالنسبة لاعادة ترتيب النمط في زراعة الخضار هو الاهتمام الاكبر بزراعة الخضار المحمية، واطالة فترة مواعيد الزراعة، وبتوفير التجارب لزيادة مساحات الخضار المزروعة تداخليا مع بعضها بنفس وحدة المساحة، وباجراء التجارب على الزراعة البيولوجية. لقد بدأت تلاحظ بداية التلوث البيئي والمحصولي وزيادة الملوحة في التربة من جراء الاستعمالات المكثفة للاسمدة الكيماوية والعلاجات الزراعية وترك المخلفات البلاستيكية في الاراضي.

ونقطة الانطلاق الاساسية في خطة زراعة الخضار بالاغوارستعتمد على تلبية احتياجات الاسواق التصديرية القريبة (او ربما البعيدة اذا توفرت الشروط المناسبة) وعليه فان مواسم الزراعة والقطاف ونوع المنتج هي العامل المحدد، بالاضافة الى الاصناف، فالزراعة المحمية والزراعة البيولوجية ستكون هي الردالانسب.

ولا يخفى ان خطط الزراعة في الخضار هي خطط سنوية ستعتمد اصلا على توقعات وتحليلات السوق، وعليه فان المرونة في زيادة مساحة الخضار او تقليلها قضية اقتصادية مطلوبة طالما ان العامل، المحدد للمساحات والاصناف هو توقعات السوق. ولعل من المهم هنا ملاحظة ان خطة زراعة الخضار لا بد وان ينظر اليها باعتبارها متكاملة مع خطة زراعة المحاصيل النقدية والبرسيم السنوي والمعمر والمحاصيل الحقلية الشتوية والصيفية، وذلك مراعاة للدورة الزراعية واثرها الايجابي على خواص التربة، ومراعاة التوازن البيئي وكذلك التوازن المحصولي بين متطلبات الغذاء البشري والغذاء الحيواني واحتياجات التصنيع الزارعي. (انظر النموذج التوضيحي المرفق (جدول رقم ٤)

٩-٧-٣ المحاصيل النقدية:

تم استعمال تعبير المحاصيل النقدية ليدل على تلك الخضار او المحاصيل التي ستتم زراعتها باسلوب الزراعة المميكنة، وتشمل المحاصيل النقدية الجزر والبندورة الصناعية، والبطاطا، والبصل بوجه الخصوص. وخصص لها من المساحة الزراعية العامة ما يقارب ١١٪ بالنظر لاهمية ادخال هذا النمط في الاغوار من حيث المردود الاقتصادي والتكامل الزراعي وتلبية الاحتياجات الاستهلاكية والتنموية. ويبدو من الضروري زراعة نسبة معقولة من المحاصيل النقدية على اساس التشغيل وبمساحة كبيرة وذلك لنجاعة استخدام الميكنة الزراعية.

٩-٧-٤ البرسيم والمحاصيل الحقلية:

تراعي خطة اعادة ترتيب النمط ادخال محصول البرسيم بصنفيه السنوي والمعمر كجزء اساسي لاعادة الترتيب المحصولي، ولتوفير المادة الرئيسية التي تعتمد عليها تنمية الثروةالحيوانية - وتربية الابقار على وجه الخصوص. وكذلك الحال بالنسبة للمحاصيل الحقلية الشتوية او الصيفية التي ستدخل ضمن الدورة الزراعية للارض وتوفر المادة العلفية للثروة الحيوانية بوجه الخصوص. ويلاحظ ان الخطة المقترحة قد انقصت من مساحة المحاصيل الحقلية الشتوية(قمح وشعير) التي

تزرع شبه بعل بالاغوار (حوالي ٥٠٠٠ دونم) ووفرت لها كميات من مياه الري لزيادة انتاجية الدونم. لكن الخطة لم تهمل هذه الزراعة نظرا لاهميتها من حيث الدورة الزراعية اولا، ومن حيث توفير المادة العلفية "النشوية" ثانيا. وقد زادت الخطة من اصناف الزراعات من المحصايل الحقلية لتشمل المحاصيل الصيفية والشتوية، وتوفير المواد العلفية اللازمة لتطوير فرع الثروة الحيوانية. ويلاحظ ان نسبة المساحة التي خصصت للمحاصيل الحقلية قد زادت عن ١٢٪.

٩ـ ٨ فرص العمل المتوقع توفرها:

من المتوقع، وعند السنة الخامسة، ان توفر برامج الاستصلاح والتطوير الزراعي في قطاع الاغوار - حسب التصور السابق - حوالي الفي فرصة عمل جديدة، منها الف وثلاثماية وثلاثون فرصة عمل زراعي مباشر، واربعماية فرصة عمل في الخدمات الانتاجية، ومايتان وسبعون فرصة عمل في الخدمات الادارية والعامة. كما انه من المتوقع ان تتحول فرص العمل المؤقت المتوفرة في الوقت الحالي الى فرص عمل مستديم مع احتمالية عالية لارتفاع متوسط الدخل، وان تحتجب عن قطاع الاغوار "طريقة المزارعة" في حقول الخضراوات والمبنية على اساس الحياة المتنقلة صيفا وشتاء فيما بين اماكن سكن المزارعين الدائمة وما بين اماكن عملهم الشتوي في الاغوار. او بمعنى أخر فستتوفر فرص الاستقرار البشري الدائم في هذا القطاع.

وتجدر الاشارة الى ان تلك الارقام عن العمالة قد تم احتسابها على أساس ان المعدل العام للوحدة المزرعية هو ثمانية عشر دونما، وان ما سيخصص للتعامل معه باسلوب التشغيل المميكن، من اراضي المحاصيل النقدية والحقلية هو ٦٠٪ من اجمالي مساحة تلك الاراضي (١٢٧٠٠ دونم)، وانه ستتوفر عمالة متخصصة (ووحدات مزرعية) في تنمية الثروة الحيوانية (الابقار الحلوب) تقدر بحوالي ماية وحدة مزرعية وبمعدل مساحة خمسة دونمات للوحدة المزرعية وخمسة عشر رأسا من الابقار.

ولا بد من التنويه ان الوحدة المزرعية قد لا تعنى العائلة الزراعية، فبعض العائلات الزراعية قد تتمكن من العمل في وحدتين مزرعيتين.

٩-٩ التعاونيات الانتاجية:

تهيء برامج الاستصلاح والتطوير الزراعي المطروح امكانية اقامة ثلاثة وعشرين تعاونية انتاجية بمعدل ماية وخمسين مزارع في كل تعاونية وبمساحة ارض حوالي الفين وسبعماية دونم. وستوظف كل تعاونية انتاجية ثلاثة مهندسين زراعيين ومحاسب، وبحيث يتم اختيار احدهم كرئيس للفريق (مدير). وبمعدل رواتب من ٥٥٠٠-٦٥٠٠ دولار سنويا لكل منهم. وستغطى كلفة خدماتهم من رسوم خدمات الارشاد والادارة التي تتقضاها التعاونية من الاعضاء.

وفيما يلي تصور لنسب توزيع الدخل من الانتاج
(كمعدل عام يصل الدخل ٧٥٠ دولار / دونم)

٤٠٪	للعمل في الوحدة المزرعية	٣٠٠,٠ دولار
٢٥٪	لتنغطية كلفة المدخلات الزراعية	١٨٧,٥ دولار
١٥٪	خدمات التسويق	١١٢,٥ دولار
٢٠٪	لتوفير الموارد (ارض ومياه)	١٥٠,٠ دولار
		٧٥٠,٠٠ دولار

هذا وتخصم النسب التالية (١٧,٥٪) من الدخل الصافي مناصفة بين كل من العمل (المزارع) والموارد الطبيعية (المالك). اما اذا كان المزارع هو المالك فانها تخصم منه مباشرة.

توزيع النسب من الدخل الصافي (٤٥٠ دولار / دونم)

١٠٪	تسديد القروض الاستثمارية (٢٠ عاما)	٤٥,٠ دولار
١,٠٪	تأمين على المحاصيل ضد الكوارث	٤,٥٠ دولار
٣,٥٪	خدمات الارشاد الفني والاداري	١٥,٧٥ دولار
١,٠٪	خدمات البحث العلمي والتدريب	٤,٥٠ دولار
١,٠٪	خدمات مجلس تطوير قطاع الاغوار	٤,٥٠ دولار
١,٠٪	خدمات صيانة المصائد المائية والشبكات الرئيسية	٤,٥٠ دولار

وتقوم التعاونية الانتاجية بعمليات الخصم تلك وترصدها لحساب مستحقيها. اما خدمات التسويق فتتوزع بين النقل والتعبئة وخدمات الاسواق المركزية بواسطة تعاونية التسويق، وتوزع تلك النسبة حسب تعاقداتها المختلفة التي تقوم بها نيابة عن المزارع. طبيعي ان توفر نسبة معينة لحساب تعاونية التسويق نفسها لقاء خدماتها ولتغطية العمالة فيها.

التقديرات الاجمالية الاولية للكلفة الاستثمارية

لنموذج تطوير واستصلاح الاراضي في قطاع الاغوار

تجدر الاشارة، وقبل البدء بتحديد الارقام، ان هذه التقديرات هي تقديرات اولية، ولا تشكل باية حال من الاحوال اية خطة موازنة تقديرية، وطبيعي ان الموازنات التقديرية سيلزمها القيام بدراسة متعمقة للمشاريع المقترحة في النموذج.

نوع المشروع	الكلفة الاجمالية بالدولار
١- استصلاح ٢٥ الف دونم بكلفة تقديرية ٢٥٠ دولار / الدونم	٦,٢٥٠,٠٠٠
٢- اقامة شبكات ري كاملة بكلفة تقديرية ٤٠٠ دولار/الدونم	١٠,٠٠٠,٠٠٠
٣- استصلاح ٧٠ بئر مياه بكلفة تقديرية ١٥٠٠٠ دولار / البئر	١,٠٥٠,٠٠٠
٤- حفر بئر (للاستعمال الزراعي العام في منطقة العوجا) عميقة بتدفق اعلى من ٥٥٠ م مكعب / ساعة	١,٠٠٠,٠٠٠
٥- تحويل القنوات المفتوحة لينابيع القلط، العوجا، النويعمة الى قنوات مغلقة (مواسير) وبطول اجمالي ٣٠كم. يختلف حجم المواسير في المشاريع لكن اعتبر ٤٠٠ دولار للمتر هو السعر المتوسط وان اعمال الحفر والطمم واللوزام والاعمال الاخرى تساوي٤٠٪ من كلفة المواسير	١٦,٨٠٠,٠٠٠
٦- انشاء مصائد مائية على وادي العوجا والقلط والنويعمة والمالح بقيمة تقديرية ٤ ملايين دولار لكل منشأة مع احتساب ثمن ملكية الارض بقيمة رمزية لا تتجاوز ٢٠٠ دينار للدونم	١٦,٠٠٠,٠٠٠
٧- اقامة ٥٠٠ وحدة سكنية ريفية (٢٥ وحدة في فصايل والباقي في الجفتلك وفروش بيت دجن) بكلفة اجمالية ١٥٠٠٠ دولار/الوحدة (خلال ٤ سنوات)	٧,٥٠٠,٠٠٠
٨- تمديد شبكات كهرباء ومياه شرب رئيسية لوحدات السكن بواقع ٢٠٠٠ دولار للوحدة	١,٠٠٠,٠٠٠
٩- انشاء طرق زراعية بواقع ٢٥ كلم طول×٣م عرض (بسكورس فقط) بكلفة تقديرية ٩٠٠٠ دولار لكل كيلومتر طولي	٠,٢٢٥,٠٠٠
١٠- تكاليف مشاريع البحوث العلمية التطبيقية لمدة ثلاث سنوات بواقع ٤٠٠ الف دولار/سنة	١,٢٠٠,٠٠٠
١١- تكاليف برامج تدريب للاجهزة الارشادية والادارية لمدة ثلاث سنوات بواقع ٢٠٠ الف دولار/سنة	٠,٦٠٠,٠٠٠
١٢- توفير مخصصات للقروض التشغيلية الموسمية (للسنة الاولى فقط)	٥,٠٠٠,٠٠٠
التقدير الاجمالي	٦٦,٦٢٥,٠٠٠

تفصيلات على التقديرات المقترحة

نظرا لان بعضا من هذه المشاريع تحمل صفة المشروعات العامة، فمن المقترح البحث عن مصادر تمويل على شكل هبات لتغطية جزء محدد من كلفة تلك المشاريع حتى لا يثقل كاهل المزارعين الذين سيقطنون في هذه المنطقة الهامة ويعيدون اعمارها. وفيما يلي اقتراح بتفصيلات تلك الهبات. اما باقي التمويل الاستثماري فيمنح على شكل قروض طويلة الامد وميسرة.

١- مشروع قنوات الينابيع (نسبة الهبة ١٠٠٪)	١٦،٨٠٠،٠٠٠
٢- مشروع المصائد المائية (نسبة الهبة ١٠٠٪)	١٦،٠٠٠،٠٠٠
٣- مشروع بئر العوجا (نسبة الهبة ١٠٠٪)	١،٠٠٠،٠٠٠
٤- مشروع الاسكان والطرق وشبكات الكهرباء والمياه الرئيسية (نسبة الهبة ٥٠٪)	٤،٢٦٢،٥٠٠
٥- مشروع البحوث التطبيقية (نسبة الهبة ١٠٠ ٪ للسنوات الثلاث الاولى، وبعدها يتم تمويله من المزارعين)	١،٢٠٠،٠٠٠
٦- مشروع التدريب (نسبة الهبة ١٠٠٪ للسنوات الثلاث الاولى، وبعدها يتم تمويله من المزارعين)	٦٠٠،٠٠٠
الاجمالي	٣٩،٩٦٢،٥٠٠

١٠- ملاحظات هامة على نموذجي خطة التطوير واعادة ترتيب النمط في جنين والاغوار

١٠-١ تعتمد استراتيجية خطة تطوير الاغوار على زيادة الرقعة الزراعية، وزيادة كميات مياه الري المستعملة، واعادة اسكان المواطنين بشكل دائم في هذه المنطقة. كما تقترح الخطة ادخال بعض الزراعات الجديدة سواء في البستنة الشجرية او المحاصيل الحقلية - خاصة محاصيل الاعلاف - بينما اغفلت الخطة عوامل زيادة الانتاجية من وحدة المساحة عند احتسابها لكميات الانتاج المتوقعة، وذلك لكي يتم قياس تلك الزيادة من خلال زيادة المساحة المزروعة. ولا شك انه عند احتساب عوامل زيادة الانتاجية فان الارقام عن الانتاج سوف تتغير بشكل ايجابي.

١٠-٢ بينما لا تعتمد استراتيجية خطة التطوير في لوء جنين على زيادة الرقعة الزراعية الا بشكل ثانوي جدا، بل انها تقلل من مساحة المحاصيل المروية. لكنها تعتمد بشكل رئيسي على زيادة الانتاجية من وحدة المساحة خاصة في مجال الخضار، وذلك لرفع كفاءة استغلال الارض والمياه. ولم تغفل الخطة اهمية التنويع في الزراعات، وفي التوازن بين الزراعة النباتية والزراعة الحيوانية.

١٠-٣ لم يتطرق النموذج المقدم في خطة جنين الى تطوير فرعي البستنة الشجرية والثروة الحيوانية، بسبب ان تطوير هذان الفراعان سيكون متشابها - الى حد ما - مع خطط التطوير في باقي الوية الضفة الغربيةومتكاملا معها. لكن اهمية تطوير محاصيل الاعلاف في كل من منطقتي الاغوار وجنين تنبع من ان باقي الالوية سوف تعتمد بشكل او بأخر على انتاج هاتين المنطقتين من المحاصيل بشكل عام والمحاصيل العلفية والخضراء بشكل خاص.

١٠-٤ قد يبدو لاصحاب المدارس الحديثة في الزراعة - خاصة الاقتصاديون الزراعيون - ان الخطة تعتمد على المدرسة الزراعية القديمة في اعادة ترتيب النمط الزراعي، فتطرح الدورة الزراعية المحصولية كأساس لمنهجها، بينما التطور التكنولوجي الحديث قد اجتاز تلك المرحلة بادخاله اساليب التوازن الكيماوي في المحافظة على خواص وتركيب التربة. كا يمكن ان يطرح الاقتصاديون جدوى زراعة المحاصيل الحقلية (كالحبوب) تحت الري، خاصة وان كلفة المياه مرتفعة. لكن المدقق في هاتين الخطتين سوف يصل في نهاية المطاف الى ان التوازن الطبيعي اصبح مطلبا لاقترانه بمبدأ الاعتماد الذاتي، ولتخفيض تلك المبالغ من

العملات الصعبة الواجب رصدها لاستيراد هذه المحاصيل، ولمحاولته حل مشاكل التلوث البيئي، اضافة الى ان الدعوة لزيادة اعداد الثروة الحيوانية تعنى زيادة في الطلب على المواد العلفية. لكن يجب الاعتراف بان الاحتياجات الغذائية من الحبوب او من المواد العلفية تستحيل تلبيتها بالكامل من الارض الفلسطينية.

١٠-٥ وقد طرحت هاتان الخطتان تصورا اشمل - وربما ادق - لمعنى العودة الى الارض، فتفتح مجالات لزيادة فرص العمل المستديم عن طريق المزج والتنويع بين زراعات المحاصيل الحقلية من ناحية، وعن طريق توفير نفس المساحات السابقة لزراعة الخضار التصديرية او المحلية الاستهلاك، وعن طريق اعطاء فرصة اكبر للاربحية من العمل في مجال الثروة الحيوانية وزيادة فرص العمل في هذا المجال. ولعل برامج استصلاح الاراضي ذاتها ستوفر فرص العمل لاعداد من العاملين خلال فترة البرنامج نفسه.

١٠-٦ ويلاحظ من تحليل خطتي جنين والاغوار، ان منطقة جنين تضم اغلب المحاصيل البعلية ذات الاهمية الاستراتيجية (حوالي ٤٦٪) بينما تحتضن اراضي الاغوار غالبية المحاصيل المروية (حوالي ٥٥٪)، (ولا تدخل محاصيل القمح والشعير في هذه الحسابات). وهذا التحليل يوضح اولوية العمل في الاستصلاح والتطوير المحصولي لهاتين المنطقتين. (راجع جدول رقم ٢)

١٠-٧ وعند النظر الى اعادة ترتيب النمط في بعض المحاصيل الحقلية الاستراتيجية بالضفة الغربية بشكل عام. فيبين الجدول (رقم ٢) الاقتراحات الخاصة بذلك، حيث تقترح الخطة زيادة محصول البصل بنسبة ٤١٪، والحمص بنسبة ٢٥٪، والفول الناشف بنسبة ٩٨٪، والعدس بنسبة ١٢٪، والسمسم بنسبة ٩٢٪، وعباد الشمس بنسبة ٢١٧٪، والبيقيا بنسبة ١٢٠٪، والذرة الحمراء (السورجوم) بنسبة ٢٢٠٪، والبطاطا نسبة ٧٨٪.

كما تقترح الخطة زيادة المساحات المزروعة بمحصول الثوم، وادخال زراعة البندورة الصناعية، والنباتات العشبية والطبية بشكل تجاري. لكن الخطة تقترح التقليل من المساحات المخصصة لزراعة ذرة المكانس نظرا لبداية انخفاض الطلب عليها، وكذلك الكرسنة نظرا لقلة مردودها، وبالتالي الاستفادة من المساحات المتوفرة في محاصيل اعلى انتاجا واكثر احتمالية للربحية.

١٠-٨ ولا بد من التنويه بان مساحات الاراضي المخصصة لزراعة القمح والشعير فقد اقترح منذ بداية التحليلات بعدم زيادتها، بل ان الامر الاكثر الحاحا هو رفع الكفاءة الانتاجية من تلك المساحات عن طريق نقل التكنولوجيا التي تم التوصل اليها في البلدان المجاورة من حيث طرق زراعتها ومواعيدها، ومن حيث الاصناف الاكثر ملاءمة للبيئة المحلية.

١٠-٩ ولعل من المهم الادراك بان المزارع هو "منتج" من حيث التخصص المهني، واذا ما اريد له ان يبرع في انتاجه فلا بد من ان تصل اليه حصيلة الخبرات الفنية والعلمية الحديثة، وان تتوفر له الموارد المطلوبة والاسواق المرغوبة، وباسعار تكفل له مردودا موازيا لجهده وعرقه. وهذه الوظائف (الخدمات) الهامة لا يجوز ان يقوم بها بنفسه، فيتعطل عمله في الانتاج، ولا يعقل ان يبقى متلقيا للاسعار دونما ان يكون له تأثير عليها.

ولما كان النظام الاقتصادي الزراعي - كغيره - يعتمد على اقتصاديات السوق، فان المزارع لا يمكنه - منفردا - ان يقوم بالمنافسة في الاسواق. وتنبع حقيقة امتلاكه لقوة التأثير على اقتصاديات السوق من مساهمته في عملية البناء الديمقراطي لتعاونيات الانتاج وبالتالي اتحادات ومجالس التسويق. التي تقوم بتمثيله تمثيلا ديمقراطيا، وتؤثر بشكل ايجابي في تحقيق نوع من التوازن في الخلل الحاصل حاليا في اقتصاديات السوق.

١٠-١٠ واخيرا، فلا بد من التأكيد على ان احدا لا يمكنه الادعاء باحتكار المعرفة، والاحاطة بكل القضايا المتعلقة بعمليات التطوير والاستصلاح الزراعي. وما تم تقديمه في هذه الورقة ما هو الا محاولة فردية، قد تساعد في استكشاف الاسس والخطوط العامةالتي قد تشكل مدخلا لدراسات متعددة، تمهيدا لبذل الجهورد الجماعية في وضع الخطط التطويرية الزراعية وبرامج استصلاح الاراضي وتطوير مياه الري. وبغدها، فقط يمكن ترسيخ مفهوم "العودة الى الارض" من شعار مرفوع ال عمل جاد تلتقي عنده كل الجهود المخلصة.

تقديرات الكلفة العامة لمشاريع خطط التطوير والاستصلاح المقترحة

نوع مشروع الخطة	تقدير الكلفة بالدولار	الاجمالي
أ- جنين		
١- بيوت بلاستيكية في لوء جنين ١٣٠٠ دونم بواقع ٦٠٠٠ دولار للدونم (قروض متوسطة)	٧,٨٠٠,٠٠٠	
٢- استصلاح ٥٠ بئر مياه في جنين بواقع ١٥٠٠٠ دولار بئر (قروض طويلة)	٠,٧٥٠,٠٠٠	٨,٥٥٠,٠٠٠
ب- الاغوار		
٣- استصلاح ٢٥ الف دونم بالاغوار بواقع ٢٥٠ دولار / دونم (قروض طويلة)	٦,٢٥٠,٠٠٠	
٤- شبكان ري رئيسية وفرعية ٤٠٠ دولار / دونم (قروض متوسطة)	١٠,٠٠٠,٠٠٠	
٥- حفر بئر العوجا (هبة ١٠٠٪)	١,٠٠٠,٠٠٠	
٦- قنوات مغلقة للينابيع (هبة ١٠٠٪)	١٦,٨٠٠,٠٠٠	
٧- مصائد مائية للوديان (هبة ١٠٠٪)	١٦,٠٠٠,٠٠٠	
٨- استصلاح ٧٠ بئر في الاغوار (قروض طويلة)	١,٠٥٠,٠٠٠	
٩- اقامة ٥٠٠ وحدة سكن ريفية هبة ٥٠٪+قروض طويلة ٥٠٪	٧,٥٠٠,٠٠٠	
١٠- تمديد شبكات رئيسية كهرباء ومياه شرب وطرق هبة ٥٠٪ + قروض طويلة ٥٠٪	١,٢٢٥,٠٠٠	
١١- ابحاث زراعية تطبيقية(هبة١٠٠٪)	١,٢٠٠,٠٠٠	
١٢- مشروع تدريب الكوادر (هبة١٠٠٪)	٠,٦٠٠,٠٠٠	٦١,٦٢٥,٠٠٠
ج- المناطق المرتفعة		
١٣- استصلاح ٥٠ الف دونم في الاراضي المرتفعة (قروض متوسطة)	٧,٦٠٠,٠٠٠	
١٤- كلفة زراعة اشتال والعناية بها (قروض متوسطة)	٧,٥٠٠,٠٠٠	١٥,١٠٠,٠٠٠
ر- قروض موسمية		
١٥- قروض تشغيلية موسمية (جنين)	٣,٠٠٠,٠٠٠	
١٦- قروض تشغيلية موسمية (الاغوار)	٥,٠٠٠,٠٠٠	٨,٠٠٠,٠٠٠
المجموع العام	٩٣,٢٧٥,٠٠٠	٩٣,٢٧٥,٠٠٠

تفصيلات التمويل:

بناء على التقديرات السابقة للكلفة الاجمالية المبدأية العامة لجميع مشاريع الخطة الخمسية لتطوير واستصلاح الاراضي في الضفة الغربية المحتلة، يمكن تفصيل خطة التمويل كما هو مبين فيما يلي. ويتضح من هذه الخطة التمويلية ان هناك ضرورة لتوفير حوالي ٤٠ مليون دولار على شكل هبات لتمويل المشاريع العامة، واكثر من ١٢ مليون دولار كقروض طويلة الاجل وميسرة، وحوالي ٢٢ مليون دولار قروض متوسطة الاجل، وثمانية ملايين دولار قروض موسمية لمرة واحدة .

١- هبات	٢٩,٩٦٢,٥٠٠
٢- قروض طويلة الاجل	١٢,٤١٢,٥٠٠
٣- قروض متوسطة الاجل	٢٢,٩٠٠,٠٠٠
٤- قروض موسمية	٨,٠٠٠,٠٠٠

الاستنتاجات

١- بعد ان فقدت الاراضي السهلية الخصبة في عام ١٩٤٨، اتجه المزارع الفلسطيني الى استصلاح الاراضي الوعرة في الضفة الغربية، والاراضي الرملية في قطاع غزة. وقد وصلت نسبة الاراضي الزراعية المفتلحة الى حوالي ٢٠٪ من مجموع اراضي الضفة الغربية، والى حوالي ٥٢٪ من مجموع الاراضي في قطاع غزة. وتعتبر مثل هذه النسبة قياسية بالمفهوم العام لاستغلال الاراضي، واعلى من نسبة استغلال الاراضي في البلدان المجاورة.

٢- ان التغيير الذي طرأ على النمط الزراعي، بعد احتلال عام ١٩٦٧، كان يتركز في زيادة المدخلات التكنولوجية، ولم تتغير معه البنى التحتية الاساسية - سواء في الموارد الطبيعية او البشرية او في البنى الخدماتية من بحثيه ارشادية وتسويقية -، بل على العكس اذ يمكن القول ان تلك البنى قد نقصت بشكل عام.

٣- ان مفهوم استصلاح الاراضي - بمعنى زيادة الرقعة الزارعية - رغم اهميته الاستراتيجية، يبقى عاجزا عن تحقيق هدف زيادة دخل المزارع، وتوفير فرص افضل للعمل المستديم والمجدي في المجال الزراعي. ذلك ان الزراعة التقليدية، وضمن الامكانات البيئية والمادية المتاحة، لا يمكنها ان تحقق دخلا افضل للمزارع بمعزل عن الخطة الزراعية التطويرية الشاملة. وتبقى الزراعة التقليدية - خاصة البعلية منها- عاملا طاردا للعمالة الزراعية، لا جاذبا لها.

٤- لذا، فقد حاولت هذه الورقة معالجة قضية استصلاح الاراضي في الوطن الفلسطيني المحتل من خلال المفهوم الاداري الشامل للتنمية الزراعية. وبحيث يشمل هذا المفهوم، اضافة الى زيادة الرقعة الزراعية ومياه الري، رفع القمية الانتاجية من وحدة المساحة، واعادة ترتيب النمط الزراعي، وتنظيم العمل الزراعي، وتوفير البنى التحتية المساعدة؛ وبالتالي زيادة امكانات الربحية من العمل الزراعي، وتوفير فرص افضل للعمل المستديم والمجدي في مجال الزراعة.

٥- وفي تحليلها لمفهوم محاصيل الغذاء (الحبوب) في مقابل المحاصيل النقدية، فقد ابرزت هذه الورقة ان الدافع من وراء التحول من محاصيل الغذاء الى المحاصيل النقدية (وبالتحديد الخضار منها) كان بسبب قلة الدخل من محاصيل الغذاء الناتج عن ضعف انتاجيتها؛ وبدعوى ان المحاصيل النقدية ستوفر دخلا عاليا للمزارع، وتؤمن جزءا من العملات الاجنبية الناتجة عن تصدير الخضار، وبالتالي تساهم في تعديل الميزان التجاري. لكن شواهد هذه التجربة - خاصة في السنوات الاخيرة - لم تستطع ان تعطي مدلولا قويا على نجاح مثل هذه التجربة. ذلك ان المحاصيل التصديرية، اضافة الى الكلفة العالية لانتاجها، تحتاج الى بنى تحتية وانظمة تسويقية وادارية عالية المستوى، متناسقة ومترابطة بعضها بالأخر.

ومن جهة اخرى، فقد اثبتت السنوات الماضية ان الاستمرار في الاساليب التقليدية المتبعة في انتاج محاصيل الغذاء، خاصة في الحيازات الصغيرة، قد عجزت عن تقديم الدخل المناسب لجهد المزارع. الامر الذي قد يؤيد الرأي القائل بان تشجيع المزارعين على زراعة محاصيل الغذاء او محاصيل النقد لا يؤدي بالضرورة الى تحسين دخل المزارع طالما ظلت السياسات الزراعية قاصرة عن توفير المناخ المناسب للتقدم في مجالات تأسيس البنى التحتية والنظم الاجتماعية والتسويقية والادارية اللازمة لكلا النمطين من الزراعة. فالزراعة الاقتصادية بمعناها التجاري والعلمي لا تنحصر في مدلولها على المحاصيل النقدية، بل تتعداها لتشمل محاصيل الغذاء ايضا، وهي تؤكد ضرورة التقدم التكنولوجي في مجلات الانتاج والتعبئة والتخزين والنقل والتسويق والادراة لكلا النمطين. وستبقى القضية الاساسية التي تخدم المزارعين هي في مساعدتهم على تخطي حدود الزراعة التقليدية الى كفاءة الانتاج من انواع المحاصيل التي تتوفر لها الاسواق، المحلية منها او التصديرية، والتي تعود على المزارع بالدخل الكافي والمجزي. والقضية الهامة التي يجب مراعاتها عند وضع استراتيجيات الزراعة تكمن في تحقيق نوع من التوازن فيما بين تكاليف الانتاج واسعار المنتجات. لذا، فقد حاولت هذه الورقة في اقتراحاتها لاعادة ترتيب النمط المحصولي وضع تصور مبدأي حول امكانية المزج المتوازن بين كلا النمطين من الزراعة - زراعة محاصيل الغذاء والمحاصيل النقدية.

٦- ان المبدأ السائد في استغلال الاراضي قائم على الملكية الفردية والانتاجية الفردية. وعليه، فسوف يتمحور النشاط التطويري ضمن الوحدات المزرعية. كذلك فان النظام الاقتصادي الزراعي يعتمد على اقتصاديات السوق. وضمن هذين المبدأين فان المزارع لا يمكنه ان يقوم منفردا بالمنافسة في الاسواق. وستنبع حقيقة امتلاكه لقوة التأثير، في كفاءة الانتاج او في الاسواق، من مساهمته في عملية البناء الديمقراطي لتعاونيات الانتاج، وبالتالي اتحادات ومجالس التسويق والتخطيط. ومثل هذه الاجهزة الاجتماعية التنظيمية هي التي ستقوم بتمثيله تمثيلا ديمقراطيا وتؤثر بشكل ايجابي في تحقيق نوع من التوازن في الخلل الحاصل حاليا في اقتصاديات السوق. اي ان قضية الاستصلاح والتطور الزراعي الشامل لا يمكن ان تحدث بمعزل عن تنظيم الانسان الزراعي، او عن ربط نشاطه في الانتاج وفي استخدام الارض بالخطة الزراعية الشاملة.

٧- يحتل كل من قطاع الاغوار ولواء جنين مكان الصدارة والاولوية في برامج الاستصلاح والتطوير الزراعي. ذلك ان الموارد الطبيعية الحالية او الواعدة في هذين القطاعين تشكل منطلقا استراتيجا جوهريا لتوفير نسبة عالية من الامن الغذائي للمناطق الفلسطينية المحتلة بشكل عام. وعليه فقد أولت هذه الدراسة اهتماما خاصا لهذين القطاعين، وركزت على ان قطاع الاغوار يشكل قاعدة سكنية حضرية تتخذ من

الزراعة المتقدمة محورا اساسيا في الانتاج الاقتصادي. كما جعلت من لواء جنين ركيزة اساسية لاقتصاديات المحاصيل الغذائية في الضفة الغربية، ونموذجا يمكن تطبيقه على العديد من الفسحات السهلية في سلسلة جبال الضفة الغربية.

٨- واسترعت هذه الورقة الاهتمام الى استصلاح الاراضي في المناطق المرتفعة. لكنها شددت على اهمية بذل الجهود في عمليات التطوير الزراعي نحو البستنة الشجرية وخاصة التين والزيتون، ونحو استغلال الاراضي المزروعة او البور والتي اهملت نتيجة بعد او ابتعاد اصحابها عنها، او نتيجة عدم مقدرتهم الفردية على استغلالها بكفاءة.

وقد ابتعدت هذه الورقة عن وضع تصورات محددة حول انواع اشجار الفاكهة التي ينصح بزيادة مساحاتها او التقليل منها، اللهم الا في وضع بعض الاسس التي يجب ان تبنى عليها خطط تطوير البستنة الشجرية. ولعل اهم نتيجة تم التوصل اليها في هذا المجال هي ضرورة دعم الابحاث الزراعية في المناطق المرتفعة وفي الاراضي الهامشية. ولعل الجهود التي بدأ بها معهد الابحاث الزراعية التطبيقية في القدس سيكون لها اثرها الايجابي في هذا المجال.

٩- ومع الادراك والتسليم الكاملين بخصوصية المناطق المختلفة من اراضي الضفة الغربية، وامكانات استصلاحها وتطويرها، فلعل من الممكن اعتبار هذه الورقة مقدمة للعديد من البحوث والدراسات القطاعية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة للبدء في الاعداد لوضع الاستراتيجيات والخطط التنموية.

١٠- ولا بد من الاستدراك بان عدم تغطية هذه الورقة للاستصلاح والتطوير الزراعي في قطاع غزة ليست مؤشرا على ان اراضي وموراد قطاع غزة لا تحتاج الى استصلاح، بل انها نتيجة طبيعية لضحالة الخلفية المعرفية حول ظروف قطاع غزة. وانه لمن الضروري ان تجري دراسة خاصة لامكانات استصلاح وتطوير الموارد الطبيعية في قطاع غزة حتى تكون الصورة متكاملة وقبل البدء بوضع الاستراتيجيات والخطط التنموية العامة للاراضي الفلسطينية المحتلة.

المراجع

١- Benvenisti, Meron. The West Bank Data Project - A Survey of Israel's Policies, American Enterprise Institute, Washington 1984.

٢- النشرة الاحصائية السنوية للضفة الغربية وقطاع غزة - مكتب الاحصاءات العامة - القدس - شباط ١٩٩٠ (عبري - انكليزي)

٣- النشرة الاحصائية السنوية للضفة الغربية وقطاع غزة - مركز الدراسات الريفية - جامعة النجاح - نابلس - نشرة رقم (٨) ١٩٨٩.

٤- كتاب الاحصائيات العامة - مكتب الاحصاءات العامة - القدس - اسرائيل (سنوات ١٩٨٢ - ١٩٨٩).

٥- ابو الخير، كمال. التنظيم التعاوني والملكية الزراعية - المعهد التعاوني العالي - مصر، ١٩٨٤.

٦- ابو عرفه، عبد الرحمن. وادي الاردن. جمعية الدراسات العربية - القدس ١٩٨٤.

٧- نفس المصدر السابق ومصادر اخرى حسنة الاطلاع.

٨- نفس المصدر السابق ومصادر اخرى حسنة الاطلاع.

٩- نصر، سعاد. وخماسية، احمد. مشروع تخطيط اقليمي لوادي الاردن - جامعة التخنيون - حيفا - ١٩٨٢ (عبري).

١٠- التايه، عبد الغني. البستنة الشجرية في الضفة الغربية - الملتقى الفكري العربي - القدس ١٩٨١.

١١- استانبولي، داود. وابو عرفه، عبد الرحمن. والعزة، يوسف. الواقع الزراعي في المناطق المحتلة وضرورات التنمية - الملتقى الفكري العربي - القدس ١٩٨١.

١٢- استانبولي، داود. الانسان الزراعي - الملتقى الفكري العربي - القدس ١٩٨١.

١٣- Prospects of Developing Rain Fed Farming In the West Bank and Gaza. A.R.D.J. 1991.

١٤- Kahan, David, Agriculture and Water Resources in WBG (1967 - 1987) West Bank Data Base Project - Jerusalem 1987

מכון המחקרים הלאומי
האוניברסיטה
ירושלים